المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

دفاتر السجين

مجلة مغربية دورية • العدد الرابع • دجنبر 2020

عدد خاص

النموذج التنموي الجديد

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

دفاتر السجين

مجلة مغربية دورية

العدد الرابع • دجنبر 2020

4

دفاتر السجين

مجلــة مغربيــة دوريــة

عدد خاص

النموذج التنموي الجديد

دفاتر السجين

مجلــة مغربيــة دوريــة

إدارة المجلة

المدير العام: محمد صالح التامك

مدير النشر: المصطفى الرزرازي

رئيس التحرير: مولاي ادريس أكلمام

اللجنة العلمية

خديجة مروازي
إدريس اليزمي
احمد العبادي
نور الدين مؤدب
ادريس واعويشة
جمال الدين الناجي
المصطفى الرزرازي
نزار المساري
مصطفى السحيمي
حماد قسال
صلاح الوديع
عبد القادر الشاوي
فريد العسري
حسن رشيق
فريدة زمرد
الحبيب بلكوش

صورة الغلاف إبداع لسجين تم اختيارها بناء على مسابقة تم تنظيمها في هذا الشأن.

لوحات الفن التشكيلي المتضمنة بمتن المجلة من إبداعات السجناء.

نشر هذا المؤلَّف بمبادرة من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج - الرباط.

الآراء والأفكار المعبر عنها في هاته المجلة تلزم أصحابها ولا تعبر عن الرأي الرسمي للمندوبية العامة لإدارة السجون و إعادة الإدماج.

إدارة النشر والتحرير

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

شارع العرعار، حي الرياض، الرباط

www.cahiers.ma

e-mail : cahiersdesprisonniers@gmail.com

رقم الإيداع القانوني : 2017PE0044

ردك : 2550-5297

ISSN 2550-5297

9 772550 529003

فهرس المواد

1. تكريس قيمة الثقة في النموذج التنموي الجديد، قربة عبد الرحمان 14
2. مغرب الغد حلم ومشروع، زكطير الحبيب 18
3. الإستثمار في الإنسان لتحقيق الحلم، أحمد الفتوح 20
4. مداخل لبناء النموذج التنموي الجديد، عبد العزيز طليح 22
5. الهشاشة الاجتماعية والتصور المستقبلي للمغرب، مصمودي يوسف 26
6. مغرب الغد ينبثق من مغرب اليوم، الضعيف عمر 30
7. مقومات مغرب غد مشرق، عبد الله الطاهري 35
8. المؤسسة السجنية والسجين داخل نسيج النموذج التنموي، حسن سراتة 40
9. النموذج التنموي الجديد، حسني الصقلي عبد السلام 44
10. مغرب الغد-إنسان الغد، مصطفى عدي 48
11. «التنشئة الاجتماعية رافعة أساسية للنموذج التنموي الجديد»، محمد بغيلي 50
12. التشخيص والتقييم آليتان فاعلتان لتصور المشروع التنموي الجديد، أزناي ميمون 53
13. وجهة نظر حول النموذج التنموي الجديد، العاقل محمد 56
14. نحو إستراتيجية وطنية للتنمية، عبد الوارث عامر 59
15. مغرب الغد، فوندي رشيد 62
16. مقترحات استعجالية لرفع تحديات مغرب الغد؟، أطراسي عبد العزيز 68
17. أطمح أن يكون مغرب الغد أكثر دفئا من مغرب اليوم، محمد فتوح 75
18. أي نموذج تنموي لإعادة إدماج السجناء، زكرياء غازي 78
19. مغرب الغـد لشعب طموح يحب التحديات ويتطلع للريادة، طارق آيت حمو 82
20. أولويات البرنامج التنموي الجديد، أوغانم رشيد 86
21. ملاحظات حول معيقات التنمية، خالد خلال 88
22. الاستحقاقات، الإكراهات وإرادة الإصلاح، أبراري اسماعيل 90
23. إعادة معالم النموذج التنموي لما بعد كورونا، بنضو سهام 94
24. رؤية استشرافية لمغرب الغد، أسامة عباس كروم 98
25. نموذج تنموي لتجاوز أعطاب الماضي واستثمار منجزات الحاضر، غدي زكرياء 104
26. مغرب الغد ومسألة العدالة المجالية، حاسني محمد 108
27. النموذج التنموي الجديد: الآفاق المستقبلية وأوراش التنمية، مصطفى القضاوي 112
28. Le Maroc de demain, Hajar Al Moukadam 115
29. La jeunesse d'aujourd'hui et le Maroc de demain, Fatima Zahra Hamamm 117
30. Le nouveau modèle de développement, Hosni Skali Abdelsalam 121
31. À mon réveil : un Maroc de demain, Mostafa-Jamal Moujir 125
32. Le Maroc de demain, Taib Mohammed Alaoui Douri 126
33. Mon Maroc de demain : un pays de progression et de développement, Doha Mwassine 129

افتتاحية العدد الرابع من مجلة «دفاتر السجين»

تنفيذا للإرادة المولوية السامية في بلورة رؤية جديدة للنهوض بالشأن التنموي للمملكة المغربية، وتأكيدا من جلالته على ضرورة إشراك جميع الكفاءات بمختلف المجالات من أجل نسج التوجهات الناظمة لنموذج تنموي للمغرب والمغاربة، تم إحداث آلية لذلك ممثلة في اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي مهمتها تجميع المساهمات ذات الصلة، وافتحاص مضامينها ومقترحاتها وترتيب خلاصاتها وتحديد روافد تفعيلها، والتي تندرج ضمن سياق بناء منظور استراتيجي شامل ومندمج لإقلاع متجدد لتنمية البلاد.

وفي نفس الإطار وتعزيزا للمقاربة التشاركية التي جعلت منها التوجيهات الملكية السامية محددا أساسيا لولاية هذه اللجنة، بتأكيدها على التفاعل مع مختلف الأطراف من مؤسسات وهيئات وفعاليات سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية ومواطنات ومواطنين من مختلف المستويات والجهات، فقد عملت اللجنة المعينة من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الإتصال بالمندوبية العامة وذلك ضمن مساعيها لتنزيل تصورها حول إشراك الجميع، من أجل تشخيص حاجيات وتطلعات المجتمع بمختلف فئاته وتشكيلاته، وقد تم عقد جلسات تشاورية بين أعضاء اللجنة وممثلي المندوبية العامة بهدف تبادل الرؤى والتصورات حول حاجيات ومقترحات قطاع السجون. وفي إطار مساهمتها كمؤسسة عمومية، قامت المندوبية العامة لإحاطة اللجنة بالإفادات

والمعطيات الخاصة بواقع السجون وبالتحديات المرتبطة بالتدبير اليومي، كما بسطت تصورها لمستقبل مؤسسات تنفيذ العقوبات السالبة للحرية من زاوية التدبير والإمكانيات المادية والبشرية في ترابط مع مستلزمات المقاربة الحقوقية.

وفي إطار توسيع دائرة المشاورات لتشمل نزيلات ونزلاء المؤسسات السجنية تم التوافق بين ممثلي المندوبية العامة ولجنة النموذج التنموي على إفساح المجال لمساهمة النزلاء عبر إبداء الرأي كتابة، وليتم تضمين جزء من تلك المساهمات وتعميمه عبر مجلة السجين. وقد تم تحديد منهجية العمل المتبعة في إشراك النزلاء، كما تم إحداث لجنتين مشتركتين وهما : لجنة القيادة التي تضم ممثلين عن لجنة النموذج التنموي وممثلين عن المندوبية، ولجنة القراءة المنبثقة عن لجنة النموذج التنموي الجديد، وقد عملت المندوبية العامة على تعميم دورية دعت فيها النزيلات و النزلاء بمختلف فئاتهم ومستوياتهم إلى المشاركة بمساهمات فكرية في علاقة بالموضوع، كما تم إشعارهم بالمعايير والشروط والآجال المحددة لذلك.

وقد أسفرت هذه العملية عن مشاركة *215* نزيلا ونزيلة من بينهم *3* مساهمات لنزلاء أحداث، وعن *217* مساهمة، ويتوزع هذا العدد ما بين *207* مساهمة لنزلاء حق عام، و*9* مساهمات لنزلاء معتقلين في إطار القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب، وتتراوح أعمار المساهمين ما بين *19* و*65* سنة، كما شملت مختلف المستويات الدراسية، أساسي، إعدادي، ثانوي، وجامعي. وقد اعتمدت تلك المساهمات كلاً من اللغة العربية واللغة الفرنسية كأداة للتعبير. وليتم إحالة مجموع تلك المساهمات على لجنة القراءة التي عهد إليها بقراءتها وتقييمها من

منظور لجنة النموذج التنموي ووفقا لانتظاراتها، وليسفر ذلك عن اختيار *33* مساهمة تستجيب للمعايير المحددة مسبقا، لتشكل موضوع هذا الإصدار من مجلة السجين.

واستحضارا للغاية من إشراك النزلاء والتي تروم استقصاء الأفكار والآراء والتصورات حول النموذج التنموي لمغرب الغد، فإن اللجنة العلمية التي تشرف على هذه المجلة، تؤكد ومن باب الأمانة الفكرية والعلمية أنها حافظت على المضامين الواردة ضمن إسهامات النزلاء كما توصلت بها، ولم تتصرف فيها من خلال المراجعات ذات الصلة بالأسلوب واللغة وبنية المقال. لكونها جعلت من التعبير عن الرأي بخصوص موضوع النموذج التنموي الجديد هدفا ناظما لمواد هذا العدد، مقارنة بالأعداد السابقة حيث تعتبر طرائق اشتغال الكتابة في علاقة بتشكل الفكرة وتمظهرات التعبير عنها محددا في التقييم.

وبناء عليه، فإن إدارة المجلة تؤكد عزمها على الاستمرار في جعل هذه الدعامة الإعلامية الخاصة بنزلاء المؤسسات السجنية فضاء للتحليق بواسطة أجنحة الفكر والإبداع، وحافزا لحشد طاقات النزيلات والنزلاء للكتابة وإبراز وتعميم منتوجها في علاقة بمختلف الصيغ التعبيرية.

المدير العام للمجلة

د. محمد صالح التامك

المندوب العام لادارة السجون وإعادة الادماج

كلمة تقديمية

للسيد رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي

في إطار المهمة التي أوكلها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، اعتمدت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي مقاربة شاملة مبنية على الإستماع لآراء جميع المواطنين بغض النظر عن حالاتهم وأوضاعهم.

الهدف من هذه المقاربة: أولا تدقيق الرصد والتأكد من أنه يعكس واقع جميع المغاربة، خاصة وأن النموذج يحرص على وضع المواطن في صلب اهتماماته، إضافة إلى إغناء عمل اللجنة بالتوصيات والمقترحات المنبثقة عن هذا الاستماع من حيث المساهمة في بناء مغرب الغد.

وفي إطار هذه المقاربة، ارتأت اللجنة أنه من الضروري الاستماع إلى شريحة معينة من المواطنين، وهم نزلاء المؤسسات السجنية لفهم تمثلاتهم حول المجتمع والعيش المشترك، الثقة، وحول مسألة التضامن وكذا قضايا الإدماج وإعادة الإندماج، وهي أسئلة قد تجعل المجتمع أقوى من خلال تطوير قدراته لمواجهة الصعوبات واستشراف مجتمع يتقاسم فيه جميع المواطنين المسؤولية.

وفي هذا تكمن اتصالات اللجنة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بغاية تنظيم هذا الاستماع لحاجيات وانتظارات الساكنة السجنية في إطار النموذج التنموي.

المساهمات المتوصل بها كانت عديدة وتعكس الأمل في مجتمع أفضل حيث الجميع يمكن أن يكون طرفا معنيا.

وقد تمت إحالة هاته الاسهامات على لجنة القراءة التابعة للجنة الخاصة بالنموذج التنموي لاختيار الأكثر تميزا بجودتها وحججها والتي ستنشر في هذا العدد الخاص من مجلة «دفاتر السجين».

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أقدم الشكر بشكل خاص للسيد المندوب العام وجميع مساعديه لتعبئتهم ودعمهم لإنجاح هذه العملية التي شملت مجموع المؤسسات السجنية بالمغرب.

كما أتوجه بالشكر لنزلاء المؤسسات السجنية المساهمين في هذا العدد الخاص من مجلة دفاتر السجين المخصصة للنموذج التنموي من خلال مشاركة تصورهم عن «مغرب الغد».

ذ. شكيب بنموسي

رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي

تكريس قيمة الثقة في النموذج التنموي الجديد

قربة عبد الرحمان

المغرب بموقعه الجغرافي الإستراتيجي، واعتدال مناخه، وغنى مقوماته الطبيعية، إضافة إلى تمركزه كبوابة للقارة الإفريقية إلى الضفة الاخرى- أوربا- جعلت منه ومنذ القدم ملتقى الحضارات وتنوع الثقافات. وقد أعطت هذه الخصائص المغرب دورا إقليميا ودوليا مهما.

خلال العشرين سنة الأخيرة، أي منذ إعتلاء **الملك محمد السادس** عرش المملكة، شهد المغرب دفعة نوعية جعلته يستفيد من مقومات تميزه، مما كان له الأثر الإيجابي على السياسة الداخلية والخارجية، وهيكلة مجموعة من القطاعات من كل المستويات، وأصبح المغرب أرضية ديناميكية من الورشات ذات أهمية إيجابية على الاقتصاد الوطني، تجلت نتائجه على مشروع التنمية البشرية... وجعلت هذه الخطوات المهمة مختلف الشرائح الإجتماعية تتطلع إلى مستقبل واعد ومشرق في وقت يعرف المحيط الإقليمي والدولي نزاعات وتوترات، تراوحت فيها لغة الديبلوماسية مع لغة البنادق ...

غير أن التحولات والمكتسبات التي عرفتها بلادنا لم تكن كافية لتحقيق تطلعات الشارع المغربي في العديد من القطاعات الحيوية. ورغم بعض الإخفاقات، فإن المرحلة التي ولت كانت درسا لاستخلاص العبر. وهيأت الأرضية الملائمة للعمل على تدارك ما تم تأخيره في مجموعة من القطاعات. ومواصلة التحديات بتظافر جميع جهود المتدخلين لإكمال المشروع التنموي. للنهوض بالبلد إلى المستوى المطلوب. ومسايرة متطلبات العصر، خصوصا وأن العالم الحديث يعرف وثيرة سريعة في التقدم والنماء ...

ولجعل المرحلة القادمة عنوانها النجاح وتفعيل النموذج التنموي الجديد. يجب خلق أجواء أكثر ملائمة للتصدي لمختلف القضايا المطروحة. منها ما هو ذات طبيعة وجودية وهي الوحدة الوطنية والترابية ومنها قضايا اجتماعية ملحة. وبالنظر إلى ما يعرفه العالم من أزمة مالية واقتصادية وما تعرفه بلدنا من إرهاصات، فمن الضروري استعادة الثقة في المؤسسات طبعا، من هيئات تنفيذية وقضائية وأمنية، وفي الهيئات الوسائطية من أحزاب ونقابات، ثم استعادة الثقة كذلك في القوى الحية من مجتمع مدني وصحافة، وفي القطاع الخاص ومؤسساته، ثم استعادة الثقة للشعب وضخ دينامية جديدة تعيد له حيويته وتلاحمه. لأن المغرب محتاج إلى كافة أبناءه من كل المشارب، ومن هنا تحتل الثقة عنصرا مركزيا كي يشكل الجميع قوة دفع خلاقة تتظافر جهودها عوض أن تتنافر.

هناك كتاب شهير للفيلسوف الأمريكي- فرانسيس فوكوياما - بعنوان الثقة، يتحدث فيه بلغة الأرقام عن مؤشر الثقة بالنسبة للمجتمعات التي رسمت ما سمي بقصص نجاح. ورصد أسباب هذا النجاح من خلال إرساء علاقات ثقة دائمة بين مكوناتها.

ولقد عرفت بلادنا في تاريخها الحديث تجارب مريرة وتهديدات داخلية وخارجية. ومرت بظروف اقتصادية صعبة. ولكنها استطاعت أن تتغلب عليها وتخرج أكثر مناعة. واليوم يواجه المغرب كغيره من دول العالم حربا ضد وباء فيروس كورونا. إذ رغم استمرار المعركة، فقد أبانت المرحلة السابقة بما لا يقبل الشك أن بلدنا قادر على الوقوف في وجه الصعاب وتخطيها. مما يجعلنا نستبشر خيرا على مستقبل المغرب وعلى قدرته على مواصلة مسلسل التقدم والتنمية. إذ يجب التنويه بالدور الذي قامت به مختلف فعاليات الدولة بكل مكوناتها للحفاظ على صحة وأرواح المواطنين، في الوقت الذي تكبدت فيه دول الريادة خسائر فادحة وأرقام مفجعة... ومن موقعي كنزيل بالمؤسسة السجنية...، فإنه لا يسعني إلا الإشادة بالمجهودات الجبارة والتضحيات الجسام التي قامت وتقوم بها جميع مكونات قطاع السجون في هذه الظرفية العصيبة للحفاظ على السلامة الصحية لنزلاء ساكنة السجون. حيث أن المسافة بين العاملين في القطاع وكوفيد 19، لا تتعدى الصفر.

وحتى لا نحيد عن الرؤية الشمولية لمشروع النموذج التنموي الجديد، ومن هذا المنطلق فإن المستقبل يعد بالشيء الكثير، إذا ما توفرت الشروط الملائمة، أهمها التشبع بروح المسؤولية والحكامة الرشيدة والإنضباط والإرادة الصلبة ونكران الذات، وأن تتحلى بثقافة التجاوز كما يتحتم علينا إجتناب المزايدات المجانية والاعتراف بأخطاء الماضي والعمل بشكل متواصل على تدارك مسلسل الإصلاح، وكذلك تغيير العقليات على مستوى القرار لإفساح المجال أمام الطاقات الشابة والمؤهلة لمنحها الفرصة لإبراز طاقتها. لأن الإنسان بطبيعته لا يمكن أن يحدث تغييرا في واقعه إلا إذا أحدث تغييرا في أفكاره.

ولكي تكون السياسة ناجحة ومؤثرة يجب أن تستند إلى العلم وإلى التاريخ، وإلى الإبداع والإبتكار، والقدرة على خلق أفكار جديدة واضحة الملامح، يكون لها وقع إيجابي على مسلسل الإصلاح في بلدنا، ويدفعنا إلى تحسين جودة الحياة والحد من نزيف الهشاشة الاجتماعية. إذ من الواضح أننا نحتاج إلى استراتيجية لخفض معدل الفقر على المستوى الوطني. وتفعيل الجهوية المتقدمة، بما تعنيه من سياسات لتوزيع الثروة على نحو عادل. نحتاج إلى سياسة ضريبية متقدمة لأصحاب الدخل المرتفع والأصول والمواريث ... وضخ المزيد من الاستثمارات العامة في التعليم والصحة والبنية التحتية، ووضع نهاية لسياسة الريع والترقيع، كما يتطلب منا التصدي للفقر مستقبلا بطرق أخرى بخلاف نظريات السوق المفتوحة والتجارة الحرة والتي أعطت امتيازات لفئة على أخرى، بالإضافة إلى خلق إمكانية تطوير المعرفة وموارد محلية واستغلال الإبتكار التكنولوجي وتشجيع ريادة الأعمال وزيادة الإنتاج الزراعي وخلق أسواق، لكي نتمكن من تحسين الأداء الاقتصادي العام في المستقبل، وأستشهد هنا بقولة لجبران خليل جبران، «لا خير في أمة تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تنسج وتشرب مما لا تعصر»... بمعنى أن ننتقل من مجتمع إستهلاكي إلى مجتمع منتج.

ولقد أثبتت التجارب أن التعنت والقوة لم تعد ضامنا للأمن القومي و الاستقرار، بل الظروف الاجتماعية والسياسية السليمة والهيكلة الاقتصادية الملائمة وتعزيز التنمية البشرية وحقوق الإنسان والسياسات الشاملة، هي الضامن الأساسي لأمن واستقرار أي بلد ... ومن ثم يتعين علينا تكريس السياسات الشاملة وتخليق الحياة العامة وإشراك الفئات المحرومة التي تعاني من ظلم مجحف في التوزيع. بالإضافة إلى ذلك، فكلما زاد عدم الإنصاف فإنه يؤدي إلى نتائج عكسية لغير صالح الاستقرار، لأن عدم الإنصاف يخلق أزمات اجتماعية و له طبيعة مؤذية اجتماعيا وديموقراطيا.

العدالة قاعدة أخرى لبناء الطريق الآمن لمستقبل آمن، إذ لا ينبغي لأي فئة أن تتمتع بحظوة أو وضع اعتباري أو تكون فوق القانون، لأنه ليس السلام هو عدم وجود نزاع ولكن السلام الحقيقي هو تحقيق العدالة. مع أننا لا نشكك في تجرد عناصر الإدارة ووجود قضاة نزهاء وفي تضحية الأمنيين وسهرهم على الأمن والطمأنينة في ظروف صعبة في الغالب، غير أن التطبيق الجزئي للقانون في بعض الحالات هو ما يعطي انطباعا سيئا. من الضروري استحضار روح القانون على منطوقه، وفي شموليته ... لأن القانون هو من بين أهم اللبنات التي يجب علينا تثبيتها من أجل كسب رهان مغرب الغد، والإتجاه إلى تكريس عدالة حقيقية.

ولعل الحوار الوطني حول كل هذه القضايا هو الخطوة الأولى نحو الفلاح، وأختم بالرسالة الملكية الموجهة إلى اللقاء الوطني حول إعداد التراب والتي استهلها بما يلي :

« ... نفتتح بخطابنا هذا انطلاق فعاليات الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، إيمانا من جلالتنا بفضيلة الحوار والتشاور الموسع، كمنهجية حميدة لمعالجة كبريات ملفات الأمة وبالأهمية الاستراتيجية للتهيئة الترابية في تحقيق ما ننشده لوطننا العزيز من تنمية شاملة، وتضامن فعال بين مختلف فئاته وأجياله ومجالاته، وتهيئ المناخ الأفضل للإستثمار الأمثل لكل طاقاته وتمثين نسيج وحدته وتعاضده. كي لا يكون هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع».

مغرب الغد حلم ومشروع

زكطير الحبيب

مغرب الغد هو شعار لحلم ومشروع قبل أن يكون تصورا أو تخمينا، فأنا مثلا أحلم أن تصبح بلادي أحسن بلد في العالم وأبراجه الزجاجية تتخطى السحاب ومنتجاته تغزو وتحتل كل أسواق الأرض، وأخباره الجيدة تتصدر كل صحف وإعلام البسيطة. مغرب لا مكان فيه لأي أمي أو فقير، مغرب كل مواطنيه ينعمون بالحرية والرخاء والرفاهية، مغرب تترسخ فيه كل قيم التسامح والتعايش، مغرب المؤسسات والحق والقانون. لكن كيف نحول هذا الحلم الى مشروع ثم الى حقيقة؟

لقد أجمع كل المنظرين وعلماء الاجتماع والعلوم السياسية والإنسانية أنه لن تقوم قائمة لأي بلد إلا باعتماده على نفسه في إنتاج كل ما يلزمه من غذاء ودواء وغيرهما وكذا استغلاله الأمثل لكل ثرواته منها الثروة البشرية خصوصا الشباب منهم حيث يعتبرونها الرأسمال الحقيقي والثروة التي لا تنفذ لكل نهضة أو تنمية. والمغرب والحمد لله يتوفر على طاقات شابة جد هامة، فالهرم السكاني قاعدته كبيرة إذ أن أكثر من 37% تقل أعمارهم عن 20 سنة. وهذا يشكل مشكلة كبيرة وموردا هاما بل منجما كبيرا يمكن أن نستخلص منه ثروة بشرية منتجة ومفيدة. كما يجمع هؤلاء العلماء على أن صورة أو حالة أي بلد ما هو الا إسقاط وانعكاس لشكل ونوعية مواطنيه وأن التنمية البشرية هي مفتاح كل نمو وازدهار. وبناء عليه وجب الإهتمام أكثر بتكوين وإعداد العنصر البشري. لذا فالسؤال المطروح هو كيف نهيئ مغربي الغد لمغرب الغد؟

الوصفة الوحيدة والناجعة هي التربية والتعليم والتكوين، فالتربية تبدأ في البيت ثم في المدرسة التي لها الدور الأكبر وتكتمل في المجتمع، أما التعليم الجيد فيستلزم برامج تعليمية ذات محتوى يزيد من منسوب المعرفة والفكر ويضاعف من جرعة التربية على المواطنة والتربية على الواجب قبل الحق وكذلك التربية على الخلق والإبداع والمبادرة والإنتاج. فالتربية على المواطنة تنتج لنا مواطنا مستعدا للتضحية من أجل الوطن والتربية على الواجب تخلق لنا مواطنا جادا مجتهدا وقادرا على تحمل المسؤولية. أما التربية على الخلق والإبداع و المبادرة فتمنحنا مواطنا منتجا معتمدا على نفسه ومتحفزا للنبوغ والعمل من أجل تحقيق أهدافه التي في منتهاها خدمة الوطن. أما التكوين فيلزم أن يكون تكوينا مزدوجا يبدأ بتكوين شخصية ما يجب أن يكون عليه مغربي الغد ويكتمل بتكوين علمي ومهني يساير ويستجيب لمتطلبات ومستجدات العصر باكتساب العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي التي هي مفتاح كل تطور ونمو.

في هذا الإطار فإن مشاريع التنمية التي وضع قاطرتها صاحب الجلالة نصره الله وأيده هي مشاريع طموحة تروم الرفع من مستوى المواطنين على جميع الأصعدة ومن بين هذه المشاريع التكوين المهني الذي ما فتئ جلالته في كل مناسبة يشير وينبه إلى الاعتماد عليه كمحور أساسي لإعداد وتأهيل مغربي اليوم والغد.

إن إعدادنا لمغربي الغد بالشكل المطلوب سيجعل كل الأمور الأخرى تسير تلقائيا وبشكل جيد بداية بالحياة السياسية والإدارية حيث ستصبح مؤسساتنا الإدارية والسياسية تعج بالطاقات المؤهلة لتحمل المسؤولية والقادرة على الخلق والإبداع ورفع التحدي لبلوغ أهداف مشروع مغرب الغد تحت القيادة السامية والرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والنتيجة سيصبح اقتصادنا اقتصادا قويا يعتمد على تنويع الموارد خصوصا القارة منها كالصناعة والتجارة مثلا وذلك بتطوير الشراكات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار بكل أشكاله و تشجيع المبادرة الحرة وهذا هو دور المؤسسات المالية خصوصا الأبناك والتي من واجبها دعم الاستثمار كما أمر بذلك صاحب الجلالة.

إن النتيجة الحتمية لأي تطور اقتصادي وارتفاع لمعدل النمو هو ارتفاع تلقائي لكل المؤشرات والمعدلات الايجابية كمعدل الدخل الفردي مثلا وسيتحقق حتما معها كذلك انخفاض لجميع المعدلات والمؤشرات السلبية كمعدل البطالة والجريمة وغيرهما. أما الجانب الاجتماعي فما هو إلا مرآة تعكس جودة العمل السياسي والنمو الاقتصادي وهو في النهاية إطار للصورة الجميلة لمغرب الغد الذي أحلم به حيث التطور في العمران والتعليم والصحة فلا وجود لفقر أو هشاشة ولا مكان لعوز أو فاقة أو حاجة وحيث كل مواطن ينعم بعيش كريم.

إن لوطني الغالي كل مقومات الانطلاق نحو غد أفضل والنجاح في تحقيق مشروع مغرب الغد بفضل الأمن والاستقرار الذي ينعم به في ظل النظام الملكي ضامن الوحدة والاستقرار.

■

الإستثمار في الإنسان لتحقيق الحلم

أحمد الفتوح

يقولون أن أحلى ما في الحياة، أن تفكر مع الآخرين وأنت تستمتع بهذا وأن تقدم نفسك للعالم بقدر ما يمكنك من العطاء الإنساني نحو أخوك الإنسان. وكما أرى، هي أشياء صغيرة وبسيطة ولكن لها قدرة كبيرة على التغيير والتعبير عن مواطنتي في هذا الوطن، والذي نتشارك فيها جميعا. ولهذا أجد نفسي ممثنا للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ولجنة النموذج التنموي الجديد الذين أتاحوا لي فرصة للتعبير عن رؤيتي لمغرب الغد. فرؤيتي المتواضعة، تنبني على العنصر البشري كلبنة أساسية، فهو الفاعل الأول في النهضة التنموية الشاملة، وهو القادر على الاستجابة لتحديات الطبيعة من ظروف جغرافية صعبة أو من تغير مناخي أو من نقص في الموارد المادية، لكونه ثروة حقيقية وأساسية لازمة، ولتحقيق هذا يجب مسايرة مستجدات الحياة المعاصرة، تبعا لما تمليه الطفرات النوعية التي تعرفها مختلف المجالات في البلدان المتقدمة، إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التكنولوجي، ولن يتأتى هذا إلا بمنظومة تعليمية قوية. ومن وجهة نظري المتواضعة لا يمكن الارتقاء بها وتطويرها ما لم يعد النظر جذريا في نظام تكوين المدرسين، وإلا فسيكون تعليمنا غير مواكب لكل المستجدات، إلا ما كان من اجتهادات فردية لا يظهر أثرها بارزا أو إيجابيا في منظومة المجتمع، ولا أدل على ذلك ما يعرفه نظام التعليم بالمغرب الذي لايراوح مكانه بل يتذيل القائمة الدولية، وأرى أن سر نجاح المدرس في مهمته المنوطة به، أن يؤدي دوره التعليمي، وفي نفس الوقت، يتحتم عليه تقمص أدوار مختلفة والعمل بها بفعالية، ومنها الأدوار الاجتماعية والنفسية وأهمها التربوية.

بالإضافة إلى إصلاح منظومة التعليم، يجب الاستثمار في الثقافة، ويعني ذلك الاستثمار في الانسان عبر إطلاق العنان لخياله. فلا غنى كالثقافة ولا فقر كالجهل ولهذا أرى إلزامية الدعم الثقافي وتحفيز القطاع والاستثمار فيه، فعندما تكون الثقافة غنية بمضمونها الإنساني ونابضة بتنوع حضاري، تكون الثقافة بخير وآمنة ومحصنة، ما يعني أن البلاد كلها بخير ومزدهرة ومتقدمة قادرة على تطويع الواقع لإرادتها وأحلامها، فضلا عن صنع مستقبل مشرق يصون وحدة المجتمع، الدولة والمؤسسات، ويحافظ على تماسكها وقوتها، وهي ثقافة يجب بنائها في الأسرة والبيت ودور الشباب والمسارح...

أما حين تهمل الثقافة بكل أشكالها ومجالاتها ويركن الفكر إلى العتمة والظلال، فتصبح الثقافة مريضة، ويتم خنق صوت الأدب والفن وإغلاق أبواب الحرية والإبداع، فالمثقف هو الذي يرفع لواء العلم والتعليم، ويمد جسور التواصل مع مختلف الثقافات والحضارات، ويترفع عن التحيز والأهواء. وما أحوجنا لهذا الوطن الحبيب أن يكون من طينة هؤلاء المثقفين في مناصب القرار السياسي والإداري والاقتصادي...

ومن خلال هذه الرؤية أحب أن تكون بلادي...

أحب أن تكون بلادي، تمنح سرها من اللحظة الأولى، توشوش بفكرها وجودها دون ضجيج أو مباهاة زائفة، أن تكون مدنها وقراها، جبالها وسهولها، شطآنها وصحاريها، ذكية وجميلة جدا، بدون أي تمييز مجالي وتهمس لك بهدوء: أنا جميلة لأنني أحافظ على جذوري العربية الإسلامية البربرية الأمازيغية الصحراوية الإفريقية، ومتشبثة بأهداب العرش العلوي المجيد، ومن هذا أتطلع إلى المستقبل التكنولوجي والحضاري، ثم تخبر قائلة بلسان شبابها وشيوخها، رجالها ونسائها: من قال أن جذوري تتعارض مع الحداثة؟ لا وألف لا، أنا أحتفظ بكل ما هو أصيل وإنساني ونبيل وأتصالح مع الماضي وأرقى إلى مستقبل واعد.

أحب أن أجد نفسي في أجواء تراثية منيرة، لا تطرد الجديد ولا الغريب ولا المذنب ولا المتخلف، بل تحتفي به وتحتضنه وتتحاور معه دون وصم ولا تميز.

أحب أن يساهم سكونها وأمنها ورخائها في طرح كل الأسئلة الوجودية الكبرى، وتصحيح ملاذ العلم والعلماء في شتى المجالات.

أحب أن أجوب شوارعها الجميلة، وأرى أناسا من شتى جنسيات الأرض؟ وهي تتجول معك في سلام دون أن يذكرها أحد باختلاف ملابسها أو ألوان بشرتها أو حتى سلوكها، وإنما يتبادل الجميع الابتسامات، ويظل الترحاب والكرم المغربي المعهود هو السائد.

أحب أن تكون أنوارها الفعلية، هي ثروتها الديمغرافية، ففتيانها وفتياتها قادرون على بناء صرح الاقتصاد وصرح الصحة وصرح التعليم... إن تم تمكينهم من مناصب القرار السياسي والحكومي دعمهم معنويا وماديا، ولا شك في قدرتهم على رفع رايتنا خفاقة في المحافل المحلية والدولية.

أحب بلادي أن تضطلع بالأدوار الباهرة والفاعلة محليا ودوليا، وليس هذا بعزيز تحت قيادة صاحب الأفكار النيرة والرائدة، **جلالة الملك محمد السادس نصره الله.**

أحب بلادي... أحب ملكي. ■

مداخل لبناء النموذج التنموي الجديد

عبد العزيز طليح

إن الهدف الأسمى من صياغة نموذج تنموي جديد هو تقدم المغرب وتحسين ظروف عيش مواطنيه والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وهذا ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك **محمد السادس نصره الله وأيده،** في خطابه السامي بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب.

كما أن صياغة النموذج التنموي الجديد لبلادنا في صيغته الجديدة ينخرط فيه الجميع: الدولة ومؤسساتها، القوى الحية للأمة، من قطاع خاص، وهيئات سياسية ونقابية، ومنظمات جمعوية، وعموم المواطنين.

وعليه فإنني أود تسليط الضوء على بعض المداخل التي أراها رئيسية في تخطيط النموذج التنموي المغربي الجديد، وهي مداخل تقتضي:

1. وجوب وضع الإنسان في جوهر أي مسار تنموي للدولة ؛
2. اعتماد الجهوية المتقدمة كإطار عام من أجل تحقيق العدالة المجالية من خلال إيجاد آليات خلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي توزيع عادل لثمار التنمية بين جهات المملكة ؛
3. إعادة الثقة بين المؤسسات ومختلف مكونات المجتمع المغربي من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة كمبدأ دستوري ؛
4. تشجيع الاستثمار العمومي الوطني مع فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي بشروط مشددة وواضحة ؛
5. تطبيق القواعد والمعايير التي تحفز على المنافسة الشريفة بين المقاولات.
6. شفافية تدبير الصفقات العمومية ؛
7. تقنين الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة ؛

8. دمج الرأسمال الرمزي المادي واللامادي في الاقتصاد الوطني ؛
9. فتح الباب لسياسة الأوراش المهيكلة لاستيعاب الطاقة التشغيلية للعاطلين ؛
10. إيلاء القيم المثلى أهمية في التربية والتكوين ؛
11. إيلاء الجانب البيئي أهمية ضمن منظومة التربية والتكوين ؛
12. دمج تكنولوجيا المعلوميات منذ المراحل الأولى بالمدرسة العمومية؛
13. الاهتمام بالشأن: المحلي – الجهوي – الوطني ضمن المشاريع التربوية الخاصة ؛
14. ربط التكوين بحاجيات المحيط المحلي والجهوي والوطني ؛
15. اعتبار المؤسسات الجامعية والمعاهد العليا مختبرات لقضايا الجهة الترابية ؛
16. توسيع العرض الصحي بالمجال القروي مع توفير التجهيزات والموارد البشرية اللازمة ؛
17. دعم المبادرات الفردية وفعاليات المجتمع المدني بتخصيص نسب مئوية من ميزانية المؤسسات الترابية ؛
18. النهوض بالعالم القروي الذي رصد له ما يقرب من خمسين مليار درهم في الفترة ما بين 2016 و2022 وذلك من خلال :
    - خلق الأنشطة المذرة للدخل ؛
    - خلق فرص الشغل ؛
    - تسريع وثيرة الولوج للخدمات الإجتماعية الأساسية ؛
    - دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي ؛
    - محاربة الفقر والهشاشة ؛
    - الحد من الفوارق ؛

19. الاهتمـــام بالتكويـــن المهني مـــن أجـــل تأهيل الشباب وتحقيق الإندماج المنتج في سوق الشغل والمساهمة في تنميـة البلاد ؛

20. الإهتمام بالطبقة الوسطى من خلال :

- جعلها قوة إنتاج وعامل تماسك واستقرار؛
- توفير الظروف الملائمة لتقويتها وتوسيـع قاعدتهـا ؛
- صيانة مقوماتها؛
- فتح آفاق الترقي منها وإليها ؛

21. دعم القطاعات الصناعية ؛

22. تجويد النفقات الإجتماعية العمومية من خلال :

- تدقيق الأهداف ؛
- النجاعة في استهداف الطبقات المعنية ؛

23. تعميـــم الضمان الاجتماعـي والتغطية الصحية على عموم المواطنين ؛

ويجب التأكيد على أنه ورغم نقاط الضعف في النمـوذج التنمـوي الحالـي، إلا أن إرادة البناء والإقلاع بعد تشخيص مواطن الضعف وتجاوزها تبقى محطة ضرورية، كمـا قال **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** :

« إننـا ينبغـي ألا نخجـل مـن نقـط الضعـف، ومـن الأخطـاء التـي شابـت مسارنـا، وإنمـا يجـب أن نسـتفيد منهـا، وأن نتخذهـا دروسـا لتقويـم الاختـلالات، وتصحيـح المسـار ».

الهشاشة الاجتماعية والتصور المستقبلي للمغرب

مصمودي يوسف

يعيش المغرب في الوقت الراهن كغيره من دول العالم على وقع جائحة كوفيد 19، التي عمقت المعاناة، وأثرت بشكل سلبي على الحياة العامة لكل السكان، وعلى الاقتصاد العالمي. وقد كان المغرب، مع ذلك سباقا باتخاذ خطوات استباقية في التصدي للجائحة عند ظهورها المبكر مطلع هذا العام. غير أن استمرار الجائحة واتساع رقعتها أثر على الاقتصاد المغربي، وإن كان قد نأى بنفسه عن منطقة الخطر بفضل عدة إجراءات عملت على امتصاص الصدمات الناجمة عن الكساد الاقتصادي.

على المستوى العالمي، سجل المغرب أيضا طفرة نوعية في مجالات عدة، إلا أن الإكراهات التي تواجهها المملكة، وإن كانت بسيطة، إلا أنها في نفس الوقت غير متحكم فيها، ومن هنا تأتي الحاجة إلى تظافر الجهود من الجميع، كل من موقعه لرفع هذه التحديات والاكراهات.

إذا كان المغرب يسير في طريق تؤدي إلى التطور الإيجابي والازدهار في كل المجالات، فإن الحاجة تقتضي اليوم تأمين الوصول إلى نمو اقتصادي متميز، وذلك من خلال وضع خارطة طريق صارمة ودقيقة.

إذا كانت ساكنة المغرب بكل أطيافها وتنوعها الجغرافي والثقافي، تعطي كلا متكاملا اجتماعيا ومتفردا، فإن سمتها الأساسية الأخرى هي الإلتفاف حول قيادتها المتمثلة في ملك البلاد مصدر وحدة المغاربة، ومصدر الإجماع حول المصلحة العامة، التي لا يعلو عليها أي شيء.

لكن تطور التفاوتات الاجتماعية، عمقت من الهوة بين الشرائح، مما يدعو إلى العمل على تقريب الهوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة من بعضها، تظافر الجهود في إطار تضامني بحث، ووجبت التضحية من البعض، وتحسين الوضعية الاجتماعية لمن يعيشون الهشاشة في كل مجالات الحياة، سواء في الصحة أو الحصول على عمل، أوالبحث عن مصدر قار للعيش الكريم.

ولتشريح التركيب الاجتماعي المغربي يمكننا تقسيمه إلى:

• طبقة الأثرياء: أو بالمفهوم التقليدي الطبقة الأرستقراطية، وهي طبقة قديمة الجذور في المغرب، تنحدر من العائلات المغربية العريقة التي توارثت الثروات. انضافت إليها عائلات حديثة استطاعت فرض نفسها في الساحة المغربية في مجالات اقتصادية أخرى كالمجال الفلاحي أو الصيد البحري أو التجارة. وتعتبر هذه الطبقة في مجملها مهمة جدا في المغرب.

• الطبقة المتوسطة: وتتشكل من فئات تتبوأ مناصب رفيعة بالإدارات العمومية، أو تتولى مسؤوليات في إدارة الشركات والقطاع الخاص بأشكاله المتعددة الصناعية والتجارية والخدمات والأعمال الهندسية أو تعمل في التجارة أو تدبير الأراضي الفلاحية. وهناك منهم من يملكون مقاولات متوسطة أو صغرى، وتمثل هذه الطبقة الرابط الأساسي بين الطبقة الأولى والطبقة الأخيرة، وجسرا اجتماعيا أساسيا داخل الدينامية الاجتماعية.

فأفراد هاته الطبقة الأخيرة، موجودون في كل المجالات بالمملكة. ووجب الإعتماد عليهم، كما يجب تأمين مستقبلهم ومساعدتهم على مزيد من التطور.

إن الطبقة المتوسطة هي الركن الأساسي والقوي في المجتمع المغربي، إلا أنها تعاني من مشكلة كبيرة وهي الخوف من المستقبل، لانعدام الضمانات لتأمين هذا المستقبل، فهي الأكثر تعليما والأقوى اقتصاديا. ومن هنا يأتي مفهوم التطوع وجعله مبدأ أساسيا بالنسبة لهاته الفئة من المجتمع، مع خلق تحفيزات من طرف الدولة لكل المنخرطين في الأعمال التطوعية كالتحفيز الضريبي، على أمل تعزيز وتمتين شبكة العمل الجمعوي التطوعي، وتقوية قيم المواطنة والتشاركية.

وتحتل هذه الفئة النصيب الأكبر من الجمعيات المدنية التي يمكن تحفيزها

لاستقطاب أكبر عدد من المتطوعين تحت لوائها وحثهم على تقديم خدمات اجتماعية نوعية في كل الميادين. فكم هو جميل أن نرى مهندسي دولة وتقنيين وأطباء ودكاترة ومقاولين وأساتذة جامعيين وتجار كبار.... ينخرطون في أعمال جمعوية تطوعية.

• الطبقة الفقيرة: والشريحة الأكثر ضعفا والأقل تماسكا، ينشغل أفرادها في مقاومة إكراهات الحياة من أجل تأمين الحد الأدنى من ضروريات العيش الكريم، وتشكو من ضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم وسوق الشغل. أما معنويا، فهي تحمل معها دوما خوفها من الغد، ليتسلل إليها اليأس، والقنوط وانعدام الثقة. ويمكن تقسيمها بدورها إلى قسمين:

• فئة فقيرة : قد يكون لها دخل قار، لكنه لا يلبي حاجياتها اليومية أو الموسمية البثة، وتحتاج الى السند المالي، وذلك لارتفاع تكلفة العيش، وصعوبة الاستفادة من الخدمات الطبية، وصعوبة الاستمرار في التعليم. وهي فئة غير قادرة على الإدخار، وغير فاعلة وشبه منعدمة في المشاركة في العمل السياسي. إن هذه الفئة تعاني في صمت، لا سند لها. إذ رغم تطور الخدمات الاجتماعية الملحوظ في المغرب إلا أنها تبقى ضعيفة الإستفادة من هذا التطور.

• الفئة الهشة: سهلة الكسر، ضعيفة الحال، لا تملك شيئا، وهي واسعة الانتشار بالمغرب، منها من يتعاطون للتسول وآخرون محاصرون بالثلوج في مناطق نائية يصعب الوصول إليها. يعانون من عدة تهديدات، معرضون للتشرد وللمرض. يعانون من سوء التغذية، يتعرضون للإصابات بأمراض مزمنة. هم في الحقيقة مغاربة مهمشون من طرف الجميع، لا يلجون المستشفيات، ولا التعليم، وحتى إن ولجوه سرعان ما ينقطعون عنه. هي فئة لم تستفد البثة من ثروات البلاد، وهناك اليوم حاجة لإنتشال هذه الفئة من هشاشتها. ولهذا وجب على الدولة العمل على مساعدتها وذلك بخلق فرص شغل خاصة لها عن طريق تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على الانخراط في عملية إدماج أفراد هذه الفئة في سوق الشغل مع إعطائهم أولوية الاستفادة من التطبيب والتعليم المجانيين، ودعم الدولة المادي.

بالنظر للوضعية الاقتصادية للفئات المذكورة سلفا، نجد الطبقة الأولى لا مجال لأن تواجه أية إكراهات، في حين أنها تستفيد من عدة امتيازات، وهو ما يقتضي تشديد المراقبة على الأداء الضريبي لهذه الفئة. بالنسبة للطبقة الثانية : فهي ذات دخل متوسط، وتعاني أيضا من ارتفاع تكلفة العيش وارتفاع تكلفة السكن. وتعتمد كثيرا على المدخرات كوسيلة للمساعدة في الأيام العصيبة. أما الطبقة الأخيرة: ليست لها مردودية مستقرة للدخل، ولا مدخرات.

من هنا وجب على الدولة إعفاء هذه الطبقة من جميع الضرائب والرسوم الإدارية، حتى تتحسن وتتعافى، إضافة إلى الحاجة الماسة إلى استحداث نظام التعويض في حال فقدان الشغل، إلى حين إيجاد عمل مرة أخرى, إذ لا بد من تبني مقاربة اجتماعية غير ربحية تهدف إلى دعم هذه الطبقة لانتشالها من فقرها وهشاشتها.

ولأجل التعاطي الموضوعي مع هذه الوضعية، وجب تأسيس وكالة وطنية، تعنى بدراسة الأوضاع الاجتماعية للساكنة ومراقبتها، تتولى أيضا تقديم الدعم للمواطنين ومواكبة تحسين الدخل الفردي للفئات الهشة، والمساعدة الاجتماعية لكل الفئات، مع تطوير النظرة المستقبلية في هذا المجال. ولكي يكون عمل هاته الوكالة جديا وصارما، تستحدث لجان مراقبة دائمة لعمل هذه الوكالة على نطاق أوسع.

مغـرب الغـد ينبثـق مـن مغـرب اليـوم

الضعيف عمر

للـخوض في بناء تصور عن واقع مغرب الغد كيف سيكون، وجب بنا التذكير بأن المغرب بتاريخه بإيجابياته وسلبياته، ومن منطلق أنه بدون تاريخ لن تكون هناك هوية، وبالتالي لن يكون لنا مستقبل. الأمر الثاني هو أن التفكير في المستقبل يقتضي توافر الاستقرار والأمن، وقد أنعم الله علينا بخاصية رئيسية يفتقدهـا الكثـيرون عبر ربوع هذا العالم ألا وهي نعمة الأمن والأمان التي حبانا الله بها باجتهاد رجالات هذا الوطن. إذ رغم المخاطر الكثيرة التي تحيط بنا في ظل المتغيرات التي يعرفها العالم اليوم استطعنا أن نخرج منها سالمين مما يعطينا أملا في غد آمن.

قطع المغرب منذ استقلاله الى حاضرنا اشواطا مهمة على درب بناء دولة حديثة على أساس دستوري وديمقراطي، وعمل على إحداث مؤسسات وطنية لمحاربة الفقر والأمية والإهتمام بقضايا المرأة والعمل على بلورة برامج اجتماعية تهدف إلى تقليص الفوارق وإلى ضمان الحد الأدنى من العيش الكريم وتكافؤ الفرص وتكوين الشباب وتأهيلهم وتقوية قدراتهم.

لكن في المقابل، ينتظرنا في القرن 21 الكثير من العمل لأجل رفع سقف تطلعاتنا لنهضة هذا البلد والسير على طريق الإصلاح. ووجب الإقرار أيضا بأن هناك نواقص في المقومات التي قد تؤخر عزمنا وإصرارنا. فطريقنا ليس كله ورود, وأمام الأعطاب والتعثرات، تبقى عجلة التقدم والنماء مستمرة في الدوران ترسم ملامح المستقبل دون خوف من المجهول. من هنا أرى أن مغرب الغد هو أكثر تقدمية ومسايرة لنظم عصره، وباحثا عن فضاء أرحب لأبنائه تحت سقف هذا العالم. أراه مغربا لا يتهرب من ماضيه ولا يضل سجين سلبياته بل يعمل على تحويلها لمصدر قوة لبناء مجتمع قوي بجميع اطيافه العرقية والسياسية والدينية. أراه مغربا متلاحما متشبثا بقيمه، منفتحا على عالمه شريطة الالتزام بالثوابت والمقدسات حفظا للهوية من الانصهار في عالم يتوحش يوما بعد يوم.

ولأجل غد أفضل أرى بأن التربية هي أول الأولويات التي يجب العمل عليها داخل نواتها النووية الأسرة. حيث لا بد من إيلاء الأهمية الكبرى لها عبر ما يعرض لها من قيم وبرامج تنشئة. فهي اللبنة الأساسية لترسيخ مفهوم الامة الذي يحيلنا على مفهوم الذاكرة المشتركة لكافة العناصر المؤسسة لهذه الأمة. وبغض النظر عن خصوصيات هذه العناصر واختلافاتها التي يصهرها مفهوم المواطنة في بوتقة واحدة من خلال الانخراط الجماعي، والذي هو أيضا ضرورة حتمية حتى نرقى لمستوى التربية التي تؤهلنا لتنشئة جيل متشبع بالقيم السمحة للإسلام، والمبادئ الحقة التي لا تشوبها الشوائب التي علقت بتعاليمه بفعل تسـلط فكـر رجعـي محرف للتصور الرباني الذي بعث به نبي الأمة (ص).

إذ يجب إعادة هيكلة الحقل الديني وتحريره من ربقة الجهلة وأنصاف المتنورين حتى يلعب دوره واعتـماده اللبنـة الأساس. إن الخيار التربوي هو رهان مغرب الغد. فكل برامجه التربوية مفرغة ولم تنتج لنا إلا مزيدا من الانتكاسات والظواهر التي أصبحت تفرض نفسها كأمر واقع، تتمثل في تراجع خلقي وتغيير في القيم وانتقالنا الى مرحلة الفراغ الروحي وطغيان المادة وسيطرتها على علاقاتنا فيما بيننا. وهذه حالة تغذي التفكك البنيوي على المستوى الإجتماعي كسمة طاغيـة عـلى مكوننـا الإجتماعـي. فأمراضنا الإجتماعية ليست بعيدة عن مرمى أعيننا، لكـن أضحـى التعايـش معهـا بإسـم العصر وإكراهاته أمرا واقعا بيننا.

بعد التربية داخل الأسرة يأتي التعليم كرهان أساسي آخر لمغرب الغد. فالتعليم اليوم يحتضر لغياب رؤية حقيقية تتجاوز نزيف تخـرج آلاف العاطلـين، دون رصيد معرفي ودون رؤية مستقبلية لواقعهم. ولعل التقليد والجمود سمة البرامج التي أسقطت على درب الإصلاح هذه المنظومة دون طائل. إذ لا زلنا ندور في تلك الحلقة المفرغة، ولم نغادر نقطة الصفر بعد. فترتيب جامعاتنا وغياب البحث العلمي عن مدرجات جامعاتنا وبين طلبته يشكل تراجعا عن إشعاعنا الفكري. ويبقى حل إصلاح هذه المنظومة هو الإنفتاح على العصر والضرورة الملحة لإدراك معارف هذا العـصر، إذ لا بـد مـن امتـلاك ناصية اكتساب الوسائل الكفيلة بوضع التعليم في مغرب الغد على سكته الصحيحة. فالرقمنة والتكنولوجيا وإكتساب اللغات والانفتاح على برامج الدول الراقية والأخذ ببعض ما فيها وملاءمتها مع واقعنا كفيلة بأن تجعل من مغرب الغـد مغـرب التعليـم المنتـج، مـع إعـادة الإعتبـار للمدرسة العمومية لأن هذا وحده كفيل بإعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولـة بـدل الدفـع به إلى التعليم الخاص الذي أبان عن عدم وطنيته وأكد أنه مجرد مقاولات لا أكثر. ولعل شد الحبل بين

جمعيات آباء التلاميذ والمدارس الخاصة الذي أفرزته أزمة كورونا كان مثالا صارخا على أن هناك معادلة غير متوازنة يجب مراجعة معطياتها من جديد.

التحدي الثالث الذي يواجه مغرب الغد هو إصلاح منظومة العدالة التي ما زالت تعيش على إرث متقادم متهالك من النصوص والمراسيم التي عصفت بها الرياح منذ زمن ولكنها ما زالت ركائز لمنظومتنا.

إن المراجعة الجذرية للقانون الجنائي وللمسطرة الجنائية أصبح يفرض نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى وحتى لا يتجاوزنا الزمن، يجب العمل على استقلال حقيقي للقضاء وتجريد تام للقضاة من أي خلفيات في إصدار أحكامهم حتى لا يجد الظلم له مكانا بيننا. نحتاج إلى تنزيل حقيقي لنصوص القانون في مغرب الغد لأنه السند الحقيقي الذي سيشق بنا عباب بحر الظلمات الذي يلفنا ويضرب مصداقية عدالتنا التي تعريها التقارير التي تترصد أخطاءها العديدة. مغرب الغد تحكمه العدالة الحقة بالمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء هذا الوطن دون اعتبار لرتبهم ولا لمناصبهم ولا لألقابهم. فمصلحة الوطن فوق الجميع والجميع يرحل والوطن باق.

مغرب الغد لا مكان فيه للإقصاء والتهميش، أبوابه مشرعة لأهم شريحة فيه ألا وهي شبابه، فمنذ فجر الإستقلال والمغرب تتقاذفه أياد خفية من علية القوم، والتي تدعو نفسها بالسياسيين، وإن كانت لا تربطهم بالسياسة إلا التسمية. فالسياسة في المغرب وقعت أسيرة في ظروف تاريخية في أيدي مزيفين وأفاقين ومتنطعين، ولم تكن حقيقتها أداة للصالح العام بل كان هم هذه النخبة بلوغ السلطة بأي وسيلة كانت: بنيلها بالقوة والتضليل والافتراء وتزوير الحقائق أو الحفاظ عليها بالترغيب والترهيب. سياسيونا يتفتقون للنظر البعيد، فهم يستهويهم العاجل ويذرون الآجل. ولذا نجد واقع اليوم مؤشراته: تردي واقع سياسي تمثله أحزاب بدون رؤية، تكاد تكون أشبه بالدكاكين تعد أيام السوق الإنتخابي وتغيب بعدها إلى أن ينعقد السوق التالي.

إن إصلاح المنظومة السياسية هو إذن أحد أهم التحديات التي سيكون على مغرب الغد حلها. حيث يمكن أن نتطلع لطبقة سياسية تتكون من تكتلات ثلاثة يمين ووسط ويسار، أي ثلاث قوى سياسية لسياسيين شباب يحملون هم هذا الوطن وصالحه بعيدا عن الجري وراء المصالح، أما شكل التنافس فيكون بالانتخاب على نمط الاقتراع المباشر وبمجلس واحد هو مجلس الأمة بتمثيلية معقولة العدد حسب مناطق وجهات الوطن الحبيب، شريطة تحيين اللوائح الانتخابية كل دورة انتخابية للقطع مع ظاهرة البيع والشراء في الأصوات وبالتالي نقطع الطريق أمام الانتهازيين الذين يعتبرون الوطن كعكة يقتسمونها بينهم، بينما المواطن هو مجرد سلعة يزايد عليها في سوق الانتخابات.

مع اقتران المسؤولية بالمحاسبة تحت إشراف مجلس أعلى للانتخابات يعين أعضاءه بظهير شريف من الكفاءات التي يزخر بها هذا الوطن دون اعتبار سياسي ولا انتماء قبلي أو عائلي أو قرابي.

مغرب الغد هو أيضا مغرب فلاحي بامتياز على طريق المغرب الأخضر عن طريق التشجير المكثف واستصلاح الأراضي ودعم الفلاح الصغير وسن سياسة رشيدة في سبيل زيادة الثروة الحيوانية والعمل على الاستقلال الغذائي وعقلنة استغلال الثروة السمكية وإعادة النظر في سياسة الريع في هذا المجال. و لأن المستقبل ينذر بقلة المياه، وجب العمل على تحقيق الامن المائي، وذلك بالحفاظ على الفرشة المائية وزيادة طاقة استيعاب السدود وبناء أخرى جديدة. أضف إلى هذا الطاقة والتي يجب علينا التشجيع على اكتشاف مصادر جديدة، وتنويعها، وما محطتي نور 1 ونور 2 إلا لبنة جديدة في سبيل تحقيق الأمن الطاقي المنشود.

اليوم، نعيش على وقع امتحان عسير اضطرنا إلى التعاطي معه ألا وهو الحرب المعلنة من طرف كورونا على البشرية جمعاء. فقد تجندوا، وكانوا في مستوى التحدي، لكن لم تنته الحرب بعد، لقد فتحت هذه الجائحة الباب على مدى قدرة منظومتنا الصحية على مواكبة ما هو قادم. كما عرى هذا الوباء عن اختلالات هذه المنظومة المهمة، والتي أراها في تصوري متقدمة في مغرب الغد لأن كل المؤشرات تدل على أننا استوعبنا الدرس. فبدأت السواعد والعقول تتحرك في أفق النهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم. نعم قدراتنا محدودة، غير أن الإكراهات تفرض علينا اليوم سد الخصاص على مستوى التكوين وعلى مستوى الأطر الصحية وعلى مستوى المنشآت وتطوير البحث العلمي في المجال الصحي وجعله ركيزة على درب التقدم والنهوض، على أمل تأمين أمننا الصحي في ظل عالم يسوده نظام عالمي يقوم على اعتبارات مصلحية محضة.

مغرب الغد مغرب الشباب بامتياز. وللشباب متطلبات آنية لا محيد عنها، أهمها الشغل لتلبية الحاجيات الضرورية. إذ نجد من معيقات تدبير هذا الامر، معدلات النمو التي نسجلها، والتي لا يمكن لها ان تستوعب هذا الكم من المتخرجين وطالبي العمل خاصة في ظل الازمات التي قد تعصف بكل الحسابات وكورونا مثال حي على هذه التحولات.

و لمحاربة هذه المشكلة العويصة، ربما وجب انفتاح الدولة على المجتمع المدني وفتح باب التطوع في وجه الشباب العاطل، لاستثمار خبراته وقدراته في مجالات عدة كقطاع الخدمات مثلا والتربية والتعليم (الأمية) والتشجيع على إنشاء مشاريع ومقاولات لذوي الكفاءات العاطلين القادرين على تشغيل الآخرين وتسهيل القروض، وتفعيل الإعفاء الضريبي لمدد معقولة، وتسهيل مساطر الاستثمار في وجه المستثمرين قصد التشغيل، مع تقديم تسهيلات لكبار المستثمرين.

مقومات مغرب غد مشرق

وبذلك نكون قد ضمننا على المدى القريب استحداث مناصب شغل، أما على المدى البعيد فإننا نضمن سلما اجتماعيا واستقرارا لمجتمعنا وازدهارا تنمويا.

مغرب الغد هو مغرب رائد في عمقه الإفريقي ومحيطه الغربي مؤمن بقضايا الأمة الكبرى .

هو مغرب الملتقيات والمنتديات بامتياز، مغرب يلعب دورا محوريا على مستوى جميع المؤسسات الدولية ويحظى بثقة العالم بأسره.

مغرب الغد مغرب صناعي فاستقراره مدعاة لتهافت كبار المصنعين العالميين على انشاء مصانع للصناعات الحديثة وصناعة السيارات والطائرات.

مغرب الغد، سيعرف نهضة على مستوى التكنولوجيا الحديثة بحكم موقعه الاستراتيجي.لكن لن يتأتى ذلك في تصوري دون محاربة جميع أوجه الفساد والقطع مع الرشوة عبر تفعيل وإنشاء مؤسسات كفيلة بأن تلعب دورا رقابيا لتجعل مناخ الاعمال بالمغرب ملائما للمعايير الدولية.

مغرب الغد ينبثق من مغرب اليوم الذي يسير بثقة نحو غد أفضل. فتجربتنا الجماعية كمغاربة ماضيا وحاضرا أتاحت لنا فرصة أن نتوصل إلى رفع التحدي وإثبات حقنا في الرقي وفعالية اختياراتنا.

مغرب الغد في نظر مغربي متسامح إشعاعه يضيء درب الظلام المخيم على عالم يتنامى فيه التطرف والغلو والتعصب. ويكفينا فخرا أن هذه الأرض الطيبة قد جمعت جميع الأطياف والأديان منذ الأزل.

رؤيتي لمغرب الغد تنبثق من واقع مغرب اليوم الذي أرسى معالم نهضته قائد البلاد **جلالة الملك محمد السادس نصره الله**. قائد هذه الأمة ومرشدها، وهو الذي قطع على نفسه عهد النهوض بهمة هذا الوطن والرقي به بين الأمم.

فمغرب اليوم الذي يسير بخطى ثابتة نحو المستقبل قوامه المغرب الحر في إرادته، الواثق في قدراته على تدبير نفسه بوعيه وارادته. إذ أن عجلة التقدم والنماء والبناء المؤسساتي التي يحملها على عاتقه جلالة الملك الذي كرس كثيرا من قواعده تسير في الاتجاه الصحيح. وهو اختيار لا رجعة فيه بما لا يدع مجالا للشك في أن مغرب الغد أفضل، مغرب الغد مغرب حقيقي وليس دعاية لمشروع خيالي ميت قبل الولادة.

■

عبد الله الطاهري

مر على اعتلاء **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** على أسلافه الميامين واحد وعشرون سنة كلها إنجازات للعديد من المشاريع التنموية داخل الوطن وخارجه، حيث تم فتح أوراش اقتصادية كبرى لتصنيع السيارات وأجزاء الطائرات والبواخر وتوسيع شبكة الطرق السيارة وتقوية النقل السككي بالقطار فائق السرعة البراق وترسيخ أسس الجهوية الموسعة لتقريب الإدارة من المواطن ودعم اللاتمركز، وتفعيل قوانين مدونة الأسرة لضمان حقوق الأزواج والأبناء. كما كان لعودة المغرب للإتحاد الإفريقي دور كبير في القيام بمشاريع بالعديد من الدول الإفريقية.

مغرب الغد سيحمل مفاجئات في مختلف الميادين والقطاعات.

مغرب الغد الكل ينتظر طلعته استشرافا بنموذج تنموي شامل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والحقوقي والبيئي والصحي، ويجعل الخطابات الملكية السامية والتوجيهات التي وجهها جلالته للفاعلين الاقتصاديين دولة وقطاعا خاصا ومؤسسات بنكية، المرجعية وخارطة طريق يرتكز عليها مشروع البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات. كما أن المقومات والدعائم التي يزخر بها بلدنا العريق، من شأنها أن تجعل المواطن المغربي يحقق العيش الكريم والأمن والأمان والعدل والمساواة والشغل القار والتطبيب الجيد والتعليم النافع والسكن اللائق والحفاظ على البيئة وحماية الثروات الضرورية للحياة والدعوة إلى السلم العالمي وحوار الأديان والإهتمام بالبحوث العلمية والإنخراط الشامل في تعميم التكنولوجيا الرقمية على جميع المستويات، ويكون مبتغى هذا المشروع هو بناء مجتمع حداثي قوامه دولة الحق والقانون ورعاية المصالح العامة وحسن تدبير الشؤون المحلية وحفظ الأمن والاستقرار وحماية الحريات الفردية والجماعية ومشاركة الشباب في الحياة السياسية.

فيا ترى ما هي مقومات مغرب الغد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وحضاريا؟

مغرب الغد من وجهة نظري هو مغرب التحدي والتضامن في وجه الصعاب والشدائد، إنه البلد العملاق الذي يتوفر

على ثروات هائلة وترسانة قانونية وأطر ونوابغ في مختلف المجالات، ويملك منفذين يطلان على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. هذا الوضع الاستراتيجي الممتاز أعطى ويعطي للمغرب والمغاربة قدرة في التأثير على الدول المجاورة بشكل إيجابي، كما يعطيه مكانة مرموقة بين الدول العالمية حيث يتمركز في مقصورة القيادة لدول إفريقيا.

• مغرب الغد والإقتصاد الوطني: مغرب الغد سيعطي صورة جديدة للإقتصاد الوطني من خلال البرنامج المندمج لتمويل المقاولات الذي يسعى إلى معالجة إشكالية التمويل التي تعاني منها هذه الأخيرة من خلال وضع صندوق دعم الخريجين الشباب عن طريق تسهيل الوصول إلى القروض المصرفية لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة والسماح بتحقيق إدماج وتكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المدرة للدخل للقطاع الغير المهيكل وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين، حيث يتم استهداف كل جهات المملكة بما في ذلك العالم القروي.

مغرب الغد سيجعل القطاع البنكي الوطني ينخرط إيجابا في دينامية التنمية التي تعيشها البلاد وتمويل الإستثمار الاستراتيجي بشراكة مع القطاع الخاص، ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للدخل والشغل، زيادة على تغيير العقليات الإدارية، ووضع حد لبعض التصرفات التي تعيق التنمية والاستثمار مع تقديم تشجيعات وتوسيع وتسهيل للمقاولات المصدرة وتوسيع وتسهيل مجالات استقرار المستثمرين، ووضع تسهيلات للرأسمال الأجنبي والوطني وتبسيط النظام الضريبي وإصلاحه.

• مغرب الغد والقطاع الفلاحي: سيستمر مغرب الغد في دعم المشاريع الفلاحية في إطار مخطط المغرب الأخضر وصندوق التنمية الفلاحية لتمويل مشاريع السقي بالتنقيط وتحسين السلالات من الأبقار والأغنام والماعز والإبل واقتناء الآلات الفلاحية العصرية وغرس المزيد من الهكتارات بالأشجار المثمرة وتمويل الجمعيات والتعاونيات الفلاحية من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والاهتمام بالعالم القروي خاصة المناطق القروية الهشة، وتعميم الكهربة القروية وتجهيز المستوصفات، وتعميم التغطية الصحية، وبناء المدارس لمحاربة الهدر المدرسي؛ كل هذا الاهتمام بالعالم القروي غايته الحد من الهجرة نحو المدن وتوفير الكرامة للفلاح المغربي وإرشاد ومواكبة المشاريع التنموية.

• المجال الغابوي: عمل المغرب على حماية المجال الغابوي الذي تقدر مساحته بتسعة ملايين هكتار حيث تم وضع استراتيجية تجعل الساكنة يشاركون ويساهمون في الحفاظ عليه في إطار جمعيات وتعاونيات بيئية وإنشاء مشاتل للتشجيع على غرس العديد من الهكتارات والحفاظ على كنوز الذهب الأخضر، ولا بد من ضرورة حفر آبار بالمجال الغابوي وتزويده بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية واستعمالها للوقاية من الحرائق، ومحاربة الصيد العشوائي الجائر للحفاظ على الوحيش الغابوي؛ فالمغرب لا يزال يبدل أقصى جهده في معالجة قضايا البيئة وطنيا ودوليا وينظم منتديات في هذا المجال الحيوي الثمين.

• المستوى السياسي والاجتماعي: مغرب الغد مقبل على حياة سياسية جديدة تجعل المصلحة العامة للبلاد في الاعتبار الأول، وتشبيب الأحزاب وإعادة الثقة للمواطنين وإشراكهم في الحياة السياسية ودمقرطة وعصرنة المؤسسات السياسية، وجعل المجالس المحلية والإقليمية والجهوية في خدمة المواطنين، ودعم اللاتمركز وإحداث مركز وطني لتقويم السياسات العمومية، لتعزيز الشفافية في التدبير المالي مع تعزيز دور المفتشيات العامة، والتفاعل مع مشكلات مجتمعنا وقضاياه في أبعاده المحلية والوطنية والدولية على أساس الوعي بالحقوق والواجبات؛ وهو الوعي الذي يدفع بالمواطن إلى الإلتزام بالمواطنة، متشبعا بقيم التضامن والتسامح والسلم ومحاربة العنف بكل أشكاله، ومحاربة إدمان المخدرات، والقضاء على التشرد لدى الأحداث، ومحاربة الأمية والبطالة والسكن الغير اللائق، وعدم تشغيل الأطفال والاهتمام بكبار السن وذوي الأمراض المزمنة والإعاقات الجسدية والعقلية، والتصدي للعجز الاجتماعي الذي تعرفه الأحياء الفقيرة والجماعات القروية الأكثر فقرا وخصاصا.

• مغرب الغد ونظام التعايش المشترك: لبناء مجتمع حداثي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون ورعاية المصالح العمومية وإعادة الإعتبار للمجتمع المدني والتآزر في إطار نظام التعايش المشترك وتشجيع الاستثمار العام والخاص، واعتبار تشغيل الشباب من الضروريات التي ينبغي الاهتمام بها، حيث أن البطالة بؤرة المشاكل والإنحرافات والإدمان والأمراض النفسية الجسدية. والحفاظ على الأمن والاستقرار والإعتزاز بالوطن والدفاع عن وحدة أراضيه بالغالي والنفيس.

• مغرب الغد والصحراء المغربية: الصحراء المغربية ضمن أولويات الوحدة الترابية، ويؤكد المغرب على مقترح الحكم الذاتي باعتباره المدخل السياسي العقلاني والحل الديموقراطي الأمثل لوضع حد للنزاع المفتعل والفوضى الخلاقة، باعتباره حلا واقعيا ذا مصداقية، يوفر للمنطقة شروط

الإنخراط في مسلسل البناء المغاربي الإقليمي، ومواجهة التحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة، وينمي العمل المغاربي المشترك ويقطع الطريق على نزعات التطرف.

• مغرب الغد والقطاع الصحي: في هذا الظرف الصحي الصعب الذي نعيشه اليوم، لعب القطاع الصحي بالمغرب دورا كبيرا في تقديم خدمات جليلة للمواطن المغربي؛ كصنع ملايين الكمامات والمعقمات والعديد من أجهزة التنفس الاصطناعي والأدوية الوقائية، إضافة إلى تعزيز القدرات الوطنية والاعتماد على الخبرة العلمية والطبية المغربية. ولا زال المغرب يبذل أقصى جهده في إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع مختلف الدول العظمى؛ لإيجاد لقاح فعال لوباء كورونا وتحقيق الإكتفاء الذاتي منه، وبالتالي الحصول على كمية كافية من الأدوية للمواطنين.

ويتوقع أن يعمل مغرب الغد على وضع خطة تهدف إلى تعزيز المجهودات لجعل قطاع الصحة أيضا يضاعف من عدد الأطباء والممرضين والمختبرات وأجهزة التنفس الإصطناعي، وتجهيز المستشفيات المدنية والعسكرية، وتعميم التغطية الصحية لإنقاذ حياة المواطنين.

• مغرب الغد والإعلام الهادف: الإعلام مرآة المجتمع باعتباره سلطة رابعة يؤثر في أفكار ومواقف وسلوكيات الجماعات والأفراد؛ ومن تم فالإعلام الواعد هو إعلام ينشر الوعي والتربية الصحيحة السوية. في مغرب الغد نتوقع صحافة سواء كانت إلكترونية أو ورقية أو مرئية أو مسموعة تستجيب لشغف المواطن المغربي في ضرورة الحصول على المعلومة الصحيحة والخبر اليقين، للإسهام في الرقي الثقافي والسمو الحضاري، وتحريك عجلة التنمية داخل الوطن وخارجه، ونشر قيم التسامح والتضامن المادي والمعنوي والسلوك السوي؛ لمسايرة مستجدات العالم على جميع الأصعدة.

• مغرب الغد والسلم العالمي: يتأسس على قاعدة ضمان التعايش السلمي بين الدول والشعوب على اختلاف مذاهبها، واحترام سيادة الدول واختياراتها؛ وترسيخا لمبدأ عقيدة السلام، والحفاظ على الأمن والاستقرار، والتمسك بالمثل العليا له. واستجلاء لمكانة السلم في المبادئ الأساسية لسياسة المغرب الخارجية واستكمال وحدته الترابية؛ سيعزز مغرب الغد من دوره في تكريس التعايش السلمي بين الدول للحفاظ على الأمن والاستقرار.

• مغرب الغد ومجال حقوق الإنسان: مغرب الغد سيلعب دورا كبيرا في حماية المواطن المغربي من الإنتهاكات التي تمس حقوق الإنسان، كالحد من ارتفاع نسبة الفقر وتفشي البطالة والهجرة السرية والسكن الغير اللائق، والحد من نقص الخدمة الصحية، وتوسيع مجال الحريات النقابية، والحد من هضم حقوق المرأة ومعاناتها من العنف الزوجي والتحرش الجنسي والاغتصاب والأمية. وتمتيع السجين بكامل حقوقه وتكوينه وإدماجه في المجتمع.

• مغرب الغد والتكنولوجيا الحديثة: إذا كانت الهندسة الإلكترونية ومجال البرمجيات وعالم الأنترنيت قد فرضت نفسها في الحاضر والمستقبل، وجعلت جميع المؤسسات العمومية والخصوصية أصبحت رقمية بامتياز، إضافة إلى أن تبادل الخبرات والتجارب سواء في المجال التجاري أو الفلاحي أو الصناعي أو الإداري أو الطبي أو الأمني وإبرام الصفقات المالية، بات في جزء هام منه رقميا. إذ تحول العالم إلى قرية صغيرة، وأصبحت التكنولوجيا الحديثة تحرك العجلة التنموية داخل الوطن وخارجه وعنوانا للتحضر والرقي والتقدم. من تم فإن مغرب الغد سيواكب هذه الثورة الالكترونية التكنولوجية لركوب قطار التنمية من بابه الواسع، ويشجع البحوث العلمية والتكنولوجية في مجال الطب والهندسة والاختراعات ...

إن مغرب الغد الذي نحلم به سيحمل مفاجئات استشرافية تبشر بالخير، متحديا من خلالها جميع العراقيل والمراحل الحرجة في ظل الصراع مع وباء كوفيد 19، مما يتطلب الحزم واتخاذ جميع التدابير الوقائية وتطبيق تعليمات السلطات العمومية والمصالح الطبية، جاعلين المصلحة العامة للبلاد في الاعتبار الأول لبناء مجتمع قوامه دولة الحق والقانون، مع رعاية المصالح العمومية وحسن تدبير الشؤون العامة المحلية بقيادة أمير المؤمنين **جلالة الملك محمد السادس**، و رسم خارطة طريق لنموذج تنموي شامل، لتشجيع الأنشطة المذرة للدخل والشغل وجعل المواطن المغربي متشبعا بقيم التضامن والتسامح والسلم، والاهتمام بالعالم القروي وبالفئات الاجتماعية الهشة وتأهيل الموارد البشرية لتقديم خدمات طبية للمواطنين وحمايتهم من الأوبئة والأمراض الفتاكة وتكوين الأطر الطبية؛ خاصة الإنعاش والتخدير وتشغيلهم في المستشفيات المحلية والجهوية، لتقديم خدمات للمصابين تحت العناية الطبية الحرجة، والانخراط الفعلي في أوراش الاستثمار داخل الوطن وخارجه لمواصلة البناء التنموي الشامل، وتحقيق ثورة اقتصادية وتكنولوجية وذكاء صناعي، وربط المسؤولية بالمحاسبة في مغرب غد قادم في الطريق الكل ينتظر طلعته.

المؤسسة السجنية والسجين داخل نسيج النموذج التنموي

حسن سراتة

مما لا شك فيه أن السجون تعتبر في عصرنا الحالي أحد مقاييس التطور الإنساني لكل مجتمع، لذلك كان أحد الجوانب التي عني بها المغرب سواء تعلقت بأنسنة الفضاء السجني، وتحسين ظروف السجين وتطوير قواعد نظم إدارة السجون أو مصاحبة السجناء السابقين بعد إنهاء عقوباتهم ومواكبتهم في أفق اندماجهم السوسيو مهني في المجتمع.

يأتي هذا في وقت تتسع فيه القناعة لدى الجميع بأن الجريمة هي التي ينبغي مكافحتها وليس المجرم. انطلاقا من فرضية أن الغرض من السجن ليس الإيلام بقدر ما هو تأهيل السجين وضمان عودته إلى المجتمع عودة صحيحة.

وفي إطار ترسيخ دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، صادقت بلادنا على عدد من الاتفاقيات في ميدان حقوق الإنسان. وقامت بإحداث المؤسسات وتطوير القوانين وتوفير الضمانات الكفيلة بحماية الحقوق وتوسيع فضاءات الحريات.

وحرصت على أمن الأفراد والجماعات من منظور يجعلها في صلب دينامية عصرها، متفائلة بروح مبدعة مع تحولات محيطها ومؤهلة لشق طريق المستقبل في وئام مع تاريخها و حضارتها.

لقد ركزت المجهودات الإدماجية على وضع عدة برامج عمل للنهوض بشروط حياة نزلاء داخل المؤسسات السجنية وذلك بتحقيق ما يلي :

- انطلاق برنامج التنشيط السوسيوثقافي في جميع المؤسسات السجنية وتعزيز التجهيزات الضرورية بها وتزويدها بالوسائل والدعامات الملائمة.
- توسيع برامج محو الأمية والتكوين الأساسي لفائدة النزلاء.
- بناء وتهيئة مراكز التكوين المهني.
- تعزيز المجهود الصحي والعلاجات الطبية لفائدة السجناء.
- تعزيز آليات التنسيق لبلورة وتحسين أداء الرعاية اللاحقة.

ولضمان السير الحسن لهذه البرامج، تم تبني مقاربة تقوم على تكثيف الفاعلين وتطوير شبكة واسعة للتشارك تشمل الإدارات والجمعيات والخبراء الوطنيين والدوليين من مختلف القطاعات.

إن إصلاح السجين وإعادة تأهيله لا يمكن أن يتم على الوجه الصحيح دون فتح المجال أمام المهتمين بالميدان الحقوقي من جمعيات ومنظمات وهيئات بغية إشراكها في إنجاز هذه المهام عن طريق سياسة الانفتاح والمساعدة وتسهيل وسائل الإشتغال بعيدا عن التوجس والحيطة. خاصة وأن الظروف الراهنة لا تسمح للدولة بأن تحتفظ بكل الأدوار متجاهلة دور أي قطاع في المساهمة إلى جانبها لتحمل المسؤولية. ومن هنا برز بصفة واضحة الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الغير الحكومية ومكونات المجتمع المدني كشريك ومساند للجهات الرسمية في التدبير والتسيير.

وقد بات من الواجب اليوم البحث عن بدائل للعقوبات السالبة للحرية والذي يجد مصدره في عدم قدرة السجن على تحقيق الإصلاح الحقيقي والفعلي للمحكوم عليهم، وعدم تمكينه من استعادة عضويته الكاملة في المجتمع بكل مقوماتها. فجميع الصفات التي يحتاج لها الفرد لكي يضمن اندماجه الاجتماعي تنهار وتتلاشى في السجن، ناهيك عن عملية الوصم الاجتماعي التي يتعرض لها المحكوم عليه بمجرد مغادرته السجن والمعاناة من أزمة الإفراج. ولتفادي مثل هذه المشاكل، وتمكين المحكوم عليهم من الاحتفاظ بكل أوضاعهم الاجتماعية السابقة وبكل مكتسباتهم وروابطهم يجب التعجيل بتفعيل العقوبات البديلة.

كما يجب تشجيع العدالة التصالحية والوساطة، حيث يعتبر الصلح في الميدان الجنائي من الآليات الجديدة التي اهتدت إليها التشريعات الحديثة لحسم النزاعات. فهو يعتبر سبيلا اجتماعيا وإنسانيا ناجعا لإحلال الوئام والتآلف دون الخصام، بعيدا عن الإصرار على

اتخاذ الدعوة الجزائية طريقا وحيدة لحل النزاعات بكل ما ينطوي عليها أمرها من تعقيد واستنفاذ للجهود. وعليه فنظام المصالحة يعد وسيلة جديدة لحل النزاعات التي تنشأ عن الجرائم، حيث يهدف هذا النظام إلى خلق حوار فعال بين مرتكبي الجريمة والضحية من أجل الوصول إلى حل توافقي دون المرور عبر قنوات الدعوة الجنائية وما يترتب عنها من مساوئ بالنسبة للجميع، وللمحكوم عليهم خاصة.

ومن بين الاقتراحات الهامة و الأساسية في مساعدة السجين على الإدماج في المجتمع بعد الإفراج يمكن اقتراح :

1. إعادة النظر في القانون الذي لا يسمح للسجين السابق برد الاعتبار إلا بعد مرور عدة سنوات على خروجه من السجن، إذ يجد الشخص المفرج عنه أمامه عراقيل كبيرة في حصوله على العمل. كما تغلق الشركات أبوابها أمامه بسبب أنه سجين سابق. مما يؤدى به إلى العودة إلى السجن. لذا وجب على الدولة تقليص هده المدة إلى سنة واحدة للجنائية و6 أشهر للابتدائية، كما يجب اعتماد تحديد هذه المدد لكل سجين، حسب سوابقه الجنائية وسلوكه داخل المؤسسات السجنية.

2. السماح للنزلاء الحاصلين على الشواهد العليا كالإجازة والماستر والدكتوراه بالإلتحاق بسلك الوظيفة العمومية بعد الإفراج، وخاصة بأطر وموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة إدماج السجناء بحكم تجربتهم داخل السجن.

3. خلق ورشات صناعية داخل السجون في جميع الصناعات، كصناعة الملابس والأحذية... كما يمكن فتح ورشات لإصلاح وصباغة السيارات داخل السجون وخصوصا سيارات مختلف المصالح الإدارية التابعة للقطاع العام... مقابل مبالغ مالية رمزية لتحفيز النزلاء على إنتاجية أكثر. ووجب هنا التنويه بشكل كبير بالخطوة التي قامت بها المندوبية العامة لإدارة السجون في مجال صناعة الكمامات الواقية، حيث أصبحت السجون مركزا إنتاجيا فعالا لتوفير هذا المنتج الضروري في زمن الجائحة.

4. تشجيع الشركات وتحفيزهم على تشغيل السجناء السابقين مقابل تحفيزات ضريبية بإعفائهم من جزء منها أو تخفيضها.

5. تخصيص مبالغ مالية للأشخاص المفرج عنهم قصد مساعدتهم في إنجاز مشاريعهم.

6. تشجيع الأشخاص الحاملين لشهادات التكوين المهني لتطوير نشاطهم المهني بعد الإفراج

أما بالنسبة للجانب الاجتماعي فأقترح إنشاء مصالح اجتماعية خاصة للسجناء المفرج عنهم حيث يجب تخصيص أخصائيين نفسانيين ومساعدين اجتماعيين قصد الإنصات و المصاحبة لهؤلاء السجناء لمساعدتهم على معرفة الدوافع والأسباب التي زجت بهم في عالم الجريمة. فأنا أظن أن حوالي 90 بالمائة من السجناء يعانون من مشاكل نفسية، يجب معالجتهم منها بدل معاقبتهم فقط.

كما يجب الاهتمام بعائلات وأسر السجناء أثناء تنفيذهم لعقوبة السجن فلا يعقل أن نترك العائلات والأطفال بدون معيل حيث يصبحون عرضة للضياع والتشرد.

كما يتحتم مساعدة الأشخاص الذين يعانون من أمراض مستعصية. حيث هناك عدد من هؤلاء لا يجدون القدرة على العلاج، ويتعمدون ارتكاب جرائم قصد العلاج داخل السجن مجانا.

وكذلك يجب العمل على مساعدة الطلبة المفرج عنهم بتخصيص منح جامعية لهم قصد متابعة دراساتهم. وكذلك الشأن بالنسبة للسجناء ذوي المواهب الفنية والأدبية والرياضية في تطوير مواهبهم.

وأخيرا، أظن أنه لا يمكن للدولة ومؤسساتها أن تقوم لوحدها بجميع هذه الإصلاحات، دون تظافر جهود المجتمع المدني والجمعيات والنقابات والأحزاب ورجال الأعمال وغيرهم. إذ تبقى مسؤولية الجميع.

النموذج التنموي الجديد

حسني الصقلي عبد السلام

« ندعو الحكومة للشروع في اعداد جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى تقوم على التكامل والإنسجام من شأنها أن تشكل عمادا للنموذج التنموي الجديد ».

مقتطف من نص الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش، يوم الاثنين *29* يوليوز *2019*.

ما فتئ العاهل المغربي محمد السادس يدعو إلى ضرورة اعتماد نموذج تنموي جديد، حتى قامت جميع الفعاليات والكفاءات المغربية بتفعيل نقاش عمومي ينبني على مقاربات عدة حول سبل إحداث نقلة نوعية تضع المغرب في خانات الدول المتقدمة ليس فقط على الصعيد الإفريقي أو العربي بل على الصعيد العالمي. ولبناء مغرب الغد الذي سيكون في حلة جديدة ويتمتع بمعطيات متجددة ملامحها تطال جميع القطاعات، بما في ذلك تعبئة المغاربة من أجل انخراط حقيقي كشرط مهم من أجل نجاح العهد التنموي المستقبلي.

اليوم وبفعل الترابطات الجدلية بين كل المتغيرات سواء منها الخاصة بالمغرب أو العالمية، لا يسعنا إلا الدفع نحو إعمال الفكر الجماعي مع تفعيل الإرادة القوية والحاسمة سبيلها بلورة الأفكار التي تعطي حلولا جدرية والتي عنوانها الجرأة واحترام الخصوصية المغربية.

ومن أجل ذلك، نحتاج إلى إيجاد أجوبة وحلول للأسئلة الثلاثة التالية:

أولا: ماهي النظرية الإستراتيجية التي تتماشى مع المرامي المستقبلية في المغرب؟

ثانيا: ماهي الأولويات والورشات لتأهيل البلاد نحو غد أفضل؟

ثالثا: ماهي الإصلاحات الواجب القيام بها من أجل تأمين مناخ اقتصادي واجتماعي متكامل؟

لا يمكننا اليوم إلا أن نشيد بفعالية النموذج الحالي بالرغم من محدوديته واستنفاذ فضائله، حيث أنه مكننا من إرساء عدة فضائل: بنية تحتية لا يستهان بها، استتباب روح الديمقراطية، وارتفاع المستوى المعيشي، وارتفاع الناتج الخام، وكذا البرنامج الطموح للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتغطية الصحية، تعميم الضمان الإجتماعي الخ ...

لكن لا يمكن أن يصبح كل هذا واقعا إلا إذا كانت هناك تعبئة فوق العادة لجميع أطياف المجتمع من أجل انخراط حقيقي ودائم في هذه المنظومة، فالمغاربة يستشعرون روح المواطنة كلما كان الهدف قويا وذو آثار كبيرة كما كان الحال خلال لحظات تاريخية ك « طريق الوحدة » و « المسيرة الخضراء »، أو خلال « التعبئة العامة ضد وباء كورونا ».

وتوجد هناك ثلاث ركائز أساسية من أجل المضي قدما للحصول على الهدف المنشود:

1. الحصول على مناخ اقتصادي مزدهر يمكن من خلق الثروة وإنجاز إقلاع في جميع المجالات

2. إحداث تغيير جذري في المنظومة التربوية وخلق مواطنة متجذرة وتوطيد القيم الكونية والأخلاقية وبناء الإنسان.

3. إعادة الرؤيا في المنظومة القضائية وتحويلها من أداة للردع إلى أداة لإعادة الإدماج والتأهيل مع ضمان الحق واستتباب دولة القانون.

غير أن التعبئة الشاملة للمغاربة من أجل نموذج تنموي جديد، تبقى آلية بالغة في الأهمية، حيث أنه في غياب إقبال شبه عام لجميع فئات المجتمع، يستحيل التطبيق السليم لهدا النموذج، وتحقيق ما يطمح اليه من المرامي والأهداف. لذا فإن العمل على إحداث اقتصاد قوي مبني على أسس الاستثمار، وتحديد أهداف اقتصادية واضحة للإنفتاح على العالم الخارجي بوضع مقاربات معيارية (banchmarker) للاقتصادات الناجحة ويعد خطوة ضرورية لنجاح طريق النماء.

وعلى صعيد آخر، ربما تدعو الضرورة إلى اتخاذ إجراءات عدة أخرى، نذكر منها :

- توسيع رقعة المناطق الاقتصادية الحرة،

• ازدهار اقتصاد الجهة،

• تبادل المؤهلات والممارسات مع مؤسسات ودول أخرى،

• العمل على انخراط سوي للمؤسسات المالية بإرادة جدية وحقيقية،

• ضخ السيولة في الاقتصاد من أجل اقتصاد حر يتسم بالعقلانية والحكامة الجيدة .... الخ

وبذلك سيكون الاستثمار في هذه المجالات ذات قيمة مضافة جد مربحة، سواء تعلق الأمر بالخدمات أو التسويق، وكل هذا يتم بجرأة كبيرة من أجل تكوين جيل من المؤسسات المواطنة وبذلك الوصول إلى نمو اقتصادي سريع ومضطرد.

في الشق الثاني يوجد عامل الإنسان، حيث أنه لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد بصحة جيدة إن لم تكن الموارد البشرية قادرة على إنتاج قيم التجديد والابتكار. وبالتالي، فإن إعادة بناء، وبطريقة جذرية وراديكالية، منظومة التعليم والمواطنة مسألتان مركزيتان لا غنى عنهما،

فالمغرب في حاجة اليوم إلى إحياء القيم والمبادئ وروح المواطنة في التعامل اليومي من أجل غد أفضل للمجتمع والبلاد. و من أجل ذلك، لابد من رفع ميزانية التربية والتعليم والاستثمار في اقتصاد المعرفة والتكوين المستمر وجعل الأطر التربوية والمدرسين وطالبي العلم طاقات للاستثمار من أجل إنشاء نخب في جميع المجالات، لأن هذه النخب لن تكون فقط حاملة للمعطيات والمعلومات، ولكن رافعة لنشر القيم والمعرفة، ومما يجعلها قوة تأسيس لصرح الثروة الحقيقية للمغرب.

إن إعادة البناء والهيكلة من المدرسة إلى الجامعة هو القادر على تحميل أجيال رسالة منفتحة على العالم، بلغات متعددة وبأفكار تحت مظلة الإبتكار، بتحليل دقيق خال من الحفظ من دون فهم، إعمال العمل والمنهجية في التفكير كل هذا من أجل أداء بارز وعطاء فوق العادة.

نحن في حاجة ماسة إلى أجيال تتحلى بالحكامة والتي بإمكانها تسيير مقاولات ومؤسسات بقيم ومبادئ بطريقة عقلانية ومبتكرة.

لا يمكننا ربح رهان التنمية دون رأسمال بشري بإمكانه تسييره.

وفي الشق الأخير يأتي إصلاح المنظومة القضائية التي تشكل الحكم الذي من خلاله يتم توطيد دولة الحق والقانون.

بالفعل، فإن المقاربة الأمنية للقضاء تعد مقاربة لا تساعد على إعمال الثقة للمواطن، بينما تأتي العقوبات البديلة مع إعادة الإدماج والتأهيل كمخرج سيساعد بدون شك على خفض نسبة المخالفين للقانون.

إن المقاربة الشمولية التي تدعو إلى تغيير الإنسان وجعله محملا بثقافة القيم الكونية ستكون بلا ريب درعا قويا من أجل ردع أي مخالفة قانونية و من أجل استتباب القانون والأمن. حينئذ سنتكلم عن طريقة عيش، يكون فيها أعداد الخارجين عن القانون قلة، يمكن إعادة توجيههم بطريقة أسهل. غير أن كل هذه الإصلاحات لا يمكن النظر إليها إلا ككتلة واحدة ومنظومة واحدة، ومن تم، فإن تأمين النجاح لهذا النموذج الجديد لا يمكن أن يتحقق إلا بتبني الخيارات الثلاثة مجتمعة، وفي آن واحد حينها فقط ستأتي النتائج بدرجة عالية من التفوق في المجالات السالفة الذكر بل إنها قد تتخطى إلى المجالات الأخرى كحسن الأداء في مجالات الصحة والتطبيب، والتغطية الصحية، والانفتاح الاجتماعي، وتعزيز الوعي بقضية البيئة، علاوة على رفع عتبة الإنجازات الرياضية والإغناء الفني والثقافي.

وفي الختام، يمكننا القول بأن هذا النموذج هو مسؤولية جماعية ينبغي تناوله بنظرة شمولية تسمح بتأطير الحاجات الحقيقية للمجتمع وترتيب الأولويات، مع مراعاة الهوية الوطنية بجذورها الضاربة في التاريخ، واحترام روافدها التاريخية، بما يشمل انتماء المملكة العضوي لإفريقيا وللعالم العربي والإسلامي مع انفتاحها على العالم الخارجي.

إن المغرب وتحت لواء صاحب الجلالة وتوجيهاته الحكيمة كان سباقا بفضل بصيرة جلالته نحو وضع اللبنات الأساسية لإنجاح النموذج التنموي وبناء مغرب الغد وتعبئة المغاربة لهذه الرؤى، التي لا يمكننا إلا أن نفخر بها.

لقد قام صاحب الجلالة بخطوات جريئة تتأسس على درجة عالية من التبصر والتوقع المستقبلي، بفكر استباقي، يراهن على ضخ دماء جديدة في حركية البناء، ويثوق إلى تجديد، سيرتقي بنا، بلا شك إلى مصاف الدول المتقدمة في العالم.

■

مغرب الغد - إنسان الغد

مصطفى عدي

لا أحلم بمغرب الغد الذي يشكل قطيعة مع مغرب الأمس فهذا الأمر يتجاوز حدود الحلم ليسقط في الطوباوية، لكنني أحلم بمغرب قادر على صياغة رؤيا واضحة المعالم لا تنفك تساءل مغرب الأمس تصويبا وتعديلا، تؤصل لما تحقق من لحظات مشرقة من تاريخنا، متجاوزة إلى غير رجعة أعطاب الماضي من تفقير وتهميش، وأمية وجهل، واتكال وخمول، وعيش دون أفق و نظر دون عمق. ولا يتحقق كل هذا إلا بالتشخيص المتجرد حد الألم، وتعرية الواقع حد المرارة، كل هذا من أجل غد أفضل عبر إعادة استثبات القيم الأصيلة المتمثلة في الإرادة الطيبة، وأولوية الواجب على الحق، والمواطنة الصادقة التي تضع الوطن فوق كل اعتبار.

صياغة رؤيا حول مغرب الغد تدفعنا إلى إثارة قضايا عديدة منها:

الإنسان

الإنسان القيمة الأسمى للحياة، أحلم بإنسان مغربي ينبعث من جديد، وقد تخلص من مازوشيته وساديته، إنسان يقدر العمل ويقدسه، يغلب المحاولة والخطأ على النقد من أجل النقد، يقدر كل مجهود يبدل، وإن لم يفلح يكبو ثم ينهض أقوى مقبلا على الحياة، محبا للآخرين، حيث نجاحه في نجاح الوطن.

التراث

أول خطوة نحو الانعتاق والانطلاق نحو المستقبل، هي أن نتوقف عن العيش في التراث في الماضي لندعه يعود إلى حجمه الطبيعي ونكف عن تضخيمه وتمجيده. فهذا المسعى لا ينتج إلا وعيا مقلوبا فالنموذج التراثي تجاوزه التاريخ، ومن تم فإن إحياءه أمر لا تاريخي وغير ممكن. لكن أن يكون عبرة تضيئ المستقبل أمر ضروري.

المرأة

أي مجتمع نصفه معطل، ينطلق نحو مستقبل أعرج، أي بنصف إمكانياته. إن المرأة الحرة هي التي تلد الرجل الحر. عضويا المرأة هي الإنسان الأكمل لأنها تمتلك ما لا يمتلكه الرجل، فلندعها تنال حقوقها كاملة.

الدولة

حكم يدبر التجاذبات السوسيو اقتصادية بتجرد وتعال على الصراعات الاجتماعية. يضمن لكل مواطن الحق في العيش الكريم، ويكون آلية تعمل على تقليص الفوارق الطبقية، وترسخ لدى أفراد المجتمع فخر الانتماء، وتذكي روح التضحية والفداء.

المرفق العمومي

يعمل باستمرار على تجويد خدماته وتبسيط مساطره. يعامل فيه الموظف المواطن على أساس أنه شرط وجوده، وأن يقدم له العون والنصيحة وأن يغلب مصلحة المواطن على نزوعه البيروقراطي في احترام تام للصالح العام.

المدرسة

فضاء للتنشئة الاجتماعية بامتياز، فيها يوكل المجتمع لرجل التعليم مسؤولية بناء مواطن الغد، وتطعيمه بالقيم العليا للوطن والأخلاق النبيلة. فرجل التعليم يكون القدوة والمثل الذي يجسد ثوابت الأمة، ويكون صلة وصل بين الأسرة والطفل، وبين الطفل ومحيطه،

المستشفى

يعرف هذا القطاع مشاكل عديدة، لكن ما نحلم به، هو أن يتحقق قبل نهاية العشرية الثالثة إستكمال البناء الاستشفائي عبر مختلف جهات المغرب، وإحداث مصالح للتتبع والمصاحبة النفسية مزودة بأطر مختصة في انتظار تكوين خبراء متخصصين آخرين، مما سيكون له الأثر الناجع على صحة المواطنين الجسدية والنفسية، ويمكن من توفير الجهد والمال.

المجال

التدبير الجشع للمجال يولد قيما هجينة عندما يزحف الإسمنت، ويتحرك كطاحونة تأتي على الأخضر واليابس. وأغلى ما يقتله هذا الجشع هو التماسك الاجتماعي. ولذا لزم على مهندسينا المعماريين استحضار البعد الثقافي والاجتماعي في تصاميمهم، حتى تكون لمنجزاتهم روحا مغربية. مما سيسهم في تصالح الأجيال الصاعدة مع مجالها واعتباره ملكا للجميع.

■

التنشـئة الاجتماعيـة رافعـة أساسـية لنموذج التنموي الجديد

محمد بغيلي

يعتـبر النمـوذج التنمـوي الجـديد اللبنة الجوهرية في مسلسل بناء مجتمع حضاري وحداثي، ويشكل أحد المشاريع المجتمعية الكبرى التي باشرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين.

ويكتسي النموذج التنموي الجديد في الواقع أهمية بالغة بالنسبة لكل مجتمع يصبو إلى إشاعة قيم الازدهار والتطور والابتكار والتقدم، وعليه تشكل التنشئة الاجتماعية رافعة للتنمية البشرية، لتفتح كل شخص لاسيما الأشخاص المهمشين، وعنصرا مهما في التربية والثقافة وعاملا أساسيا في تخليق الحياة العامة.

ونظرا للدور الاجتماعي والاقتصادي للتنشئة الاجتماعية الذي وإن بدا بديهيا فإنه الأكثر إقناعا لتدخل الجميع في هذا الورش التنموي.

إن التنشئة الاجتماعية تدخل في إطار الصالح العام وتنميتها تشكل مهمة من مهام المرفق العام الذي ينبغي على المجتمع والمسؤولين القيام به.

كما أنها تعتـبر عنـصرا أساسـيا في تـكوين شخصية الفرد، وأحد المقومات الأساسية للعملية التربوية والتأهيل المجتمعي وتساعد على استكشاف شخصية الفرد ومواهبه ومميزاته والعمل على تنميتها وتقويتها.

لا تنحصر الفوائد التربوية والسوسيو تنموية للتنشئة الاجتماعية في هذه الأبعاد فقط، بل تسهم في تأمين فوائد كثيرة منها القيم الأخلاقية المتمثلة في التسامح وتقبل الاختلاف واكتساب ثقافة الحق الواجب والصدق والتنافس الشريف، القيم الاجتماعية التي تسهم في التخليص من الانطواء والانغلاق على الذات والإغراق في الفردانية والأنانية، وتحفز على الالتزام بروح الجماعة وإذكاء قيم التعاون والتضامن والتواصل وإنماء النزعة التطوعية.

فالانخراط والاسـتفادة مـن أبعـاد التـنشئة الاجتماعية يعني الرغبة في النمو والتطور والتواصل الفعال واستثمار الوقت بشكل جيد.

في محاولة لتجميـع مـا ذكـر يمكـن القـول إن بلادنا تزخر بعدة مشاريع تنموية في عدة مجالات ولا يتأتى إنجاح هذه المشاريع إلا بسلوكيات مسؤولة مـن لـدن أفراد المجتمع.

لم يعد خافيا عـلى أحـد بأننـا لا نـزال نقبع في اللامبالاة وانعدام الثقة في المسؤولين والاستهتار بالتوجيهات الرسمية...، فكل هذه الممارسات تبقى عائقا أمام أي تغيير...، فيظل التركيز على تعميم مشروع الإقلاع نحو مغرب الغد، مما يمكننا من الإسهام في قيادة الحياة العامة بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والبيئية بحكامة ذاتية وجماعية سليمة في قيمها ومتجددة في مناهجها وبرامجها.

نحن في حاجة ماسة إلى سياسة واضحة المعالم في ميدان الإدماج الاجتماعي، وتوفير كل ما من شأنه مساعدة ذوي الكفاءات على إدراك الغاية من التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالنموذج التنموي الجديد.

فنجاح هذه الرؤية يحقق لنا العدالة الاجتماعية التي هي من أهم المؤشرات على التقدم الحضاري والازدهار الاقتصادي لكثير من المجتمعات.

والعدالة الاجتماعية يمكن أن تتحقق بتنزيل مقتضيات الدستور المغربي إلى أرض الواقع لاسيما في فصوله 31 و 33 و 170 ففي فحوى هذه الفصول التصور الحقيقي والثاقب للتنشئة الاجتماعية برؤية ملكية سامية متبصرة.

إن الرهان الذي نبتغيه من خلال هذا النموذج التنموي الجديد هو إقتراح مشروع لتصور علمي متكامل لمغرب الغد، وهو مشروع لا ندعي اكتماله ووقوفه على رجليه بدل أن يمشي على رأسه، بقدر ما نسعى إلى تأسيسه برؤية جماعية تشارك فيها كل الأطراف التي تسير الشأن الاجتماعي ببلادنا وتصنع نتائجه: من المواطن فالمسؤول فالمؤسسات...

إذا كنا قد تناولنا الموضوع من زاوية نقدية لواقع بعض ممارستنا الاجتماعية فليس ذلك من باب الهدم أو النظرة الأحادية الضيقة، بل حرصنا منذ انشغالنا على أن تحكمنا أخلاقيات الطرح والنقد في إطار الممارسة العلمية الواعية والتي اعتبرنا فيها الحوار يدلل كل الصعوبات والعوائـق، حـوار ينبنـي أساسا على العقلانية المؤمنة بالتعدد، والاختلاف والانفتاح من أجل فهم واقعنا الاجتماعي بمجمل مشكلاته وأزماته الاجتماعية حتى يتمكن من امتلاك شروط وأدوات التحكم فيه وتفعيله لتجاوز أوضاعه.

لذا فإنها تظـل وجهـة نظـر منفتحـة وقابلة لإغنائها وللإضافة، ولا تدعي لنفسها الكمال بقدر ما تسعى لتنشئة اجتماعية مستمرة وصادقة ومتجددة تتجدد بتجدد الأهداف والوسائل بين كل مكونات المجتمع الوطني المغربي نحو مستقبل أفضل.

■

التشخيص والتقييم آليتان فاعلتان لتصور المشروع التنموي الجديد

أزناي ميمون

يأتي التأكيد على ضرورة صياغة نموذج تنموي جديد خطوة مهمة نحو بناء مغرب الغد. ليس لمضمونه الواعد، ولكن لكونه جاء كمبادرة أطلقها ويرعاها ملك البلاد، وهو ما يعطيها مصداقيتها وقوتها. يعزز ذلك أن إطلاق مشروع بناء النموذج التنموي الجديد، جاء على لسان الملك على خلفية تقييم شامل لنماذج التنمية السابقة، والوقوف على مواطن ضعفها، ومحدوديتها. إذ سبق إطلاق هذه المبادرة الجديدة، إشارات متكررة في خطابات جلالة الملك، تتناول الكثير من الإشكالات والتحديات التي تتخبط فيها القطاعات الحيوية، ومشكل الفوارق الاجتماعية والمجالية، وغيرها. وهي في نظري ما يعطي قوة مقترح النموذج الجديد، الذي سبقته عملية تشخيص شاملة في موضوع تدبير السياسات العمومية، وفي قطاعات التنمية بشكل عام.

وإذا كان أحد المفكرين يقول بأن الفلاسفة قاموا بتفسير العالم ومهمتنا نحن هي تغييره، فإن الملك لم يكتف فقط بوصف الوضع القائم، بل بادر إلى تأسيس لجنة مكلفة بهذا النموذج التنموي. كما حرص جلالته على تحديد طبيعتها، باعتبارها لن تكون بمثابة حكومة ثانية أو بمثابة مؤسسة رسمية موازية، وإنما هي مؤسسة استشارية مهمتها محددة في الزمن، وتتكون من الكفاءات وأصحاب الخبرات.

وتجدر الإشارة إلى أن بناء أي نموذج تنموي يتم وفق وضعية كل دولة وما تتوفر عليه من إمكانات وما تتوفر عليه من موارد بشرية واقتصادية واجتماعية، مع التأكيد على العلاقة الجدلية بين الاثنين، مما يقتضي تطوير هذه الإمكانات لتحقيق أهداف كبرى، ولتحقيق قفزات أكبر على مستوى سلم التنمية.

وعليه فإنه من أجل صياغة تصور حول المستقبل لابد من الانطلاق من المعطيات القائمة بالنسبة لمختلف الميادين الأساسية (التعليم، الصحة، السياحة، التصنيع، ...) والعمل على جعلها مواكبة للعصر ومتطلباته، دون إغفال الإنسان باعتباره الهدف والغاية من كل تنمية حقيقية.

وبالتالي فإني أتوقع أن تركز اللجنة المكلفة على مواجهة نقائص النموذج التنموي القديم، أي أنه يجب على هذه اللجنة تقصي مكامن الخلل وأسباب فشل أو محدودية البرامج المعتمدة على مستوى جميع القطاعات، والإستفادة من نجاح البرامج الأخرى التي أبانت على نتائج حسنة، مع الإستعانة بالدول الأخرى على سبيل المقارنة للإستفادة من تجاربها التنموية خاصة الدول التي لديها نفس إمكاناتنا وقدراتنا، وفق مقاربة تشاركية، لكن دون إغفال الخصوصيات التي يتميز بها المغرب التي يتعين أخذها بعين الإعتبار.

أما بخصوص بعض القطاعات الحيوية :

• فبالنسبة لقطاع التعليم: فإنه لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية في ظل انتشار الأمية، وبالتالي فإنه يتعين تعميم التعليم وتجويده، مع إعطاء البحث العلمي أهمية بالغة لما له من تأثير على باقي القطاعات. ففي ظل انتشار وباء كورونا لمسنا أهمية البحث العلمي على المستوى الصحي، حيث أن إنتاج اللقاحات بات يقتضي التوفر على باحثين وعلماء، وما هؤلاء سوى ثمرة التعليم والبحث العلمي. فبقدر ما تقاس هذه الأهمية على المستوى الطبي فهي كذلك على مستوى المجالات الأخرى. كما يجب ربط التعليم بالمحيط الاقتصادي، قصد توجيه الخريجين نحو مراكز الشغل حسب تكوين يؤهلهم لذلك، وهنا تظهر أهمية التكوين المهني المتخصص الذي طالما أكد جلالته على أهميته في عدة مناسبات.

• اما بالنسبة للاقتصاد الوطني: يعتبر الاقتصاد السبيل إلى تحقيق النمو بشكل أسرع، لذلك يجب هيكلته وتقويته حتى يكون قادرا على المنافسة. ويجب الاهتمام بالتصنيع لإعطائه قوة دفع أكبر، بدل محدودية مساهمته حاليا في الناتج الداخلي الخام، وتشجيع استهلاك المواد المغربية الصنع داخليا وخارجيا، وجلب الاستثمارات الأجنبية لتغطية ضعف التصنيع. يضاف إلى هذا الحاجة أيضا إلى تقوية القطاع السياحي، بالاعتماد على مؤشر الأمن الإقليمي الذي يميز المغرب كبلد مضيف عن باقي الدول المجاورة، بالإضافة إلى مؤشر طبيعة المناخ والمواقع السياحية الطبيعية التي يزخر بها الوطن.

• على المستوى الاجتماعي: وجب التركيز على ضمان العيش الكريم لجميع المواطنين، والنهوض بالعالم القروي، والعمل على الحد أو التلطيف من الفوارق الاجتماعية والقضاء على البطالة، وانخراط الشباب في سوق الشغل كمحدد أساسي للوصول إلى تنمية حقيقية.

• على مستوى حقوق الإنسان والحريات: فيجب التسريع في إنزال قانون المسطرة الجنائية الجديدة باعتبارها الضامن على المستوى الإجرائي لحقوق الأفراد، بالموازاة مع دستور المملكة، مع توسيع الحريات النقابية والمدنية والسياسية باعتبارها الركائز الأساسية لخلق التوازن الإجتماعي.

حري بالتنويه أن هناك مجالات أخرى لها من الأهمية القدر الكبير كموقع الإدارة العمومية، بالإضافة إلى التكامل الذي يجب أن يكون بين القطاع العام والقطاع الخاص، لأن لهذه الأخيرة أيضا دورا مهما في هذه العملية التنموية، شريطة أن تكون هذه الدينامية موضوعا للرقابة و المأسسة و التقييم المستمر حتى لا يزيغ عن الهدف الذي رصد له.

في الأخير وما دمت سجينا فإن لي رأي بخصوص هذه الفئة من المجتمع، التي تبقى محتفظة بانتمائها لعموم المواطنين والمواطنات. ذلك أن العقوبات السالبة للحرية لا تجرد المواطنين السجناء من الكرامة الإنسانية على حد تعبير جلالة الملك، وعليه فإنه يتعين أخذها بعين الإعتبار عند صياغة أي نموذج تنموي، والعمل على إدماجها في المجتمع إدماجا حقيقيا، خاصة وأن بعض القوانين المنظمة لبعض المهن والوظائف تشترط بعض الشروط المجحفة من قبيل أن لا يكون مدانا من أجل جناية أو غيرها من المخالفات السالبة للحرية، حتى في حالة رد اعتبار السجين في بعض الحالات. من هنا يتعين استبعاد مثل هذه الشروط (« ولو في حالة رد اعتباره»). فالموضوع له علاقة بتنزيل قانون المسطرة الجنائية الجديد الذي جاء بضمانات كثيرة للأفراد، لكن لا زال موضوع خلافات حول بعض القضايا المتعلقة بالحكامة المالية.

وأختم بالقول بأن إدماج السجناء، يجب أن يحظى باهتمام كبير في البرنامج التنموي، خاصة في الشق المتعلق ببحث سبل فتح الأبواب تجاه هذه الفئة وبشكل خاص تسهيل حصولها على عمل لتأمين عودتها عودة سليمة وإيجابية للمجتمع.

■

وجهة نظر
حول النموذج التنموي الجديد

العاقل محمد

النموذج التنموي الذي تحدث عنه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** في خطابه، يحتاج فعلا إلى كفاءات. كفاءات مثقفة تحمل جينات المثقف العضوي، وتسعى إلى تغيير النسق الاجتماعي على المدى المتوسط والبعيد، ومن يحب ملكه يجب ان يقول له كل الحقيقة، حقيقة أسباب الفشل وتشابكها مع المصالح الشخصية، لذلك يجب أن يكون لدى الدولة المغربية مؤسسة صارمة للمحاسبة والزيادة في الشفافية وتطبيق آليات المساءلة بشكل كامل لاستئصال الفساد وتحديد مسؤولية كل طرف أؤتمن على جزء من القرار، وينبغي إطلاع الملك والرأي العام بكل هذه الحقائق كيف ما كانت مرارتها وقساوتها حرصا على الدولة المغربية ومؤسستها الملكية.

فكرة نموذج تنموي جديد ناجح تعترضه بعض القواعد القديمة وتمنع انفتاحه على التراث التنموي الإنساني الكوني عدة عراقيل معيارية ونفسية، منها ما هو قانوني صرف يحتاج إلى تعديلات مستعجلة ومنها ما هو مرتبط بالذهنيات يحتاج إلى بعض الوقت لتمرير قناعات جديدة داخلها لتفعيلها مع المخطط التنموي، وعلى سبيل المثال هناك مواد في الدستور تنص على الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى للدولة، ولا تسمح بتنفيذ مخطط ذا عمق كبير، وأن أي نموذج تنموي في شقه الاقتصادي سيظل محكوما بهذه القاعدة الدستورية، سيكون مآله مثل سابقيه وسنبقى في نفس السياق الحالي وسيتاح لنا فقط البحث عن فرص تنموية اقتصادية جديدة الظرفية ليس إلا...؟

هذه القاعدة الدستورية السامية والملزمة هي نتاج اختيار اقتصادي، وسياسي في شقه المتعلق بفلسفة الحفاظ على التوازنات الميكرو اقتصادية وبذلك غير متاح أي تعديل في النموذج التنموي الاقتصادي في اتجاه الرفع من وظيفة الدولة في الدعم الاجتماعي وتوزيع المداخيل الجديدة المتنوعة لتشجيع الاستهلاك وبالتالي تشجيع الإنتاج والاستثمار ولو سبب ذلك عجزا في الميزانية، قد يكون مفيدا على المدى المتوسط.

لذلك ستظل عناصر المحافظة المؤسسة للنموذج التنموي السابق الذي تم الإقرار بفشله في عدة مجالات مؤطرة لمبادرات تنموية جديدة وأريد أن أشير هنا أن هناك خلط وعدم تحديد المفاهيم، فالنموذج التنموي شيء والإصلاحات الاقتصادية شيء آخر.

النموذج التنموي ليس مجرد مشاريع « خبزية » إنه منهاج تنمية يضمن تناغم حركة الإنتاج داخل البلاد، يشمل الاقتصاد، كما يشمل تنمية الإنسان قيميا ومعرفيا، فالنموذج التنموي أكبر من إصلاحات اقتصادية هنا وهناك، فهو يشكل فلسفة وهوية الوظائف الجديدة للدولة، وانبثاقاتها السوسيو - سياسية واقتصادية. فهو منتوج فكري يجيبنا عن سؤال منظومة القيم التي نريد وهي قيمة أداء الواجبات قبل طلب الحقوق...؟!. وربطها بباقي عناصر ثقافة تدبير وظائف الدولة وأيضا تشابكها مع مناهج الرقي بالمجتمع المغربي الذي أصابته عدة أورام بعد انفصاله عن منظومة القيم الأصيلة، فارتفع مثلا سلوك العنف والرفض.

خلاصة القول، النموذج التنموي هو إعادة تعريف المجتمع والدولة التي نريد، ومن تم تحديد طبيعة ووظائف وهوية المؤسسات التي نريد من مقاولات ومدارس ومحاكم وأسر... !

وهنا يجب أن أنوه بدور التعليم، لذلك علينا أن نتعامل معه كقطاع استراتيجي وحيوي ومواكبته بسياسات عمومية هدفها هو جعل التعليم قاطرة للتنمية وحتى تكون الجامعة المغربية في مستوى طموحات بلدنا، يجب الرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجيا للنهوض بهذا الورش الكبير والمهم.

سؤال النموذج التنموي والرقي بالمواطن المغربي أبعد من يكون مجرد رزنامة من الإجراءات ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وإنما يتعداه إلى ما هو أبعد إلى إصلاح النظام السياسي ككل وإعادة تعريفه وتحديد هويته وطبيعته من جديد. فالأحزاب تواصلها مع المجتمع يكون فقط خلال فترة الانتخابات، وبرامجها مجرد إعلان عن نوايا ومبادئ عامة، أحزاب هدفها هو التضخم العددي بدون تأطير ولا تكوين ولا إعادة للتربية على المواطنة، أحزاب تبحث عن زبائن انتخابية، تنظم إلى صفوفها قيادات برجوازية لا تعرف مفاهيم العمل السياسي سوى الربح المادي في فلسفتها، أمام هذه الأحزاب عن أي برلمان أو كفاءات حزبية يمكن الحديث عنها؟

إذن نحن أمام بناءات غير سليمة من وجهة نظر فكرية وفلسفية وسياسية، نحن أمام أحزاب غير قادرة على انتاج خطابها وذاتها، وبالتالي لن تكون قادرة على انتاج وقود بشري يبني المؤسسات ويطور الأداء ولا يمكننا أن نتكلم عن أي نموذج تنموي جيد دون ذكر الشباب، فهو صلبه وركيزته على المدى البعيد، لذلك علينا أن نموقعه فيه كي يساهم بفعالية في تدبير الشأن العام، وفي ظل عزوف مثير للجدل غير ملائم ومساعد يمكنه من الاندماج داخل المنظومة التنموية، ويمكن تلخيص هذا الأمر في ضعف التأطير في كل المجالات

تقريبا. وما كان لهذا النموذج التنموي أن ينجح لو لم تغير الدولة من طبيعتها وبنيتها ووظائفها، إذ يجب عليها أن تتبنى مفهوم الدولة التنموية الذي تلعب فيه دور المحفز في تحديث سياسة اقتصادية بعيدة المدى ومتوسطة المدى، ومتابعتها، لذلك يجب أن نعترف بأننا نفتقر لهذه السياسات التنموية الناجعة، يجب علينا القطع مع سياسات ردة الفعل القائمة على أساس زمني قصير وبدل ذلك علينا تبني خطة واضحة المعالم ودقيقة تستند إلى رؤية استراتيجية تشكل إطار عمل مرشد للتدخلات العمومية. لذلك على الدولة أن تؤسس شرعيتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هياكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي.

وحتى لا نكون مجحفين فلا أحد يماري بأن المرأة نصف المجتمع وشريك الرجل في الحياة، فلولاها لما استمرت الحياة على مر السنين، ولولاها لما عرف الإنسان الجمال ولامس الحنان ورق له الوجدان، فالتاريخ يعلمنا أن الطبقة المضطهدة لا تستطيع أن تتخلص من سادتها إلا بجهدها الذاتي، ومن المهم أن تتمثل المرأة هذا الدرس وأن تسعى وتعي أن حريتها ستكون على قدر طاقتها التي ستبدلها في الوصول إليها مع شريكها الرجل، لذلك يجب أن نعدها لذلك ونساعدها من أجل ذلك.

وفي الأخير وتتمة لما تطرقنا إليه في بداية المقال حول أهمية القيم كركن أساس في بناء صرح المجتمعات، وكمضمون أوحد يكفل توجيه سلوك الافراد والأسر والجماعات نحو إنتاج السلوكيات والأفعال البناءة والايجابية بالمفهوم الحضاري للمجتمعات، لذلك علينا أن نهتم بقيمة أساسية وهي قيمة أداء الواجبات قبل طلب الحقوق. ونعني بتلك القيمة أن يترسخ في قلب الأفراد ومعتقداتهم وأفعالهم والإيمان بأداء الواجبات على أحسن وجه وإتيان المطلوبات منهم على أفضل صورة وذلك قبل تفكيرهم في الإستفادة من حقوقهم المكفولة او حظوظهم المضمونة بالطبيعة أو بالاصطلاح، لذلك يجب أن أذكر قول للرئيس الأمريكي الراحل «كينيدي» وهو يعمل على شحد الهمم والعمل والعطاء بدون مقابل حينما قال لهم « لا تسأل عما يمكن لبلادك ان تقدمه لك بل عما يمكنك أن تقدمه أنت لبلادك ».

ومن تبعات القاعدة قيمة الصدق في الموقف لذلكم قال الله تعالى « **قوامين لله شهداء بالقسط**» صدق الله العظيم.

وهنا لا بد لنا أن ندعو مع اللجنة التي كلفت بإعداد النموذج التنموي الجديد فهذا هو مدخل النجاح للرقي لأي بلد. أدامكم الله لخدمة الصالح العام والسلام.

■

نحو إستراتيجية وطنية للتنمية

عبد الوارث عامر

جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية العاشرة بتاريخ 22 أكتوبر 2018

> «قررنا تكليف لجنة خاصة مهمتها تجميع المساهمات وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج على أن ترفع إلى نظرنا السامي مشروع النموذج التنموي الجديد مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله».

شكل هذا الخطاب أرضية لإنطلاق نقاش موسع بين المجالين الأكاديمي والسياسي حول النموذج التنموي المغربي الحالي ومشروع النموذج القادم، وذلك بهدف وضع المقترحات الكفيلة بالنهوض بنموذج تنموي قادر على الرفع من الاقتصاد الوطني بنسب تصاعدية تدريجيا، في أفق تحقيق تنمية على مستوى باقي المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا الصدد، يمكن اعتبار النموذج التنموي بمثابة - الاستراتيجية الوطنية التنموية- استراتيجية تهدف الى تحقيق تنمية شاملة على المدى القريب والمتوسط ثم البعيد، لكن شريطة اشراك جميع المتدخلين الرسميين وغير الرسميين وفق مقاربة تشاركية.

إذ مهما كانت جودة التشخيص للحالة الإقتصادية المغربية، سواء على مستوى بنياتها أو على مستوى استراتيجيتها في خلق نماذج تنموية لتنشيط جميع محركات خلق الثروة والنمو، وتصحيح كل الطرق والمناهج في دراسة وتحصيل كل المعطيات الموجودة في بيانات مراكز ومؤسسات الدولة، فإن آلية الإشراك تبقى مهمة ومركزية لإنجاح النموذج.

إذ علينا الغوص في كل الفرص التي يعطيها ويمنحها الواقع الداخلي من الموارد بمختلف تشعباتها مع انسجامها مع حجم الإكراهات الخارجية ومدى قدرتها التنافسية الكبيرة جدا والقاسية أحيانا.

إن المتتبع للطريقة والأسلوب الذي يتم بـه تدبير الشأن العام، سواء الترابي أو المركزي منه، يجد أن هناك آفاقا للتنمية والتطور، لكن هناك الحاجة أيضا الى أن تقترن المبادرات المؤسساتية بقرارات عقلانية و جريئة وبمسؤولية أخلاقية متراكمة، أبانت للأسف عن ضعفها وربما عن عدم ملاءمتها لواقع أصبح أكثر تعقيدا على مستوى فهمه وتشخيصه.

ومعلوم أن مجموعة من المتدخلين من مؤسسات عمومية استشارية ومكاتب دراسات تابعة للدولة تسهم في إنتاج الأرقام والإحصائيات اللآزمة في أفق استثمارها وبلورتها إلى مداخل تنموية ميدانية، لكن تداخل هذه المؤسسات في رؤاها مع مختلف القطاعات الحكومية تعيق عملية تجهيز خيار تنموي يرضي الجميع وقادر على خلق قيمة مضافة تنعكس على المواطن من جهة، وعلى التوازنات الماكرو اجتماعية والماكرو اقتصادية من جهة أخرى. وكذا إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المعنيين بالتنمية وآفاقها. وهو الأمر الذي يحتم إلزامية تجميع وتوحيد كل المجهودات في إطار جسم موحد لأجل وضع خريطة التنمية على المدى البعيد وليس مجرد مساهمات ظرفية لا تعكس الانخراط التام والصادق في مشاريع التنمية.

ربما كان لزاما علينا أن نستحضر مجهودات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لكنها ظلت محدودة ففي تغطيتها القطاعية والجغرافية، وفي تمويلها لمشاريع صغيرة معيشية ضعيفة في تقنياتها ومواردها، مع تعقيدات إجراءات الحصول على دعم هذه المبادرة إداريا، وكذا عدم قدرتها على استيعاب حجم الطلب الراغب في الاستفادة من أصولها بصفتها مؤسسة مانحة وليست مؤسسة استثمارية، الشيء الذي دعا اليوم إلى توسيع التفكير من أجل خلق مشروع تنموي جديد يجيب عن كل الإنتظارات مجتمعة.

عمليا يصعب تحديد مشروع تنموي جديد يسهم في إيجاد الحلول لمختلف الفئات الطامحة إلى عيش كريم، ويخرج قاعدة تقدر ب 2.8 مليون فقير، من عتبة الفقر، لكن بفضل تشخيص سليم، يمكننا أن نتوفق في إيجاد المسالك التي قد تفيد في صياغة هذا المشروع الذي ينتظره الجميع بشكل فعلي مع تثمين جميع التراكمات السابقة والإستفادة منها في هذا المجال. وربما وجب في محطة أولى :

• توحيد بنك المعطيات والمعلومات لجميع المتدخلين من مؤسسات الدولة وهيآتها الإستشارية مثل: المندوبية السامية للتخطيط، المركز المغربي للظرفية، مكتب الصرف، وجميع أقسام القطاعات الوزارية المكلفة بالتنمية والتطوير، مع تكوين خلية أفقية تعهد لها عملية صنع وتطوير مشروع نموذج تنموي واقعي قابل للتنفيذ تحت وصاية خبراء ومستشارين.

• تشخيص كل الاستثمارات العمومية وتوجيهها إلى القطاعات الحيوية الاجتماعية، خاصة في قطاعات الصحة، والتعليم، والعالم القروي، مع خلق مؤسسات استثمارية تابعة لهذه القطاعات الوزارية لتقليص الضغط على التمويلات العمومية التي توجد في وضع صعب نظرا لالتزاماتها مع المؤسسات المالية الدولية في إطار مديونية عمومية خارجية ثقيلة نسبيا مقارنة مع حجم الناتج الداخلي الخام.

• إنشاء هيئة رقابية للمشاريع المبرمجة على مستوى المجالات الترابية والأقاليم والعمالات من أجل تخفيف العبء على المجلس الأعلى للحسابات كمراقب للمالية العمومية، ويشرك فيها خبراء القطاع الخاص من أجل رفع نجاعتها وتطوير الأسلوب التدبيري لجميع الفاعلين والمتدخلين في جميع مراحل المشاريع المبرمجة.

• تطوير أداء الإدارة والرفع من مردوديتها، مع توفير جميع الشروط للانخراط في ثقافة المشروع وثقافة التدبير بالنتائج.

• ضرورة ضخ لمسة التسويق المجالي والتدبير المالي المحلي كمدخل من مداخل الحكامة الجيدة، وتفعيل كل برامج الجهوية المتقدمة التي تعتبر نموذجا من نموذج التدبير العمومي المتعارف عليه دوليا.

إن ايماننا بنجاح مشروع هذا النموذج التنموي الجديد قوي، إلا أن هذا النجاح يبقى رهين بإحداث قطيعة حقيقية وعاجلة، مع جميع المقاربات التقليدية التي أدت إلى فشل النماذج السابقة بشهادة جلالة الملك نصره الله و باعتراف المتدخلين الذين سهروا أو شاركوا في تنزيلها.

فنجاح هذا المشروع التنموي، يتطلب بالضرورة توفر رغبة حقيقية في تغيير ما يمكن تغييره وفق رؤية استراتيجية يساهم في بنائها كافة المتدخلين، كما يجب المشاركة في تنزيل هذا المشروع وتتبعه، مما يساهم في استرجاع الثقة لدى كافة المواطنين.

في المقابل، فإن الفشل في صياغة مشروع نموذج بديل، قد يساهم في تقويض بناء دولة الحق والقانون، ويزيد من تعميق الفجوة بين المواطنين والدولة، خاصة بعد غياب دور هيئات الوساطة والتأطير.

لكن يبقى أملنا كبيرا في نجاح هذا الورش في ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إقليميا ودوليا، بما يمكننا من تحقيق أمن مجتمعي بمختلف ركائزه، ويمكن المواطن المغربي من حياة أفضل.

فوندي رشيد

منذ سنوات قليلة استطاع المغرب التطور والتحول من بلد إفريقي في طريق النماء إلى بلد نام، بعد أن قام بتحديثات جلية في مجموعة من المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية والثقافية، لكن رغم هذا كله لا زلنا في حاجة إلى نموذج تنموي أكثر طموحا وإحكاما، تسير عليه جميع القوى المكونة للمجتمع المغربي من أجل تنمية شاملة ومستدامة تعبر بالمغرب إلى مصاف الدول المتقدمة.

إذ تبدو الحاجة ماسة اليوم إلى رسم معالم تحديث تنموي شامل، يعمل على تطوير مجالات التدخل، ويعمل على تجويد وسائل الأداء وإعادة صياغتها بما يحقق أهداف التنمية ويدعم أركانها، و بما يحقق المشاركة الشعبية الكاملة في ديناميات العملية التنموية كلها، ويحول الناس من مجرد تابعين غير مبالين الى مواطنين نشطاء فاعلين بإمكانهم التأثير في الفعل التنموي، فضلا عن مشاركتهم في تحديد واختيار الأهداف الكبرى.

إن مشاركة المواطنين في العملية التنموية تعكس دلالة واضحة على عمق التطور الفكري للمجتمع المغربي، وتلعب دورا حيويا في بناء الدولة المغربية، كما ان المشاركة سياسة قديرة لها تأثيرها الفاعل في تطوير وبلورة أنماط فكرية و سلوكية جديدة، من شأنها ترسيخ الإحساس بالذات وتعميق الوعي بالهوية الوطنية.

إضافة إلى أن المشاركة في العملية التنموية تنطوي على حلول ناجعة على مستوى المجالات الكبرى المذكورة سلفا، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وهي الحل الوحيد لإشكالية ندرة الأفكار، وأيضا آلية لدعم ومساعدة مؤسسات الدولة من القاعدة، ولتكوين رؤية شمولية وعامة لهذا النموذج التنموي الجديد نشير إلى مايلي:

1. اجتماعيا :

يمكن القول أن إعطاء الجميع أملا في إمكانية تغيير العلاقات الاجتماعية، يعتبر في حد ذاته أكبر حل. فما دامت مختلف التيارات لها الحق في التعبير عن نفسها والمشاركة الفعالة فإن الأبواب تصبح مفتوحة أمام الجميع لكسب ثقة المؤسسات والعكس صحيح، وهذا ما يمكنه إحداث التغيير المنشود في جميع الشرائح الاجتماعية.

على المستوى الاجتماعي أيضا، أرى أن تسريع انبثاق سجل اجتماعي موحد، سيضع جميع طبقات المجتمع، خاصة الفقيرة منها في نطاق سهل لتمكينها من تمثل وتخطيط مستقبل واعد، بما يشمل التغطية الصحية والتعليم. كما سيسمح بتفعيل الرقابة على أداء السلطات التنفيذية التي تتحقق في ظل الديمقراطية التي تشكل ضمانا أساسيا لحسن أداء العمل الحكومي ونزاهته. و لعله المناخ الذي يحقق ظروفا أفضل لتنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية ومن تم توفير الأمل لدى الناس في إمكانية تغيير احوالهم المعيشية.

فقد علمتنا الدروس التاريخية أن شيوع الفساد من العوامل التي تبث اليأس عند الناس وترفع درجة السخط بينهم، لأجل ذلك، وجب تدريب الناس على التسامح والتعايش فيما بينهم وتكريس تلك القيم التي باتساع نطاقها يقاس تراجع شبح السخط الاجتماعي وتجفيف ينابيعه.

ومن أجل ضمان توفير آليات نجاح أي تحديث تنموي اجتماعي حقيقي، لابد من بيئة اجتماعية حرة تعبر عن إرادة شعبية حقيقية، وتصون حقوق الإنسان، وتوفر الشروط اللازمة لكي يفكر الفرد بحرية ويمارس قناعاته عبر انتمائه الى أي منظمة اجتماعية (مجتمع مدني وغيرها...).

2. اقتصاديا:

تعمل مجموعة من التقارير الموثوقة – و التي يجب الاعتراف بأنها أضحت تتسم بالشفافية والحيادية – على إعطاء تشريح دقيق و مفصل أحيانا عن الوضع الدقيق للاقتصاد المغربي -، إذ يمكن اعتبار هذه التقارير هي في حد ذاتها مؤشر على التشجيع للمضي قدما في تنمية المغرب في هذا المجال واعتبار ساحة الفعل الاقتصادي مفتوحة على الدوام على قوى ومجموعات ذات تصورات ومشارب اقتصادية متباينة، سواء تم اعتبارها ضمن صنف الحلفاء أو المنافسين أو الخصوم. لكن يمكن اعتبار هذا التحول والتغيير من جهة أخرى قانونا راسخا في كل واقع اقتصادي، الأمر الذي يفرض على الدولة اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامل مع كل مكونات هذه المراحل الجديدة والتكيف مع معطيات الواقع المتحول، وضرورة التزام خطط اقتصادية عقلانية وواقعية، من حيث الموارد المالية والبشرية، لما يتيحه ذلك من امكان الإحاطة بالواقع الشامل والتعرف

على العوامل المؤثرة في سيرورة تطوره. إذ أن الواقعية والعقلانية تقتضيان تقديرا دقيقا للإمكانات الفعلية للدولة المغربية، التي تتوخى الفعل والتغيير في وضع اقتصادي ما. ذلك ان تضخيم تلك الإمكانات يترتب عليه رسم خطط وبرامج لممارسة مكلفة ماديا وفاشلة عمليا، وفي ذلك أيضا هدر للطاقات في معارك مجانية أو غير متكافئة قد تنتهي إلى كارثة اقتصادية محققة.

وتبقى الجاهزية الواضحة لتمكين الأجيال الشابة من تحمل المسؤولية الاقتصادية الشاملة والعامة في جميع المجالات الصناعية والتجارية وحتى التصنيعية، ضمانة وشرطا أساسيا لتجديد العلاقات الدولية مع المغرب اقتصاديا، ودعامة لسيره بسداد في اتجاه تحقيق أهدافه الحقيقية النبيلة، و ترجمتها الى مشاريع جديدة تقوم على أساس التحديث التنموي، متحررة من أخطاء المشاريع السابقة ومن ثغراتها ومن أوهامها. مشاريع جديدة بكفاءات تمتلك الأهلية وعمق التفكير والحس الواقعي وتمتلك القدرة على التخطيط الصحيح والسديد للحاضر والمستقبل.

3. سياسيا :

يشكو المغرب من تناقضات بين الكيانات السياسية التي يهيمن عليها الإدراك السياسي للعاملين فيها المتسم بهيمنة الخطابية في المؤتمرات الحزبية والجموع العامة الداخلية سواء تعلق الأمر بعرض تصوراتهم أو بانتقاد معارضيهم، و لتجاوز ذلك، لابد إذن من مراعاة الشرعية الانتخابية التي هي أساس التداول السلمي للسلطة. ومن ضمانات ذلك الالتزام بفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى استقلالية القضاء واستقلالية المؤسسات العسكرية والأمنية باعتبارها مؤسسات وطنية تعمل لصالح المصلحة الوطنية العامة وليست مؤسسات عقائدية حزبية محدودة الولاء، بما يضمن ولاءها للوطن ويجعلها قادرة على الدفاع عن استقلاله وسيادته وعن الشرعية الدستورية، وكذلك الشأن أيضا بالنسبة لاستقلالية الوظيفة العمومية، وحظر تسخيرها لأي غرض شخصي أو حزبي، لما يكتسب هذا المبدأ من أهمية خاصة حين يجري الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين عند التعيين أو الترقية والتأهيل للوظائف العمومية وذلك بعدم إخضاعهم لأي اعتبارات ضيقة تفاديا لاستخدام المحسوبية أو إحلال أهل الثقة والولاء محل أهل الكفاءة والخبرة في وظائف الخدمة العمومية. وتشمل العملية أيضا الإمتناع عن تحويل مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات صراع سياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، بما يعطل دورها أو يصرفها عن مهامها الأساسية في الدفاع عن المصالح المهنية والنقابية والاجتماعية لأعضائها. وهنا تبرز حرية الصحافة والإعلام بما يساعد على خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته، مما يساهم في تعزيز حق المواطنين في حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والإتصال والحصول على

المعلومات لضمان الإعراب عن اتجاهاتهم الفكرية والسياسية. وفي سياق كل ذلك، تعتبر الحريات العامة، بما فيها التعددية السياسية والفكرية والنقابية القائمة على الشرعية الدستورية ركنا أساسيا من أركان أي تحديث سياسي ومجتمعي. حيث يمارس الناس نشاطهم بالوسائل السليمة والديمقراطية لتحقيق مصالحهم من خلال منظماتهم عبر تداول السلطة أو المشاركة فيها عن طريق الانتخابات العامة الحرة النزيهة.

4. ثقافيا :

لا يمكن أن نغفل عن التنمية الثقافية بجميع مشاربها المتعددة. ولكي نعزز هذه التنمية لابد أن نتمكن من الحفاظ على مستوى تنافسي ليس فقط داخل النسيج الثقافي التقليدي، و إنما أيضا داخل الثقافة المعلوماتية» عموما.

كما يجب التأكيد هنا على أهمية تأسيس قيم الفرد في علاقته بذاته أو بأسرته ثم في علاقته داخل المجتمع. ولنأخذ مثلا قيمة الديمقراطية، فالديمقراطية إذا لم تنجح في البيت أولا، فلن نضمن نجاحها في المجتمع، والثقافة كذلك، فإذا لم تترسخ الثقافة داخل البيت فإنها لن تنمو خارجه، فالمجتمع والأسرة هما الأساس. فعندما نعزز هذه القيم، فسوف يساعدنا ذلك على الخروج من المحدودية والضيق الثقافيين، وفتح نحو العالم من حولنا، تساعدنا على أن نفهم الآخر بطريقة أفضل وبالتالي نحقق مزيدا من النجاح، ونحصل على ثقة العالم ودعمه لنا.

ولا يجب إنكار أن للمغرب إمكانيات ثقافيه كبرى، لكنها للأسف ينقصها الكثير من البنية التحتية للثقافة. حتى الآن ليس للمغرب متحف شامل ولا مسرح ذو مستوى رفيع. صحيح أن لدينا بعض المسارح، ولكن ليست كلها بالمستوى الذي نتطلع إليه. كما أنه لا يوجد لدينا مثلا ما نقدمه للأطفال. أما المكتبات، فتبقى المكتبة الوطنية فضاء عاما يحتاج إلى إعادة ترتيبها حتى تضطلع بأدوارها المرتبطة بنشر الثقافة وحفظ تراثنا الوطني.

ويبقى تشجيع التنافسية الحرة بين الأفراد والفعاليات المدنية، وخلق مناخ للبناء الذاتي للأفراد شرطان آخران لتأمين الأداء الثقافي السليم والناجع، شريطة أن يعطى للمجتمع المدني حقه الذي يستحقه. فالأقدر على نشر وحماية الجانب الثقافي هو المجتمع المدني وليست الحكومة، وأقصد بذلك جمعيات النفع العام المعنية بالثقافة. فبقدر وعيها وبقدر اهتمامها ووضوح رؤيتها وكذلك بقدر معرفة مكانها داخل المجتمع تستطيع هذه الفعاليات أن تخدم الثقافة. وبذلك، ضمن يحظى بالدعم يكون هو من يمتلك برنامجا واضح الأهداف ودوافع واقعية تجعله مؤهلا بأن يكون في قلب العمل الثقافي.

إن دور التنمية في استشراف المستقبل موضوع متشعب ومجال واسع للتناظر العملي، غير أن المنحى العام الذي يمكن أن نستشرفه هو أن نرى تشكيل مجتمع مغربي متقدم يشارك الجميع في قراراته وفي إنجاز

مهماته بالعمل المنتج، وبالعدل في تحمل مغانمه ومغارمه. ذلك أن النهج الذي تسير على خطاه كل مكونات الشعب المغربي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك الهمام محمد السادس نصره الله، قد غدت هدفا أساسيا وحاجة راسخة في تحقيق الهدف الأسمى المتجلي في تنمية جديدة، تستند على نموذج تنموي يحقق طفرة نوعية شاملة. وهو السبيل الأمثل لجعل المغرب يسير نحو ضمان مكانة عالمية مرموقة خارجيا ونحو تأمين إمكانية العيش المشترك بين كل شرائح المجتمع المغربي في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية جيدة.

إنها مسؤوليتنا جميعا، ومسؤولية الأجيال من بعدنا، بتجنيد كل إمكانياتنا المتوفرة من أجل تحقيق الهدف الأسمى وتنزيل كل مبادئ أي نموذج تنموي متوافق عليه، بعد إغنائه وتنقيحه على ارض الواقع.

وختاما تجدر الإشارة أن الظروف الصحية التي تشهدها بلادنا خاصة والعالم عموما من شأنها أن تبين بعض مواطن الخلل التي تعتري مجموعة من المؤسسات على عدة مستويات وخاصة ما تم ذكره سابقا، كغياب خطط تنموية حقيقية للتصدي لما تحدثه هذه الجائحة من تخريب اقتصادي واجتماعي، والذي يعمق الأزمة ويرسخ التبعية الاقتصادية لمجموعة من الدول المتقدمة، إلى جانب عدم وجود مناخات تشجع رؤوس الأموال المغربية وتحفز المستثمرين وتوفر لهم الحماية المناسبة للعمل والإنتاج، وترفع من قدرتهم التنافسية أمام المنتوجات الخارجية.

وأمام تدهور الأوضاع الصحية، كنتيجة مباشرة لاستمرار تفشي هذا الفيروس، يجب رفع سقف التطلعات وتحفيز البحث العلمي وتقديمه على مجموعة من المجالات الحيوية، مما يتطلب التعاطي بشكل جدي وبمسؤولية عالية مع التداعيات والنتائج لكل مستجد صحي طارئ، ولتأمين العودة إلى النظام الطبيعي للعيش واستئصال الفقر والتداعيات المصاحبة لاستفحال هذا الوباء، أصبح من الضروري والملح وضع خطط تنموية حقيقية تستجيب للخصوصيات المغربية الحالية، وتفعيلها سريعا، للتخفيف من حدة وطأة هذا الوباء / الجائحة ومحاصرة آثارها وتداعياتها. ومن ضمن الإجراءات والمبادرات التي يمكن من خلالها التخفيف على المواطن المغربي، تجسيد التكامل بين عمل المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في تقديم الخدمات. فلا خيار أمامنا جميعا في ظل هذه التحديات سوى التنسيق والتناغم إذا أردنا أن نتصدى لكل ما يهدد المغرب على جميع المستويات، أما إذا اكتفينا بمتابعة ما يجري عن بعد واكتفينا بالرصد والتوثيق فقط، فإننا قد نفقد مبرر وجودنا.

■

مقترحات استعجالية لرفع تحديات مغرب الغد ؟

أطراسي عبد العزيز

في منتصف الثمانينات تبنى المغرب مخطط التقويم الهيكلي، لعبت خلالها المؤسسات المالية الدولية دورا سلبيا بممارسة الضغط والتوجيه وفرض الشروط، وهو ما أكد بالملموس أن مسألة النهوض الاقتصادي تتقاطع فيها إكراهات المعطيات الداخلية وضغوطات العوامل الخارجية.

ولمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين أعطى الملك محمد السادس الانطلاقة لعدة أوراش ومشاريع كبرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم إحداث لجان دائمة وأخرى جهوية للنهوض بأوضاع المرأة في إطار المخطط الخماسي للتنمية 2004، وخطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005، واستمرت عملية بناء وتوسيع الموانئ والسدود والطرق السيارة والسكك الحديدية، وربط الخطوط السككية بين القطبين المالي والاقتصادي المتمثل في القطار السريع «البراق» ومحطات القطار والمحطات الكهربائية، وإحداث محطات الطاقة الشمسية المتجددة بورزازات التي تعتبر الأكبر إفريقيا، كما تم إحداث المدن الذكية وتأهيل القطاع الفلاحي من خلال تبني (برنامج المخطط الأخضر)، كما تم تشجيع التشغيل الذاتي للتخفيف من البطالة والنهوض بحقوق الإنسان.

في هذا السياق أحدث جلالة الملك لجنة وطنية خاصة بالنموذج التنموي الجديد، تتشكل من مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والماليين ورجال الأعمال والوزراء السابقين، أسندت إليهم مهمة تشخيص شامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ما يشمل وضعية المواطنين بمختلف الجهات، ثم البحث عن حلول للعراقيل التي تعيق نجاح الإصلاحات والمشاريع، بما يشمل الإشكالات المطروحة جهويا والمقترحات العملية لإنجاح الجهوية الموسعة، وذلك وفق مقاربة تشاورية وتشاركية مع مختلف فعاليات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والهيئات النقابية والمهنية والخبراء.

ويبقى ملقى على عاتقها صياغة تقرير لعرضه على أنظار ملك البلاد، حدد في 6 أشهر وتم تمديد المهلة إلى بداية يناير 2021. ومن موقعي كمواطن معني بمخرجات هذه اللجنة، أود أن أبدي رأيي بعرض بعض المقترحات الاستعجالية التي تبدو لي مهمة لتحقيق هذا النموذج الجديد. وهي كالتالي:

• تفعيل الجهوية الموسعة وجعلها قائمة بذاتها.

• اعتماد مساطر تحترم المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، مما يجعلها قادرة على تشجيع الإستثمار وفق إجراءات تتضمن الشفافية والمنافسة الشريفة، وتتلاءم مع التوجهات العامة الرامية إلى جعل ممتلكات الجماعات المحلية في خدمة التنمية المحلية والجهوية.

• تفعيل مهام رئيس الجماعة المحلية قصد المساهمة في التعليم العمومي من خلال الميزانية السنوية.

• إعادة التقسيم الجهوي مع مراعاة الموارد الطبيعية والبشرية وخصوصية كل منطقة.

• تأهيل الجهة على مستوى البنية التحتية وجعلها قادرة على استقطاب وتشجيع الاستثمار.

• يجب على الحكومة المغربية أن تأخذ بعين الإعتبار الموارد الطبيعية لبعض المدن التي لا يستفيد منها أبناء المنطقة وأخص بالذكر مقالع الرمال.

• الحد من كراء أراضي الدولة المكلفة بالفلاحة والتنمية القروية بأثمنة رمزية لمدد طويلة، لا سيما وأن هذه الأراضي لا تساهم في النسيج الاقتصادي لكون أهدافها شخصية تتمثل في جعلها حقا عينيا قابلا للرهن من أجل الحصول على قروض مع القضاء على الزبونية والمحسوبية في التعاطي مع مسطرة الكراء.

• تخصيص مناصب الشغل الفردية التي تخصصها سنويا وزارة الداخلية

للجماعات المحلية لأبناء المنطقة وليس لمنخرطي الأحزاب خارج التراب المحلي.

• الرفع من مداخيل الجماعات والعمالات والجهات عن طريق العمل بمسطرة مرنة خصوصا المتعلقة بإبرام الصفقات لفائدة الدولة المعمول بها بالنسبة لإيجار منتوج المرافق الجماعية، مما يؤدي إلى إقصاء شريحة من الراغبين في المشاركة بسبب الشروط المطلوبة وبالتالي ضعف وغياب المنافسة الشريفة وتدني المداخيل.

• الدعم والمساهمة الفعالة من طرف الجماعات المحلية لفائدة إدارة السجون.

• تحديد الإجراءات الكفيلة التي تمكن متخذي القرارات من إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات التنموية الرامية إلى محاربة الفقر.

• إعداد استراتيجية وطنية لمحاربة الفقر اعتمادا على منهجية لجمع المعطيات والمقترحات مبنية على مبدأ المشاركة.

وفي هذا الإطار ولتحقيق انتظارات المواطنين لا بد من القيام بعدة إصلاحات:

• قطاع التعليم: تفعيل دور الجامعة كفضاء للبحث والتحصيل العلمي والعمل الجاد، حتى لا يختزل دورها في إجراء الامتحانات ومنح الشهادات مع إحداث شعب تتماشى مع متطلبات سوق الشغل.

• إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية وضرورة الاعتماد على التعليم من بوابة المعلم ورد الاعتبار له، مع إعادة هيكلة التعليم الخصوصي.

• تشجيع البحث العلمي باعتباره رافعة للتنمية.

• الرفع من مراكز محو الأمية ودور الشباب.

• تشجيع التكوين الصناعي تكريسا للأهمية التي أولاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمراكز التكوين المهني والمعاهد العليا للتكنولوجيا.

قطاع الصحة: إحداث مستشفيات جامعية بجميع جهات المملكة تستجيب لمتطلبات المواطنين مع الرفع من عدد المختبرات الطبية.

• خلق مستوصفات القرب وإعادة النظر في المستوصفات المعطلة.

• تعميم التغطية الصحية الإجبارية لجميع المواطنين والمواطنات بدون استثناء.

• تجهيز جميع المستشفيات بالمعدات الطبية وتوفير الأدوية الكافية بإشراك جميع المتدخلين من مجتمع مدني وجماعات محلية.

• رد الاعتبار لجميع المستوصفات المتواجدة بالمناطق النائية وذلك بتجهيزها وتوفير العنصر البشري والتركيز على قسم التوليد.

قطاع التشغيل: الرفع من الحد الأدنى للأجور لكونها رافعة للتنمية، لا سيما وأن الدخل الفردي هو مؤشر التنمية لكل بلد.

• تحسين الوضعية الاجتماعية للطبقة العاملة والنهوض بوضعية الحرفيين والصناع التقليديين.

• إدخال تعديلات على مدونة الشغل تخدم مصالح الأجراء.

• تفعيل الصندوق الخاص بتعويض الأجراء بسبب توقفهم عن العمل.

• الزيادة في عدد مفتشي الشغل لجعل هذه الفئة قادرة على القيام بمهامها.

• خلق مشاريع للمساهمة في إنعاش الشغل عن طريق تبسيط المساطر الإدارية.

على المستوى الاقتصادي، قطاع الفلاحة والصيد البحري:

• محاربة اقتصاد الريع عن طريق محاربة اللوبيات التي تتحكم في الاقتصاد الوطني.

• تشجيع الفلاحة المذرة للدخل، وإحداث صندوق خاص بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والحرائق

• إعطاء حق الأفضلية للمنتوجات المحلية على المستوردة.

• تأهيل أسطول الصيد البحري في أعالي البحار قصد الاستفادة من الثروات البحرية.

• تأهيل العنصر البشري وتحديث القطاع باعتبار أن المغرب يتوفر على 3500 كلم، ويتواجد بين واجهتين بحريتين.

قطاع السياحة: تشجيع السياحة الداخلية عن طريق الدعم وخلق برامج إشهارية للتعريف بالمنتوج السياحي الوطني باعتبارها رافعة للتنمية.

• تجهيز البنية التحتية لقطاع السياحة لجعلها قادرة على المنافسة العالمية وجلب العملة الصعبة.

• تأهيل القطاع السياحي خصوصا المناطق التي تتوفر على إمكانيات ومؤهلات محترمة تؤهلها أن تكون قطبا سياحيا بامتياز.

• وضع برنامج للتسويق السياحي.

قطاع الصناعة التجارة والخدمات: رقمنة الإدارة قصد تسهيل ولوج المواطنين للخدمات.

• دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة عن طريق حصولها على قروض من المؤسسات البنكية بفوائد بسيطة مؤمنة من طرف صندوق الضمان المركزي، وذلك لجعلها قادرة على المنافسة.

• جلب الاستثمارات الأجنبية عن طريق خلق مناخ أعمال وتبسيط المساطر الإدارية.

• محاربة ظاهرة هجرة الأدمغة إلى دول العالم.

• الإستفادة من تجربة الأطر العليا التي خضعت للتكوين بالخارج والتي كلفت الدولة نفقات باهظة.

• الإستمرار في تجربة خلق المناطق الحرة بالمدن التي تتوفر على الموانئ.

• دعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف.

على مستوى المشهد السمعي البصري:

• بعث الروح في المشهد السمعي البصري الذي تغلب عليه برامج غارقة في الرسمية والنمطية.

• بث برامج تلفازية تروج لقضايا الوطن والسياسة الحكومية.

بالنسبة للمؤسسات السجنية: وذلك بعقد اتفاقية شراكة بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مع الإتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، تخول للنزلاء الذين استفادوا من التكوين المهني بالمؤسسة السجنية من ولوج سوق الشغل.

• الإرتقاء بالمؤسسة السجنية من مؤسسة استهلاكية إلى مؤسسة إنتاجية عن طريق إحداث وحدات إنتاجية ومعامل بالقرب منها، تخول لنزلاء المؤسسة السجنية الذين استفادوا من التكوين الخضوع للتدريب المؤهل لولوج سوق الشغل، كما تمكن للنزلاء الذين برهنوا عن حسن سلوكهم من ممارسة عمل بالمقاولات المذكورة في القانون المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، ويخضع للمقتضيات التشريعية والتنظيمية لقانون الشغل.

• إحداث فضاءات ترفيهية ورياضية وعقد ندوات لفائدة السجناء بإشراك وزارة الثقافة والشباب والرياضة والمجتمع المدني.

أما بالنسبة للسياسة الجنائية: فيجب إعادة النظر في العقوبات الموجودة في القانون الجنائي والبحث عن بدائل لتحسينها بما يناسب هدفها من حيث نوع العقوبة.

• المصادقة على القانون الجنائي كونه يتضمن بدائل للعقوبات السالبة للحرية

مثال : السوار الإلكتروني ...، و هذا سيخدم سياسة ترشيد النفقات و محاربة الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية.

أما بخصوص مجال حقوق الإنسان: فيجب تحسين رتبة المغرب على الصعيد العالمي لكونه يصنف حاليا في المرتبة 96، وذلك لمواجهة الانتقادات التي تخص مجال حقوق الإنسان والحريات بالمغرب خصوصا وأنه يحتل الرتبة الثانية عربيا بعد تونس.

كما يجب التوسع في الحقوق والحريات التي تحميها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950.

التصورات المستقبلية لمغرب الغد:

جذير بالذكر أن جميع المؤشرات تدل على أن المغرب سيعرف نموا كبيرا في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، فبالرغم من الإكراهات الآنية التي يواجهها المغرب بسبب الحالة الوبائية وأيضا الفساد الإداري والزبونية والمحسوبية المتجذرة، فإن المغرب سيربح المعركة بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وجميع الغيورين عن هذا الوطن في الخطة التي صاغها، المتمثلة في خطة الإنعاش الاقتصادي والإصلاحي والاجتماعي، ومشروع النموذج التنموي الجديد، ليصبح المغرب قطبا تجاريا وصلة وصل بين دول الشمال والجنوب، كما أنه يلعب دور الريادة الإفريقية كقائد للمركب التنموي الإفريقي، مما سيوفر جميع الظروف للنجاح داخليا وخارجيا في جميع المجالات.

وبفضل المقاربة الأمنية والمجهودات الجبارة على المستوى الأمني منذ تربع صاحب الجلالة على عرش المملكة، أبان عن حنكته في مواجهة مجموعة من الأزمات الأمنية، وأخص بالذكر التفجيرات الإرهابية على الصعيد الوطني، كما يسهر المغرب أمنيا في التصدي لعمليات الإرهاب وإفشالها على الصعيد الوطني مما جعل هذا البلد آمنا ومطمئنا يستهوي الاستثمارات الخارجية، فنجاح البرنامج التنموي الجديد رهين بالتحلي بروح المسؤولية والمواطنة والضمير المهني، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

■

أطمح أن يكون مغرب الغد أكثر دفئا من مغرب اليوم

محمد فتوح

إذا كان التطور والنمو هو من طبيعة المجتمعات البشرية منذ أن خلق الله هذا الكون. فإن الله عهد للإنسان مسؤولية حفظه، وتنميته، وضمان كرامته.

وعلى اعتبار أن المغرب كغيره من الامم لا يخرج عن هذه القاعدة، فإنه منذ الدولة المرابطية إلى الدولة العلوية، شهد دينامية اتسمت بالتطور والنمو والصعود أحيانا، و الهبوط و الضعف أحيانا أخرى. إلى أن حقق المغرب المعاصر استقلاله، فكان الحدو والمنهج نابع من كلمة الملك الراحل محمد الخامس «خرجنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»، حيث عرفت مسيرة المغرب الانمائية تطورات حسب الفترات والاحداث.

وبعد الإستقلال أخذ المغرب خلال العقود الماضية في بناء المؤسسات وانتقل إلى بناء الصناعة وبناء البنية التحتية واعتمد في ذلك على الخطط الخماسية القريبة المدى. ثم جاء تقرير الخمسينية الذي حلل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الأصبع على الاختلالات والأعطاب التي عرفها المغرب في الخمسين سنة التي تلت الاستقلال.

بعد دستور 2011 وبعد وضوح الرؤيا عقب الربيع العربي، بدت الحاجة ملحة لنموذج تنموي جديد يدفع بالمغرب إلى الأمام ضمن الدول المستقرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ومن هنا كانت ولادة اللجنة التي أمر جلالة الملك بإحداثها قصد تسطير نموذج تنموي جديد للمغرب وللمغاربة.

من هنا يأتي السؤال عن ماهية مغرب الغد؟

من وجهة نظر متواضعة، ومن خلال تجربتي في الحياة، فإن عنوان مغرب الغد هو مغرب الديمقراطية ومغرب المؤسسات اقتصاديا واجتماعيا.

على المستوى السياسي، تبدو الحاجة ملحة لإعادة بناء وتطوير الأحزاب السياسية المغربية لتكون أحزابا سياسية حديثة تعتمد على الشباب وعلى الكفاءة، وكذلك على مجتمع الطبقات الاجتماعية بعيدا عن النظرة الضيقة المعتمدة

على سوق الانتخابات وبعيدا عن شراء الأصوات وبيع التزكيات. كما تبدو الحاجة اليوم إلى جعل هذه الأحزاب ذات تمثيلية مجتمعية تقوم بالتأطير الحقيقي للشباب ولكافة المواطنين وتساهم في بناء المواطنة الحقيقية التي تقوم على حب الوطن. لكن ليس ذلك الحب الجاف المنحصر في الخطابة بل حب الوطن الذي يقوم على النظرة الإيجابية البناءة الناقدة. وربما اقتضى ذلك تغيير النمط الانتخابي الذي يقرر خريطة برلمانية لا تمكن من تكوين أغلبية قوية تساهم في تمرير القوانين بل العودة إلى نمط الدورتين حتى تكون هناك أغلبية حقيقية، إضافة إلى الحاجة لضخ دماء جديدة وتشجيع الشباب على المشاركة السياسية الفاعلة من خلال إدماج الأطر الشابة في اتخاذ القرار.

إلى جانب الأحزاب السياسية لابد من النظر إلى النقابات وإعادة هيكلتها من الداخل لتكون نقابات مستقلة تساهم في دعم المقاولات لا لتكون نقابات مسلوبة الحرية في القرار ولا تتحرك إلا بأمر من رؤساء الأحزاب، والفاعلين السياسيين الحزبيين.

إن قاعدة السياسي هو صانع القرار والفاعل الأساسي في التنمية، تحتاج ربما إلى مراجعة، في تعريفها و أدائها، و بناء برامجها، و سبل تنزيلها على الواقع السياسي.

ولعل أهم ما يمكن دفع عملية التنمية ويمكن تغييره في أي برنامج سياسي، هو الأهمية التي يجب أن يحظى بهما التعليم والتكوين المهني، وهما اللبنتين الأساسيتين في بناء وتكوين المجتمعات.

فمنذ الاستقلال عرف المغرب حركية كبيرة في ميدان التعليم بجميع أسلاكه لكن من المؤسف هو أن النتائج كانت دائما سلبية. إذ كلما تولى حزب حقيبة التعليم إلا و عمل على محو أثار ما وضعه سلفه من برامج، ليضع هو الأخر برنامجا خاصا به، بعيدا عن استثمار الجهود و تكاملها.

إذا كان التعليم يجب أن يكون قطاعا حيويا نضخ فيه ميزانيات كبيرة وأفكار جريئة، فلا عيب إن استوردنا البرامج الناجحة من الدول النامية أو الاسكندنافية أو غيرها. إذ المهم أن يكون تعليمنا ذا مردودية قوية وان تكون برامجه التعليمية تعتمد على الكيف في المنهج لا الكم، بعيدا عن الأنماط التربوية التقليدية المعتمدة على الحفظ وتخزين المعلومات.

ولعل جائحة كورونا قد عكست واقع التعليم في المغرب. وكشفت عن عيوبه وأبرزت أننا غير قادرين على صنع نموذج تعليمي حداثي تقدمي يرمي إلى بناء الشخصية بعيدا عن الكثرة في المقررات والمناهج. إذ لابد أن يحظى التعليم العمومي بعناية كبيرة تجعله تعليما حديثا يقوم على البحث العلمي في زمن سرعة المعلومة والتواصل الاجتماعي والتعليم عن بعد.

وإلى جانب التعليم أفرزت جائحة كورونا واقعا هشا كشف لنا مدى ضعفنا ومدى بعدنا الحقيقي عن المستوى الصحي المطلوب، لا من حيث الأطر الطبية والشبه الطبية ولا من حيث البنية الصحية الهشة. و لعل هذا الوضع يضعنا اليوم أمام الحاجة الماسة إلى تعزيز المؤسسات التعليمية الطبية وشبه الطبية ككليات الطب والصيدلة، ومدارس التمريض. وكذا الحاجة إلى ضخ أموال كثيرة في بناء المستشفيات الوطنية ومستشفيات القرب وتهيئ كفاءات طبية مواطنة بعيدا عن لوبيات الصحة التي تتغذى على حساب حاجة المواطن الملحة للعلاج.

و لعل أهمية قطاعي التعليم والصحة، يأتيان من كونهما المحركان الأساسيان في الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وبناء على ما جاء في خطاب العرش لهذه السنة فلابد من وضع سجل اجتماعي يمكننا من رسم خريطة حقيقية للحاجيات، بما في ذلك التعرف من خلاله على عدد الفقراء في المغرب وعدد من هم في حاجة إلى الدعم المباشر وإحداث بطاقة للدعم الاجتماعي المباشر ودعم الطبقة المتوسطة وإحداث مجتمع قروي متعلم يساهم في بناء القرية الحديثة المتعلمة بإنشاء مدارس قروية ومدارس التكوين المهني الفلاحي في الوسط الاجتماعي القروي.

ويجب الإقرار بأن كل هذه البرامج لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت لنا صناعة واقتصاد قويين، يتسمان بمناعة قادرة على المبادرة وعلى تشجيع استهلاك المنتوج الوطني. وتشجيع التبادل التجاري وتشجيع تصدير منتوج « صنع في المغرب » لكسب ثقة شركائنا الخارجيين، مع القدرة على ضخ أموال في صناديق تدعم المبادرات الصناعية للمقاولات الشبابية.

لقد وقع المغرب على اتفاقيات للتبادل الحر مع دول أخرى كتركيا، لكن الفاعل السياسي المغربي ليست له القوة الاقتصادية الكافية بعد لكي يغامر بتوسيع خريطة اتفاقيات تضمن للمغرب استقلاله الاقتصادي.

في الختام، و كمغربي أطمح أن يكون مغرب الغد أكثر دفئا من مغرب اليوم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بعيدا عن المصالح الضيقة السياسية والنظرة الحزبية العمياء. لكن تبقى ثقتي كبيرة في أن النموذج التنموي الجديد سيكون قويا لمغرب قوي ولملكه وشعبه.

■

أي نموذج تنموي لإعادة إدماج السجناء

زكرياء غازي

شهد « القطاع السجني » في السنوات الأخيرة مجموعة من التغييرات والتطورات، والتي نلمسها في أنسنة الواقع السجني وغيرها من الإصلاحات الأخرى. غير أنها لم ترق إلى مستوى الطموحات، نظرا للعديد من الإكراهات والعوائق التي حالت دون تقدم السياسات المعنية بالساكنة السجنية داخل وخارج أسوار السجن. ولذلك، فإنه بات من القضايا التي يجب أن يشمل معالجتها هذا النموذج التنموي الجديد.

لكن ماهي الإكراهات والعراقيل التي تعترض تطور هذا القطاع؟ وأي نموذج لإعادة إدماج السجناء ؟

قبل الإجابة على هذه الإشكالية، لابد من مقاربة تشخيصية للوضعية التي يعيشها السجناء داخل المؤسسة السجنية، من حيث آليات وأساليب اشتغال سياسة إعادة الإدماج والإصلاح.

1. تشخيص واقع سياسة إعادة الإدماج

ارتقت سياسة إعادة إدماج السجناء إلى مراحل راقية كانت لها انعكاسات جيدة على الواقع السجني ووضعية السجين، من خلال برمجة العديد من البرامج التعليمية والتكوينية، وكذا الأنشطة الثقافية والرياضية وهذا بفضل السياسة المتبعة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وغيرها من المؤسسات ذات صلة باختصاصات المندوبية العامة.

لكن رغم المجهودات المبذولة، ورغم النتائج الإيجابية المحصلة ظهرت هناك العديد من التحديات، التي تواجه هذه السياسة وتحد من برمجتها بشكل جيد، خاصة في الشقين المتعلقين بالتعليم الجامعي، والتي نأمل أن يعالج في النموذج التنموي الجديد.

صحيح أن برامج كثيرة تم تسطيرها من أجل منح السجناء فرصة جديدة للتعليم والتكوين المهني، ودعمها أيضا بالأنشطة الثقافية والرياضية ،إلا أن هناك بعض الحيثيات السلبية التي تحول دون تحقيق السجناء المنخرطين التمكين الدراسي الكافي، وذلك بسبب الأساليب المعتمدة في تلقين الدروس، والتي تعتمد على نسخ المطابع والدروس فقط، دون إمكانية مباشرة التعلم عن طريق الأساتذة ووفق شروط بيداغوجية سليمة لعملية التلقي. إذ يبقى على عاتق السجناء مسؤولية الفهم. ونظرا لخصوصية الدرس الجامعي وما يتطلبه من شرح دقيق لاستيعاب مضامين الموضوعات، وشرح المفاهيم التقنية والعلمية والفلسفية من طرف أساتذة مختصين، علاوة على الحاجة المستمرة للنقاش و تبادل الأفكار والأسئلة والأجوبة، والبحث المرجعي لتعميق المعرفة. و هي كلها شروط لا تتحقق للسجين الطالب الجامعي و هو مايتطلب تدخلا و تفاعلا من طرف الكليات و المؤسسات التعليمية الجامعية في تحقيق هذا المبتغى و بدعم من طرف الأساتذة الجامعيين.

وإذا كانت اللقاءات التواصلية بين الطلبة، تعتبر من أهم الخطوات الضرورية لتنمية القدرات وتبادل الأفكار والاقتراحات، فإن واقع سلب الحرية يعيق هذا المناخ التربوي لفائدة الطلبة السجناء.

أما المسألة الثانية، والتي تعتبر من أهم المراحل التي يجب العمل عليها لاكتمال إعادة الإدماج، وتحصيل نتائج التهيئ والإصلاح، فتكمن في المجهودات التي تشمل المواكبة عند الافراج والتوجيه لسوق الشغل وداخل المجتمع. إذ من التحديات التي تتوقف على إصلاح المنظومة الجنائية، نجد مسألة رد الاعتبار الذي يراه النزيل الحاصل على شواهد، ذلك الشبح المخيف الذي يبقيه مرشحا للعودة إلى حضن يحضنه - رغم أخطاء الماضي-، بعدما يطرق عدة أبواب لأجل العمل دون جدوى. و السبب هو سجله العدلي الذي يحول دون ذلك.

و لأجل تجاوز هذه المشكلات و المعيقات، نذكر بعض الاقتراحات والحلول لمواجهة هذه التحديات التي تعيق سياسة إدماج السجناء في سوق الشغل.

2. الاقتراحات والحلول لبناء نموذج تنموي جديد لإعادة إدماج السجناء

كما سبقت الإشارة إلى أن طبيعة المنهج الدراسي الجامعي في المؤسسات السجنية يعتبر من بين المعيقات الأساسية في التحصيل الدراسي الجيد. من بين الحلول الممكنة لاجتياز هذا الوضع، نرى ضرورة:

• اعتماد التعليم عن بعد عن طريق نقل المحاضرات بالصوت والصورة عبر شاشة تلفاز كبيرة الحجم باستعمال تقنية « السكايب » مثلا، مما يخول للنزيل التواصل مع الأساتذة

المدرسين أثناء إلقاء المحاضرات، والمشاركة في الإجابات والأفكار وطرح الأسئلة.

لما لا وقد أبانت هذه التجربة المعتمدة حاليا في المحاكم، وأيضا في التعليم على فاعليتها، في هـذه الظـروف الاسـتثنائية التـي يعيشـها المغرب جراء تفشي وباء كورونا.

• تخصيـص حـي جامعـي سـجني في كل مؤسسة من المؤسسات التي يتوافد إليها الطلبة النزلاء لإجراء امتحاناتهم، حيث يضم هذا الحـي مكتبـة تتوفر على مراجع وأبحاث في جميع التخصصات، وبالتالي تساهم في تسهيل الولـوج إلى قاعـة نقـل المحـاضرات ،وخلق ذلك الجو التعليمي بين الطلبة والرفع من مستواهم الثقافي، بالتالي التخفيف من الضغوطات النفسية لظروف الاعتقال.

• برمجة لقاءات تواصلية بين الطلبة المعتقلين والغير المعتقلين لمناقشة أطروحات ومواضيع لرفع المعنويات والاجتهاد، وكذلك حفظا لمبدأ التنافس الشريف، مع الإبقاء وتكثيف الدورات الجامعية لما لها من سمات إيجابية على النزلاء، وأيضا كل الأنشطة الثقافية والرياضية الأخرى والمخيمات الصيفية.

• تعديل المنظومة الجنائية وتسريع تفعيلها، فيما يخص رد الاعتبار لأنه العائق الكبير أمام النزيل الحاصل على شهادة عليا في ميدان ما. إذ عند محاولته الانصهار في سوق الشغل والبرهنة على كفاءته، فإنه ليس من الحكمة أن نستثمر الكثير من الوقت و الجهد في برامج إعادة الإدماج، بينما تبقى مسألة رد الاعتبار عائقا يحول دون إعادة السجين الثقة في نفسه وفي المجتمع، و ربما تشجع على ظاهرة العود.

إن رد الاعتبـار يعتـبر أول خطـوة يخطوهـا النزيل لبرهنة انضباطه وتضامنه من أجل الإصلاح والمصالحة مع الذات خلال فترة اعتقالـه، وذلـك باحتسـاب سـيرته خـلال فترة الاعتقال كآلية لتقييم استفادته من محو العقوبة ورد الإعتبار بعد مغادرته للمؤسسة السـجنية. ومـن تـم يكـون تعديـل قانـون المسـطرة الجنائيـة أمـرا مهـما حيـث يأخـذ بعـين الإعتبـار مجهـودات النزيـل ومـدى انخراطـه في البرامج الإدماجية واعتبار مؤشر الشواهد والدبلومات أحد المعايير التقييمية الإضافية للاستفادة مـن سجل عـدلي خـال من أثر العقوبة وذلك من أجل التحفيز على الانخراط والادماج في حظيرة المجتمع.

كما أن إصلاح مؤسسـة الرعاية اللاحقة باعتبارها آلية مؤسساتية للمساهمة في إدماج السجناء يشكل أحد حلقات الدورة الإدماجية للسجناء ،بحيث تواكب ما اكتسبه السجناء داخـل المؤسسـة السـجنية من مؤهلات ومهارات وتسهم في التتبع و المواكبة التأهيلية و الإدماجية خارج السجن.

إن معالجـة هـذه التحديـات تعتـبر جميعهـا مداخـل سـتمهد الطريـق للجنـة المختصـة بالنمـوذج التنمـوي الجديـد لتنميـة هـذا القطـاع و تجويـد أدائـه بالنسـبة لنـزلاء المؤسسـات السـجنية و المفـرج عنهـم.

مغرب الغد لشعب طموح يحب التحديات ويتطلع للريادة

طارق آيت حمو

إن التحولات التي يعيشها بلدنا الكريم جاءت نتيجة للاهتمام الذي يوليه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**. من خلال التوجيهات السامية في مضمون الخطابات الملكية الأخيرة. حيث كان خطاب 13 اكتوبر 2017 اللبنة الأولى لخلق النموذج التنموي الجديد للمغرب، الذي يرسم معالم قوة دفع جديدة للمغرب داخل سياقه الإقليمي والدولي، بما يشمل التحديات التي يعيشها النظام العالمي، و بالاهتمام بقضايا التنافسية الشاملة والرأسمال اللآمادي. الذي يعتبر من بين المرتكزات التي يقوم عليها هذا النموذج التنموي الجديد.

إن مراعاة تطلعات الشعب المغربي والحاجة الملحة لمواجهة تحديات، مثل التغير المناخي وقلة الموارد الطبيعية والنمو الديمغرافي السريع في القارة السمراء. بهدف الالتحاق بركب الدول المتقدمة كلها قضايا مركزية في هندسة نموذج مغرب الغد. لقد حقق المغرب تقدما ملموسا في مجموعة من الميادين الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في مجال حقوق الإنسان. فالنموذج التنموي الحالي رغم مكتسباته إلا أنه يعاني من عجز على مستوى الحكامة العمومية، لأنه لم يستجب للحاجيات والانتظارات المتزايدة للمغاربة ولم يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ومن أجل بلورة نموذج جديد وجب الانتقال من القيمة المادية إلى القيم اللامادية. وإعادة تثمين الإنسان من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق، والحد من تعاسة الأفراد. لتحقيق ذلك، وجب وضع الإنسان في قلب النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومراجعة السياسات العمومية على مستوى الحكامة والتعليم والتكوين والصحة والحريات الاساسية. وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لمواكبة هذا التحول.

يبقى معطى أساسي في هذه المعادلة، وهو إنهاء الاقتصاد « المفترس» الذي يقوم عليه النموذج الاقتصادي السائد. فقد أدى الاستغلال الغير العقلاني للطبيعة من طرف الإنسان إلى تحولات كبرى ميزت القرن الحادي والعشرين ومن أبرزها التغير المناخي وندرة الموارد الطبيعية، والاختلالات المرتبطة بهما.

ولمواجهة هذه التغيرات الجدرية يجب الحد من الفوارق بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي كأحد أسس رأس المال اللامادي، ودعم المقاولات الصغيرة وتحقيق المساواة بين الجنسين ورفع درجة الثقة في المؤسسات. فمن جهة، يجب تطوير السياسات والبرامج الصحية، دون إغفال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. من جهة أخرى لا بد من العمل على خلق فرص اقتصادية لصالح الجميع، وحماية العمال وتسهيل اقتصاد المنصات الرقمية وتعزيز الاقتصاد السفلي، وذلك بغية تمكين الأقل حظا ليس فقط في ضمان وسائل العيش الكريم ولكن أيضا في الاستفادة من الخدمات الاساسية كالتطبيب والعلاج بأسعار معقولة.

إن إنشاء نظام خاص « للمقاولة الشابة » يخولها الحصول على القروض بشروط تفضيلية والاستفادة من الحد الأدنى من الضريبة. وإحداث تغيير جذري في العقليات عبر إصلاح التعليم وإعداد شباب المستقبل من خلال إكسابهم الحس النقدي وروح المبادرة والمهارات القيادية، وسن سياسة تعليم مرنة ومتفتحة على العالم تحترم التنوع الثقافي والاختلافات الهوياتية وتنمية ثقافة الابتكار والمساهمة في تطوير الذكاءات المتعددة وتعليم اللغات الأجنبية، كلها تحديات من شأنها تأمين قوة عمل بشرية واعدة لتحقيق تنمية حقيقية و مستدامة.

تقتضي الحاجة أيضا العمل على الحفاظ على موارد المياه الجوفية واستخدام الطاقات المتجددة وتوسيع نهج الانظمة الايكولوجية والتخفيف من الهجرة القروية، ثم ضمان توازن اقتصادي أفضل بين الجهات من خلال إرساء نظام الحكامة الترابية الذي يشكل أحد مرتكزات الأساسية للسياسات العمومية والبرامج الحكومية وتسريع اللامركزية الإدارية.

لقد نهج المغرب تحت القيادة المولوية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس** سياسة رفعت من وثيرة اندماج الاقتصاد المغربي في إفريقيا بالمساهمة الفعالة في انشاء منطقة التبادل الحر القارية وتنويع الشركاء بعد العودة للاتحاد الافريقي. ولذلك، لاستكمال هذا الإقلاع، وجب على المستوى الاقتصادي الإرتقاء بسياسة تصنيع موجهة نحو التصدير ووضع الأسس اللازمة لتطوير قطاع

خدمات عصري، وجعل القطاع الخاص قاعدة لخلق الثروة في المغرب. من خلال وضع سياسة تكوين مهني إلزامي تركز على الوعي بالمستقبل وممارسة الريادة بالرهان على الإنسان والابتكار. ولتحقيق هذا النموذج التنموي لابد من ترسيخ حكامة مبنية على العدالة والتخليق الإداري.

على غرار باقي دول المعمور يعيش المغرب اليوم ظرفية جد صعبة بعد التحديات الاولى مع وباء كوفيد19. فقد تميزت المرحلة الإولى من الحجر الصحي بتنامي الوعي لذا شرائح المجتمع المغربي الذي لبى نداء صاحب الجلالة بالالتزام بالإجراءات الاحترازية لمواجهة هذا الوباء، وبالفعل أبان المغرب عن دور بطولي وحس وطني منقطعي النظير بالمقارنة مع دول الجوار وبعض الدول المتقدمة. إلا أن مرحلة ما بعد الحجر الصحي تميزت بتراخي المواطنين وتشكيكهم بهذا المرض، ولذلك انتشر الوباء كالنار في الهشيم وارتفعت حصيلة الإصابات والوفيات ودخل المغرب في عجز اقتصادي بعد تراكم الديون ودق أطباء الإنعاش والتخدير ناقوس الخطر بالإضافة إلى نقص الإمكانيات والموارد البشرية.

ومع التطور المقلق للوضعية الوبائية وعدد الإصابات المرشح للارتفاع تزامنا مع بداية دخول الموجة الثانية من تفشي الوباء، يتطلب الأمر وضع جميع الإمكانيات العمومية والخاصة رهن إشارة وزارة الصحة لتجنب الكارثة لا قدر الله.

فكل هذه المعطيات تعكس العراقيل التي تواجه الدولة في النهوض بالمجال الاجتماعي إلى بر الأمان وتسريع وثيرة النمو الاقتصادي على المستوى القاري للحاق بركب الدول المتقدمة، والسير على خطى الرؤيا الثاقبة لصاحب الجلالة والخبراء الاستراتيجيين المغاربة.

في الختام، من أجل بناء غد مشرق بالمغرب يجب الاهتمام بالإنسان، ورعاية جوهر الإنسان في وجوده وكيانه وهويته، وضبط المسار الإنساني وتفادي الانزلاقات الفكرية والعقدية والسلوكية حفاظا على التوازن في الحياة والمجتمع. ثم نشر الثقافة الإنسانية في بلدنا الحبيب القائمة على الخير ونبذ كل أشكال الشر.

إذا كان من المجحف عدم الاعتراف بالدور الفعال الذي تقوم به الدولة ومؤسساتها في بناء ورعاية الشأن العام، فلا بأس من أن يكون الشعب المغربي شعبا طموحا يحب التحديات ويتطلع للريادة.

أولويات البرنامج التنموي الجديد

أوغانم رشيد

حرصا من القيمين على تدبير شؤون الأمة والساهرين على شؤونها، على تطوير وتحسين الأوضاع من حسن إلى أحسن على جميع المستويات، جاءت المبادرة الملكية لتشكيل وصياغة نموذج تنموي جديد يتلاءم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لكن أي شكل سيأخذه هذا النموذج، و ما هي القطاعات التي تحتاج أن تحظى بعناية وأولوية خاصة.

ففي المجال الاقتصادي، نطمح أن تحظى المقاولة بدعم من الهيئات الوطنية ذات الصلة بالقطاع، وأن تضع لها إطارا قانونيا من شأنه أن يوفر لها الحماية ويضمن لها الاستمرارية حتى تتفادى الصعوبات المحدقة بها من كل جانب.

بخصوص الجانب الاجتماعي، يمكن القول إن الاهتمام بالأسرة لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادي، حيث أن توفير وضمان التغطية للمواطن، أي التعويض عن فقدان الشغل مثلا، كفيل بتحقيق توازن اجتماعي يجنبنا السقوط في مطبات لا تحمد عقباها، وضمان السلم الاجتماعي تنعم في ظله جميع فئات المجتمع في طمأنينة وسلام.

وإذا انتقلنا الى الميدان الثقافي، يجدر بنا التذكير بأهمية الثقافة والعلم في بناء المجتمع، لكن ليست كل ثقافة صالحة لهذا الغرض، نقصد بذلك ثقافة تنويرية تساهم حقيقة في بلورة وصياغة مواطن يميز بين الحق والواجب، يساهم ويشارك ويترك بصمات واضحة في مسيرة الحضارة الإنسانية، وهذا ليس بغريب عنا. فتاريخ المغرب ولله الحمد يزخر بوجود عظماء تفوح سيرتهم بالعطر.

ومما يساهم في بناء شخصية سليمة، سوية ومتماسكة، توفير الخدمات الصحية للجميع، وتأهيل أطر وطنية تضع نصب عينيها خدمة هذا المواطن رغم الاكراهات التي تعيق عملهم، ليتساوى في الاستفادة من هذه الخدمات كل من العالم القروي والعالم الحضري على حد سواء.

وفي ميدان التعليم، نصبو إلى تحقيق مراتب متقدمة على المستوى العالمي، وذلك بالاعتماد على برامج تساير التقدم الذي وصلت إليه الأمم الأخرى مع مراعاة مقومات الشخصية المغربية والخبرة المكتسبة في هذا المجال، وذلك حتى يتسنى لنا تفادي إشكاليات الهدر المدرسي خاصة بالعالم القروي، وتمكين الفتاة المتمدرسة من متابعة دراستها، فتاريخنا يشهد بنبوغ المرأة المغربية، ان هي توفرت لها ظروف مواتية خاصة في العالم القروي.

ومن بين السياسات العمومية التي تحظى باهتمام القطاعات الحكومية مجتمعة تقليص الفوارق المجالية، إن على مستوى الجهات المختلفة للمملكة أو على صعيد الجهة الواحدة، حيث أن التفاوت بين المدينة والقرية واضح جلي، حيث تفتقر القرية إلى البنية التحتية والخدمات المختلفة مما يعزلها عن المحيط الاقتصادي والثقافي بالخصوص، ولأجل إشراك العالم القروي في المنظومة الاقتصادية، يتعين توفير الشغل للشباب وتكوينهم في المجال الذي يناسبهم.

ملاحظات حول معيقات التنمية

خالد خلال

يعتبر مجال التعليم لبنة أساسية لبناء مغرب الغد. فالتعليم أو المستوى التعليمي ببلادنا هزيل جدا، لذا أتمنى أن نهتم أكثر بهذا المجال ليكون لدينا شباب متعلم ومتحضر يساهم بشكل جدري في اتخاذ القرارات في مغرب الغد، وذلك من خلال وضع مقررات دراسية ذات محتوى بيداغوجي دولي، والاعتماد على اللغة الأجنبية الإنجليزية كلغة ثانية بعد اللغة العربية وذلك باعتبارها لغة اقتصادية.

أما فيما يخص قطاع الصحة، فأمنيتي أن تعمل الدولة على تحسين الخدمات الصحية المقدمة لفائدة المواطنين وذلك بتوفير مستشفيات ومستوصفات ومراكز استشفائية جامعية ذات معايير دولية متوفرة على التجهيزات اللازمة.

هذا وبالإضافة إلى تشجيع الأطر الطبية بالاستقرار في بلادنا من خلال تحسين وضعيتهم المادية والاجتماعية والخدماتية، وكذا خلق مناصب عمل جديدة وكافية لتغطية الخصاص في المجال القروي.

فرض مجانية التطبيب والعلاج والاستفادة من الأدوية لجميع الشعب المغربي بدون استثناء.

أما بالنسبة لقطاع الشغل، والذي للأسف يعرف مشاكل كثيرة، فمن الضروري على الدولة الرفع من مناصب الشغل الجديدة سواء في القطاع العام أو الخاص والرفع من الحد الأدنى للأجور.

أما بالنسبة لقطاع التنمية فلابد من العمل على التنمية البشرية والاقتصادية، لأنهما ضروريتان في بناء مغرب الغد. إذ طالما لدينا فئات معوزة من قبيل العاطلين، فإننا لن نستطيع التقدم نحو الأمام، و لذا يجب أن يكون مغرب الغد خاليا من هذه الفئات، وأن يتوفر المواطن المغربي على الحد الأدنى لضمان لقمة العيش، ليتمكن من العيش بكرامة ولتحقيق كل هذا لابد أن تتوفر له الوسائل الضرورية.

أما من الناحية القضائية فيجب على مؤسسات الدولة إعادة النظر في قضية رد الاعتبار للنزلاء عن طريق تبسيط المساطر والتسريع في قرارات الاستفادة منها، وذلك قصد تمكيننا كنزلاء من الانخراط في سوق الشغل دون أي معيقات قضائية ذات الصلة.

الاستحقاقات، الإكراهات وإرادة الإصلاح

أبراري اسماعيل

الأحزاب والاستحقاقات الانتخابية

إننا مقبلون على استحقاقات انتخابية في غضون سنة على الأكثر، وأمام ما يعرفه المشهد السياسي المغربي في صورته الحالية من تدني في الخطاب السياسي وخروجه أحيانا كثيرة عن نطاقه الأخلاقي، فإن الدعوة أصبحت ملحة إلى إعادة النظر في ميثاقنا الانتخابي والقوانين المعمول بها سواء نظام الاقتراع أو القوانين الأساسية المنظمة للأحزاب، ولذا كان من الضروري:

إعادة صياغة قانون انتخابي جديد يفرض ويلزم الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات بما يلي:

• تقديم برامج انتخابية واضحة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع والقطع والحد من الخطابات الفضفاضة لاستمالة أصوات الناخبين دون أسس علمية ومنطقية ودراسات ميدانية حول حاجيات وأولويات البلاد والشعب.

• التزام الشفافية والأهلية في كيفية منحها للتزكية لمرشحيها مع اعتماد مبدأ الكفاءة العلمية والتركيز على التكوين العلمي والأكاديمي للمرشح للحد من الريع الانتخابي وذوي النفوذ العالي والمقربين من دوائر القرار الحزبي، لأن التجارب السابقة أثبتت غنى المغرب عن تكرار نفس النمط في ترشيح نفس الوجوه القديمة.

• استصدار قانون جديد يتم بمقتضاه حصر الحق في الظفر بمقعد سواء بالبرلمان أو الجماعة في ولايتين للمرشح غير قابلة للتجديد أو الترشح من جديد في إطار تكافؤ الفرص أمام مناضلي الحزب وفسح المجال أمام طاقات شابة جديدة مكونة أكاديميا ومؤهلة لتسيير الشأن العام.

إعادة صياغة قانون جديد مؤطر لمفهوم جديد للتعددية الحزبية بالمغرب عبر ما يلي:

• إعادة النظر في كينونة أحزاب لا تشكل أية قيمة مضافة للمشهد الحزبي والسياسي ولا قاعدة جماهيرية لها، والتي تستنزف موارد مالية طائلة لتمويل حملاتها الانتخابية من خزينة الدولة دون أي مردود سياسي واضح وملموس والحد من تناسل الأحزاب دون جدوى.

• سن قانون يتم بموجبه اتخاذ قرار بحل الأحزاب السياسية بصيغة نهائية في حالة عدم تحقيقها لأية نتائج في الاستحقاقات الانتخابية.

• التدقيق الصارم في كيفية صرف الأحزاب عموما للدعم المالي المقدم من طرف الدولة لتغطية تكاليف حملاتها الانتخابية مع الزجر في حالة ثبوت أية اختلالات ومخالفات.

الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة

إن هذا الموضوع لا يقل أهمية عن سابقه، بل يعد استمرارية له، إذ يعتبر الحجر الأساس لترسيخ دولة الحق والقانون والقطع مع سياسة الإفلات من العقاب، وقد خطى المغرب خطوات جريئة بهذا الخصوص، ولعل من تجليات ذلك إقرار استقلالية القضاء وخصوصا مؤسسة رئاسة النيابة العامة والذي يعد مؤشرا إيجابيا وجب استثماره بشكل جيد وملموس عن طريق ما يلي:

• الأخذ والاعتداد بالتقارير الصادرة عن قضاة المجلس الأعلى للحسابات واعتبارها المرجع الاساس لفتح تحقيقات على ضوء ما جاء فيها وتحريك متابعات قضائية في مواجهة كل من ثبت في حقه أي إخلال في تسيير الماليات العمومية في جميع القطاعات.

• استصدار أحكام قضائية زجرية وردعية في حق من ثبتت إدانته في إطار محاكمة عادلة ومكتملة الشروط العادلة في إطار استقلالية السلطة القضائية وعدم الإكتفاء بالإجراءات التأديبية الإدارية من نقل وعزل في حق المخالفين، هذه العقوبات التي هي عقيمة ودون استخلاص مستحقات الدولة المالية لما يتم نهبه من مال عام.

• إعادة النظر في مدى فاعلية وفعالية مبادرة إطلاق الرقم الهاتفي الأخضر لمحاربة ظاهرة الرشوة، هذه المبادرة ورغم حسناتها تبقى دون المأمول وهنا أرى ضرورة فتح قنوات تعاون مع خلية امنية وجهة لها التجربة كمديرية إدارة التراب الوطني والمشهود لها بالكفاءة المهنية ودورها الاستباقي لمحاربة كل أنواع الجريمة

من إرهاب وجرائم عابرة للحدود ولما لا تعقب لوبيات الفساد والارتشاء.

الاقتصاد

إن المكانة الرائدة التي يحتلها الاقتصاد المغربي جهويا وإقليميا وما يمتلكه من مؤهلات طبيعية وقدرات بشرية، تستوجب تحسين موقعنا وفي هذا الصدد يجب:

• تثمين المنتوج المحلي وتجويده من أجل منح القوة التنافسية اللازمة لفتح أسواق خارجية جديدة قصد التسويق.

• دعم المنتجين المحليين بتقديم مساعدات مالية وعينية لتمكينهم من إنتاج سلع بتكاليف منخفضة وبالتالي بيعها في السوق الداخلية بأسعار في متناول القدرة الشرائية للمواطن البسيط من جهة، وتجنب إغراق السوق المحلي بسلع مستوردة منخفضة الجودة وباهظة السعر ومستنزفة للعملة الصعبة الواجب التحكم في احتياطات البلاد منها.

السياسة الادماجية للسجناء السابقين

إنني سأتناول هذه القضية من موقع أني سجين راكم سنوات في الاعتقال داخل سجون مختلفة، بل أنني أفتخر أن يطبق علي قانون بلدي في حالات إخلالي ومخالفتي لقوانينه. كما يمكنني أن أؤكد أن سجوننا اليوم ليست كالأمس والأمس القريب، ولعل نهج المندوبية العامة في إنزال إصلاحات تستهدف أنسنة الفضاء السجني والتمتيع بالحقوق لفائدة النزلاء قد خطى خطوات كبيرة من تحسين لظروف الاعتقال والايواء رغم الإكراهات، وتثمينا لما تم تحقيقه داخل مؤسساتنا السجنية من مكتسبات، يبقى على الجهات الحكومية تقديم الدعم اللازم للمندوبية العامة والوفاء بتعهداتها تجاهها حتى تستطيع استكمال تحديثها للمنظومة السجنية و تجاوز إكراه الاكتظاظ. في شق أخر يجب:

• حث سلطة النيابة العامة على ترشيد الاعتقالات عن طريق تفعيل مساطر الصلح بين المتقاضين للحد من الاكتظاظ والبث في طلبات إدماج العقوبات الحبسية لفائدة المعتقلين على ذمة قضايا مختلفة.

• إعادة النظر في مساطر العفو الملكي وتفعيل مبدأ العفو التلقائي لفائدة النزلاء الذي تبين حسن سلوكهم وسيرتهم أثناء قضائهم مدة الاعتقال.

• إبرام عقود شراكة مع المقاولات المغربية وتوثيقها يتم بموجبها إلزام هذه الأخيرة بتوفير مناصب شغل لسجناء سابقين استفادوا من برامج التكوين المهني داخل المؤسسات السجنية، وهنا أود الإشادة والتنويه بقرار المندوبية العامة بإلزامية التكوين المهني لفائدة السجناء بعد تقدمهم بطلبات التسجيل.

• تقديم الدعم الكافي لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء من طرف جميع الفاعلين الاقتصاديين والجهات الترابية والعمالات من أجل إنجاح وتثمين ما تقوم به هذه المؤسسة من رعاية لاحقة للسجناء السابقين، وذلك بتوسيع عقود شراكاتها لتشمل جميع أقاليم المملكة خصوصا مع أقسام العمل الاجتماعي بالعمالات وأقسام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمواكبة ما تقوم به المندوبية العامة لإدارة السجون من إعادة تأهيل السجناء وتقويم سلوكهم لإدماجهم في المجتمع كمواطنين صالحين ومنتجين.

إن النموذج التنموي الجديد والطموح لمغرب الغد، أوجب تظافر الجهود وتغيير العقليات قصد إنجاحه والسير قدما بمغربنا الحبيب إلى الريادة تحت القيادة الرشيدة لمولانا جلالة الملك محمد السادس الذي يعرف المغرب في عهده قفزة نوعية لا يمكن لأي أحد منا إنكارها.

■

إعادة معالم النموذج التنموي لما بعد كورونا

بنضو سهام

منذ اعتلاء **جلالة الملك محمد السادس** عرش أسلافه المنعمين عام 1999، وهو حريص على رسم خارطة طريق تتأسس على ضرورة اعتماد تنمية شاملة تهم جميع القطاعات والمجالات في المغرب، بهدف إحداث نقلة نوعية تضع المغرب في مراكز متقدمة على الصعيدين الإفريقي والعربي. و هو الأمر الذي دعاه إلى إطلاق مجموعة من المشاريع والبرامج التنموية الكبرى والتي همت بالأساس القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدستورية والإدارية والقضائية وغيرها من المجالات الأخرى، كلها كانت تهدف إلى تحقيق إقلاع اقتصادي تنموي جديد شامل يستفيد منه الجميع. وقد أثبت النموذج التنموي نجاعته في العديد من القطاعات والمجالات، مما مكن المغرب من أخذ الريادة على المستوى الإفريقي والعربي، ومن أمثلة ذلك ما حققه المغرب بالنهوض بالبنية التحتية من طرق ومطارات وغيرها، إذ شكل جاذبية استثمارية وقوة اقتصادية أهلته ليكون الوجهة المفضلة إفريقيا للمستثمرين الأجانب والمحليين، كما أضحى شريكا استراتيجيا للاتحاد الأوروبي، بفضل السياسة المولوية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تولد عنها العديد من الاتفاقيات الموقعة مع مجموعة من الدول المتقدمة والتي بوأت المغرب وضعا متقدما.

كما حقق النموذج التنموي الذي اعتمده المغرب تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مجموعة من الإنجازات الذي كان مبتغاها تخليق الحياة العامة، داخل المجتمع من إصلاح لمدونة الأسرة وإصلاح الإدارة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى إصلاح دستور 2011.

وقد حرص جلالة الملك محمد السادس شخصيا على تتبع و تشخيص مكامن نقص النموذج التنموي، ودعا إلى إعادة النظر فيه باعتماد نموذج تنموي قادر على رفع التحديات برؤية ومنهج ومسار جديد يعالج التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وهي الدعوة التي ترجمت في تشكيل لجنة استشارية لهذا الغرض تضع كفاءات وطنية من القطاعين العام والخاص لبلورة نموذج تنموي جديد لبناء مغرب الغد ينبني على المقاربة التشاركية ويربط مبدأ المسؤولية بالمحاسبة.

فالنموذج التنموي المطروح، مطالب بالاستثمار في التعليم وفي منظومة التكوين المهني لتكون في مستوى المشاريع الكبرى التي يعرفها المغرب، وفتح تخصصات جديدة تتناسب والاستثمار وسوق الشغل.

وهنا، لا يمكننا أن ننسى آثار جائحة كورونا التي أخضعت نموذجنا التنموي لتمرين جديد. إذ بعد تسجيل الحالات الأولى من هذا الوباء في بلادنا، انهمك الرأي العام والسلطات العمومية والمجتمع المدني بالاهتمام بالآليات والطرق التكميلية للتصدي ولتدبير هذه الأزمة. فالمغرب الآن أصبح يعيش وضعا جديدا بأوليات جديدة ذات طابع فجائي فرضتها الظرفية العالمية لمواجهة هذا الوباء الفتاك، و بما صاحبها من قيود بلغت إلى حد إقرار حالة الطوارئ الصحية على الرغم من تداعيات هذه الإجراءات على الوضع الاقتصادي. وستدفع الجائحة إلى التفكير من جديد لإعادة التصرف في رسم سياسة تنموية جديدة كمطلب ملح من خلال العمل على تأهيل القطاع الصحي، وتأهيل الاقتصاد المحلي والرفع من منسوب التضامن والتماسك الاجتماعي من مختلف مكونات الشعب. وقد كانت دعوة الملك إلى إحداث صندوق للدعم والعمل على تخصيص دفعات مالية للفئات الهشة، وتمتيع المقاولات مبادرة عبقرية، قلصت الكثير من الآثار التي كان يمكن أن تحدثها الجائحة.

إن المغرب يتوفر على جميع القدرات والمقومات ليحول الأزمات إلى فرص، لذلك يجب تطوير قطاع الخدمات كبديل للقطاع الغير المهيكل، وتسريع وتيرة التصنيع لتحقيق تحول تنموي في الاقتصاد وخلق فرص الشغل، كما يجب مواكبة المخطط القروي قصد خلق فرص الشغل، ومواكبة المجال

القروي بقصد خلق طبقة اجتماعية فلاحية متوسطة باعتبار الفلاحة جزءا من حل معضلة البطالة. كما يجب تحسين خدمات المراكز الصحية للمغرب وذلك عبر ضمان خدمة صحية ملائمة. أما في قطاع التعليم، فيجب التركيز على محاربة الهدر المدرسي بالوسط القروي، مع اتباع سياسة تهدف إلى تعميم نموذج المدرسة الجماعية وذلك بتجميع تلاميذ جماعة قروية معينة في مدرسة واحدة بما تستجيب لمعايير عالية الجودة.

وتحتاج المدرسة إلى إصلاحات تجعلها متلائمة مع تطورات سوق الشغل، وتتناسب مع الاختصاصات التي تلبي حاجيات بناء مشاريع المغرب الجديد. من جانب آخر، يعج المغرب بكفاءات تلزمها الفرصة والدعم وكل ما يجب فعله هو فتح المجال لها وتحرير سوق الخبرة من عقدة الارتباط الأجنبي. ولعل تشجيع علامة صنع في المغرب، وتمكين المقاولات المغربية وتشجيعها لتصنيع منتوجات في مختلف المجالات. ستكون بكل تأكيد مفتاحا لجزء هام من هذه المعضلات، وتمكين المقاولات المغربية و تشجيعها لتصنيع منتوجات في مختلف المجالات.

يجب كذلك عدم الارتهان للاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى ضرورة توفر البلاد على استراتيجية العمل بمنطق تدبير الأزمات، كما يجب الاعتماد على المستثمر المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الموارد الفلاحية والغذائية والقضاء على السوق السوداء والاقتصاد الغير المنظم وذلك بهيكلة الاقتصاد الوطني، والتخفيف من التبعية للخارج فيما يتعلق بالواردات التي يمكن تصنيعها محليا.

يجب اغتنام وعي المغاربة اليوم ويقظتهم وإدماجهم في مسلسل التجربة الديمقراطية الحية الوطنية وتقديم عرض سياسي بديل مبني على المنجزات والكفاءات والعمل والإبداع والذكاء الترابي، فمغرب الغد مغرب الوطنية والاعتزاز، مغرب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، مغرب بدولة قوية وبمؤسسات فاعلة، مغرب بقوة صناعية وحصانة ضد تقلبات الأسواق العالمية، مغرب ينعم فيه المواطن بالحق في الصحة والتعليم والشغل الكريم، مغرب الحقوق والواجبات والقيم المجتمعية المبنية على الوحدة والتضامن والتماسك الاجتماعي. مغرب باقتصاد مهيكل وبمؤسسات تضمن تدبير الجانب الاجتماعي، مغرب الثقة والكرامة.

رؤية استشرافية لمغرب الغد

أسامة عباس كروم

منذ حصوله على الاستقلال، انخرط المغرب في مسار إصلاحي على المستوى السياسي، الاجتماعي والاقتصادي. كان الهدف منه تشييد دولة المؤسسات و جعل المواطن في صلب التنمية و ذلك عبر مجموعة من البرامج القطاعية، إلا أنه و نظرا لمحدودية الموارد و غياب استراتيجية مندمجة سرعان ما أبانت تلك السياسات العمومية على محدوديتها، مما دفع بالمغرب و بإيعاز من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى إجراء إصلاحات بنيوية تجلت في برنامج التقويم الهيكلي، الذي جنب الدولة الدخول في أزمة اقتصادية كان يصعب التكهن بوقوعها، إلا أنه كان لذلك البرنامج آثار وخيمة على المستوى الاجتماعي نتيجة تخفيض الدولة للنفقات المخصصة لكل من التعليم و الصحة و التشغيل مما زاد من حدة الهشاشة الاجتماعية و الفقر.

ففي أواخر التسعينات أظهرت تلك الاصلاحات الهيكلية عدم نجاعتها. إذ سيشهد المغرب مرة أخرى أزمة أكثر عمقا كان قد أطلق عليها الملك الراحل الحسن الثاني « السكتة القلبية »، مما استدعى تظافر الجهود من أجل تجاوزها، ومرة أخرى ستضطر الدولة إلى تعبئة جميع مواردها. ولكن هذه المرة وفق نظرة استشرافية تروم إلى حفظ التوازنات المالية للدولة دون إغفال الجانب الاجتماعي في السياسات العمومية.

ومع تقلد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الحكم، أعطيت دينامية جديدة لمختلف البرامج التنموية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بدت تجلياتها الأساسية في إطلاق مجموعة من الأوراش الكبرى وعلى رأسها برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الذي كان له وقع جد إيجابي خصوصا على الفئات الهشة.

أما على المستوى المؤسساتي فقد تم العمل على عصرنة مرافق الدولة وتقوية جميع المؤسسات الدستورية، ليأتي دستور 2011 كإطار مرجعي وخارطة طريق من أجل مواصلة الإصلاحات.

أما على المستوى الاقتصادي فقد تم إقرار سياسات عمومية الهدف منها هو الرفع من تنافسية المقاولات المغربية وتقوية الانفتاح على السوق المغربية وعلى الاقتصاد العالمي، عبر توقيع مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مرورا بوضع برامج قطاعية ضخمة تقوم على خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ولكن بالرغم من المجهودات المبذولة وبالنظر إلى حجم التحديات كان من اللازم إعطاء دفعة جديدة للمسار التنموي، ومن تم جاء الخطاب الملكي السامي الذي أسس لبداية جديدة من الإصلاحات وفق منظور شمولي، أنيط للجنة مكونة من مجموعة من المفكرين و الخبراء أطلق عليها اسم « اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد » عهد إليها وضع تصور لمغرب الغد، وذلك عبر الاعتماد على مقاربة تشاركية وانفتاح على جميع مكونات المجتمع من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني، وذلك باستحضار تام للحس الوطني وبتجرد من كل خلفيات سياسية ضيقة مع العمل على تثمين جميع المكتسبات التي حققها المغرب خلال العقدين الأخيرين.

و يحفزنا هذا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الموضوعية التي قد تعطي إضاءات عن مضمون و شكل النموذج التنموي المنشود:

- على ماذا سيعتمد النموذج التنموي الجديد ؟
- ما هي القطاعات ذات الأولوية ؟
- ما هي الأهداف من وراء تبني هذا النموذج التنموي الجديد ؟

يعتبر كل نموذج تنموي مخططا توجيهيا للسياسات العمومية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية على المستوى المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي، مع الأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات والموارد التي يتعين توظيفها بالطريقة الأكثر نجاعة وفعالية.

وعلى ضوء ما سبق، فإن النموذج التنموي الجديد يجب أن يشكل مشروعا هيكليا ومندمجا لمختلف البرامج القطاعية، مراعيا في ذلك التفاوتات المجالية بين مختلف جهات المملكة بشكل يضمن تقليص تلك الاختلالات وجعلها على نفس المستوى التنموي. كما يتعين ترتيب الأولويات بشكل يجعل لتلك البرامج وقع على المعيش اليومي للمواطن من جهة، ومن جهة أخرى تقوية التوازنات الماكرو-اقتصادية للدولة.

إذن على المستوى العملي وإسهاما في النقاش الموسع حول التصورات المتعلقة بالنموذج

التنموي الجديد يمكن عرض بعض المقترحات كالتالي:

على المستوى الاقتصادي:

تعزيز موارد الدولة عبر العمل على توسيع الوعاء الضريبي عوض الزيادة في الضغط الضريبي.

• تقوية مساهمة القطاع البنكي بالدفع بالمنظومة الاقتصادية عبر تبسيط آليات ولوج المقاولات للقروض البنكية.

• الرفع من تنافسية المقاولات المغربية عبر تمكينها من الإمكانيات والموارد الضرورية للعمل على تحسين جودة منتوجها مما سيمكنها من الانفتاح على أسواق جديدة.

• النهوض بالقطاع الفلاحي و ذلك عن طريق التشجيع على عصرنة القطاع وتغيير نظام الاستغلال عبر خلق تجمعات فلاحية كبرى سيكون من تداعياتها تخفيض كلفة الإنتاج، وبالتالي الرفع من القيمة المضافة للقطاع، والإسهام بشكل أكبر في الناتج الداخلي الخام.

• الحد من سياسة الريع في بعض القطاعات كالصيد في أعالي البحار ومقالع الرمال، و فتحها في وجه جميع المستثمرين عبر تبني نظام دفاتر التحملات، مما سيدر على خزينة الدولة مبالغ مهمة.

• العمل على استقطاب مستثمرين أجانب حاملين لمشاريع ذات قيمة مضافة مرتفعة.

• تفعيل تنزيل ورش الجهوية الموسعة بطريقة تجعل منه رافعة للتنمية من خلال التركيز على تمييز الموارد التي تتوفر عليها كل جهة، وتقوية التفاعل بين الجهات بشكل يحد من التفاوتات المجالية بين مختلف مناطق المملكة.

• تنمية البنيات التحتية من طرق سيارة في المغرب وخطوط سككية تربط بين مختلف مناطق المغرب حتى تشكل محفزا قويا للرفع من الدينامية التجارية وكذا تعزيز دور المغرب باعتباره بوابة إفريقية وخط الوصل بين دول الشمال والجنوب.

• تنمية القطاع السياحي عبر الترويج لوجهات جديدة وخلق فضاءات سياحية متكاملة تستجيب للمعايير الدولية لمتطلبات السياح.

على المستوى الاجتماعي:

قطاع التعليم

• تغيير البرامج التربوية بشكل يجعل من المناهج الدراسية أكثر تخصصا ومن الفضاء التربوي أرضية لروح المبادرة لدى التلاميذ والطلبة وكسب مهارات فردية تسهل اندماجهم.

• العمل على تقوية البحث العلمي داخل المؤسسات الجامعية عبر الرفع من الميزانية المخصصة للجامعات.

• خلق شراكات بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص من أجل ملائمة البرامج التكوينية مع متطلبات سوق الشغل.

• اعتماد التكنولوجيات الحديثة في المنظومة التربوية، وجعل الأقسام الدراسية مكانا للتفاعل بين الأستاذ و التلميذ.

• وضع استراتيجية وطنية متكاملة لمحاربة الهدر المدرسي خصوصا في المجال القروي.

في الصحة :

• عصرنة المستشفيات الجامعية عبر الزيادة من طاقتها الاستيعابية، وتزويدها بالموارد البشرية واللوجستيكية للاضطلاع بدورها الكامل في توفير الخدمات الاستشفائية ذات جودة عالية لكافة المواطنين.

• خلق أقطاب صحية متخصصة في علاج بعض الأمراض ذات التكلفة العالية كالسرطان والقصور الكلوي.

• توسيع قائمة الخدمات الطبية المقدمة على المستوى المحلي كمستوصفات القرب.

• إصلاح الاختلالات التي يعرفها نظام الرميد.

• الانفتاح على التجارب الأجنبية الرائدة في المجال الصحي و تبادل الخبرات بين المغرب و باقي الدول.

• تقوية المنظومة الصحية بشكل يجعل منها قادرة على التعامل مع كل ظرفية استثنائية على غرار جائحة كورونا و امتصاص الضغط الذي قد تعرفه المؤسسات الاستشفائية.

على مستوى السكن:

• تظافر جهود جميع المتدخلين من أجل محاربة السكن الغير اللائق.

• الرفع من جودة الوحدات السكنية التي تدخل في إطار عروض السكن الاقتصادي و الاجتماعي.

• تحسين مخططات التهيئة بالنسبة للمدن الجديدة لتشمل جميع المرافق الحيوية عوض الاقتصار على تشييد بنايات سكنية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات السكنية.

• تسهيل ولوج الأسر للقروض البنكية من أجل اقتناء مسكن لها عبر تقوية موارد صندوق الضمان المركزي.

• تعبئة الملك الخاص للدولة فيما يخص الأراضي الغير مبنية، و تقوية المنعشين العقاريين بأثمنة تفضيلية في إطار الشراكة من أجل توفير السكن بأثمنة معقولة تناسب دخل الأسر خصوصا من الطبقة الوسطى.

على مستوى الشغل:

• وضع استراتيجية متكاملة فيما يخص تكوين ومواكبة حاملي الشواهد وتسهيل إدماجهم في سوق الشغل.

• تشجيع المبادرات الفردية لحاملي المشاريع عبر تقديم الدعم و منحهم الأفضلية في الولوج إلى الصفقات العمومية مع تقديم تحفيزات ضريبية أكبر لهذه الفئة من الشركات.

• النهوض بالدور الذي تلعبه مفتشية الشغل في مراقبة ظروف العمل عبر تزويدهم بالموارد المادية و البشرية اللازمة للاطلاع بدورها الكامل في أحسن الظروف.

• تصنيف المقاولات حسب احترامها لقوانين الشغل وظروف العمل وجعله معيارا للولوج إلى الصفقات والطلبيات العمومية.

على المستوى المؤسساتي:

• إصلاح شامل للمؤسسات العمومية وتشريع رقمنة الخدمات الإدارية.

• التنزيل الفعلي لإجراءات تبسيط المساطر الإدارية على أرض الواقع.

• تعزيز الثقة العمومية بشكل مبسط وخلق نظام إلكتروني لتتبع مآل الشكايات والتظلمات.

• تعديل القانون المنظم للأحزاب و النقابات بشكل يجعل منها قادرة على القيام بدورها الكامل في استقطاب الشباب و تأطير المواطنين من أجل المساهمة في تجويد السياسات العمومية والحد من العزوف السياسي.

• ترسيم الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية عبر خلق مؤسسة دستورية تهتم بالنهوض بالعمل الجمعوي وتعزيز دوره الاقتراحي تفعيلا لمقتضيات دستور 2011.

• وضع أنظمة لتقييم البرامج وتسطير الأهداف مع تقويم كل الاختلالات دون انتظار انتهاء الولايات الحكومية.

• تفعيل استراتيجية وطنية لمحاربة الرشوة تنبني على القرب، وذلك عبر خلق مصالح إدارية على مستوى جميع المؤسسات العمومية تعنى بتتبع كل شكاية تتعلق بشبهة طلب الرشوة وترتيب الآثار القانونية إذا ما أثبت ذلك.

• تسريع تنزيل ورش الجهوية الموسعة باعتباره ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

• توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع المواطنين من الفئات الهشة وذلك من خلال الاعتماد على معايير موضوعية، وخلق آليات تبادل المعلومات بين مختلف الإدارات للاستهداف الأمثل للمستفيدين.

• تقوية دور المعارضة داخل البرلمان من أجل مراقبة العمل الحكومي.

• تعزيز الدور الرقابي للمجلس الأعلى للحسابات في افتحاص و مراقبة المؤسسات العمومية.

• تبني مقاربة النوع في السياسات العمومية الحيوية في أفق المساواة بينها وبين الرجل.

تبقى إذن هذه بعض المقترحات التي من شأنها تعزيز خلق دولة قوية تضمن الرخاء لمواطنيها وللأجيال القادمة، إلا أن تفعيلها يبقى رهينا بتوفر الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح، وكذا تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة والعمل بنكران للذات تحت شعارنا الخالد: الله الوطن الملك.

نموذج تنموي لتجاوز أعطاب الماضي واستثمار منجزات الحاضر

غدي زكرياء

أبانت تقارير المنظمات الدولية أن المغرب لازال يسجل تراجعا ملحوظا رغم الجهود التي ما فتئت تبذلها المملكة المغربية لسد الخصاص على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن في ظل مناخ معولم يضع قوالب جاهزة ومعايير معتمدة للقول بمدى تحقق مجتمع الكرامة وهو ما ظهر معه وبالملموس أن النموذج التنموي المنتهج بالمغرب أصبح غير ذي فاعلية لتحقيق شروط ومتطلبات المرحلة الراهنة وهو ما حدى بالقائمين على الشأن العام تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الإسراع في تشكيل لجنة متعددة المشارب والتكوينات تضع ضمن أولوياتها صياغة نموذج تنموي جديد يتجاوب مع متطلبات المرحلة الحالية ويرقى بالآمال المستقبلية للفئات العريضة من الشعب المغربي حيث عكفت هذه اللجنة منذ إحداثها على الالتقاء والتشاور مع مختلف مكونات المجتمع المغربي والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين والمجتمع المدني مع عدم إغفال الساكنة السجنية حرصا منها على صياغة نموذج تنموي يستوعب الجميع ويحقق مجتمع المساواة وتكافؤ الفرص وهو ما مكنني باعتباري أنتمي إلى هذه الفئة من التقدم بتصورات واقتراحات ربما قد تساهم في وضع الخطوط العريضة للمشروع التنموي وسأحاول ملامسة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحقوقية باعتبارها الروافد التي تصب في مجتمع العدالة والكرامة وتحقيق بلد الحقوق والحريات الجماعية والفردية من خلال ما يلي:

• تعميم التعليم داخل المجالين الحضري والقروي ومحاربة الهدر المدرسي وإجبارية التعليم حتى مستوى الثالثة ثانوي مع تشجيع ودعم البحث العلمي داخل الجامعات وتخصيص ميزانية مالية هامة لهذا المجال ووضع دعامات كافية لإنجاح التعليم عن بعد وفتح الجامعات أمام المهتمين بالبحث العلمي وكذا التكوين المستمر للأطر العاملة في المجال وربط التكوينات والتخصصات بسوق الشغل.

• التعريف بالموروث الثقافي للأمة مع إعادة إحيائه والعمل على إغناء التنوع الثقافي وجعله رافعة للتنمية مع العمل على توسيع حرية الرأي والتعبير عبر مختلف المنابر.

• تكريس ثقافة حقوق الإنسان كثقافة وممارسة.

• العمل على تسريع المشاريع الاقتصادية التي أشرف على تدشينها ملك البلاد.

• التوزيع العادل للثروة سواء على المستوى الفردي او المجالي مع إعادة النظر في الموروث العقاري عن فترة الاستعمار خصوصا في موضوع الأراضي وتقسيماتها كأراضي الجموع والكيش أو الأراضي السلالية وتطبيق مبدأ المساواة عبر تمكين فئة النساء من الإرث.

• إشكالية الولوج إلى التمويل ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة لمحاربة العطالة داخل صفوف الشباب مع العمل على تسريع نظام الإدارة الإلكترونية لتسهيل الحصول على التراخيص وكذا محاربة البيروقراطية.

• تشجيع آليات التسويق الداخلي والخارجي وتجويد الإنتاج لتخفيف العجز المسجل على مستوى الميزان التجاري للدولة والتركيز على تحقيق الإكتفاء الذاتي على المستوى الطاقي وتشجيع الطاقات البديلة والنظيفة مع إعادة النظر في الترسانة التشريعية المتعلقة بالاستيراد والتصديروذلك تماشيا مع الفصل 71 من دستور المملكة الذي جعلها تدخل في خانة المجال التشريعي للمملكة.

• العمل على تسريع تعويم العملة لزيادة كثافة الصادرات.

• إصلاح المنظومة الضريبية والعمل على إقرار التصالح الملزم مع الإدارة الضريبية مع تسريع تنزيل الإدارة الإلكترونية للوقوف في وجه التهرب الضريبي وتهريب الأموال إلى الخارج مع إعطاء ضمانات كافية لإرجاعها.

• القطع مع الريع الاقتصادي وسياسة المأذونيات والمقالع مع إعمال مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين.

• الحد من الاحتكار الاقتصادي لبعض الفئات والعائلات والرفع من سلطات مجلس المنافسة مع تفعيل تقاريره.

• تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة والعمل على تفعيل مبدأ الاستحقاق وتكافؤ الفرص داخل الإدارات المغربية.

• تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات وانفتاحه على جسم النيابة العامة قصد تحريك المتابعات التأديبية في حق المتورطين في قضايا المال العام.

• تسريع تنزيل الجهوية الموسعة وتفعيل المركزية واللامركز وإعمال ميزانية البرامج والأهداف.

• تسريع إنزال استقلالية القضاء عن باقي السلط.

• إصلاح المنظومة القضائية مع تفعيل قانون العقوبات البديلة.

• التسريع بالمصادقة على مشروع القانون الجنائي الذي ظل حبيس المادة المتعلقة بالإثراء الغير المشروع.

• ضمان حق المحاكمة العادلة.

باعتباري أحد مكونات الساكنة السجنية بالمغرب من أجل تحقيق مجتمع الكرامة الذي يصبو إليه الجميع فإنه يجب:

• العمل على تحويل السجين من معال إلى عائل ومنتج أثناء فترة العقوبة.

• تحويل السجون من حصن سالب للحرية إلى أوراش عمل منتجة ومساهمة في الاقتصاد الوطني.

• إحداث مكتبات داخل الأحياء وفتحها في وجه النزلاء طيلة أيام الأسبوع لتوسيع قاعدة المثقفين في صفوفهم.

• تفعيل تجربة برنامج مصالحة مع سجناء الحق العام مع توفير مجموعة من الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين لتأهيل هذه الفئة حسب برامج محكمة للمواكبة السلوكية والنفسية للنزلاء.

• تكافؤ الفرص من أجل الاستفادة من العفو الملكي السامي شريطة التميز بحسن السيرة والسلوك مع الانخراط في البرامج التربوية داخل المؤسسة.

• تسهيل مسطرة الحصول على رد الاعتبار بعد انقضاء العقوبة.

• تفعيل اتفاقية نيلسون مانديلا الدولية لسنة 1984 من أجل تحسين ظروف الاشتغال بالنسبة لموظفي وأطر المؤسسات السجنية وتحقيق المعايير المعمول بها دوليا أي موظف لكل 6 سجناء.

• تحسين وضعية موظفي المؤسسات السجنية حتى لا يكونوا عرضة للإغراءات.

• إعادة النظر في المدة الزمنية الخاصة بالفسحة الصباحية والمسائية.

• تنزيل برامج خاصة بجمعيات المجتمع المدني من أجل المساهمة في إعادة انخراط النزلاء في المجتمع كجسم فاعل لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

• تحديد مواعيد الزيارة عن بعد وكذا في حالة إلغائها إخبار عائلات النزلاء بالطرق الرقمية لتفادي مشقة التنقل.

• تفعيل التقاضي عن بعد لتفادي التنقل إلى المحاكم خصوصا مع النقص المسجل على مستوى الموارد البشرية.

• إعادة النظر في برامج إعادة الإدماج وتخصيص اعتمادات مالية ضخمة لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء وفتح المجال أمام فعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تتبع عائلات النزلاء خلال فترات العقوبة.

• إحداث دور منتصف الطريق خصوصا للمفرج عنهم من المدد الطويلة.

• خلق فرص ترفيه لنزلاء المؤسسات السجنية عبر تنظيم برامج ثقافية وأنشطة فنية ورياضية.

مغرب الغد و مسألة العدالة المجالية

حاسني محمد

في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرفها كل أطياف المجتمع المغربي تم اعتماد الجهوية المتقدمة كإطار عام من أجل تحقيق العدالة المجالية من خلال آليات خلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي توزيع عادل لخيرات التنمية بين كل جهات المملكة. كما جاء في الرسالة الملكية إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمنتدى كرانس مونتانا التي احتضنتها الداخلة في مارس2018.

« إن الجهوية المتقدمة ليست مجرد تدبير ترابي أو إداري، بل هي تجسيد فعلي لإرادة قوية على تجديد بنيات الدولة وتحديثها، بما يضمن توطيد دعائم التنمية المندمجة لمجالاتنا الترابية، ومن ثمة تجميع طاقات كافة الفاعلين حول مشروع ينخرط فيه الجميع »

فقد جرى اختيار الجهوية المتقدمة لتكوين أساس النموذج التنموي الاقتصادي المغربي وعند تحليلنا للواقع و معرفة مدى بلوغ الأهداف المتوخاة من تقسيم المغرب إلى جهات يتضح جليا أن الجزء الأكبر من التنمية المستدامة كما كان يراد لها أن تتحقق لم تصل إلى العدالة الاجتماعية بل زادت الفوارق وشهد نسق السلم الاجتماعي مجموعة من الأزمات مما دفع إلى ضرورة إعادة النظر في ركائز خلق التنمية وبلورة رؤيا شمولية جديدة تمكن من إعطاء نفس جديد للتنمية من أجل تجاوز مكامن الضعف في تلبية الحاجيات ذات البعد المجالي الذي يجب أن يرتكز بالضرورة على العدالة المجالية والترابية.

لكن لماذا عجز النموذج التنموي الحالي في تحقيق التنمية المجالية المستدامة؟ وهل هناك بديل عن النموذج التنموي الحالي يمكن اعتماده من أجل تجاوز الازمات؟ وكيف يمكن لهذا النموذج التنموي أن يرسي المبادئ الأساسية للدستور

من خلال إقرار ربط المسؤولية بالمحاسبة لإعادة الثقة بين المؤسسات ومختلف مكونات المجتمع المغربي؟

ايجابيات النموذج التنموي و سلبياته

استطاع المغرب في السنوات الأخيرة مضاعفة حجم الاقتصاد الوطني بفضل إنجازه لمجموعة من الأوراش تتعلق بالبنيات التحتية وإنشاء مشاريع كبرى، و بهذا تم تحقيق قفزة نوعية في النمو الاقتصادي بداية الألفية الثالثة امتدت إلى غاية 2008 حيث عرف العالم آنذاك أزمة اقتصادية كان لها التأثير المباشر على الاقتصاد الوطني باعتباره اقتصادا تابعا فكان لزاما أن يتم التفكير في إدخال إصلاحات على النموذج التنموي الذي اعتمد فيه بنسبة كبيرة جدا على الاستهلاك حيث نشطت القروض البنكية لمختلف الأسر المغربية والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الخزينة العامة للمملكة مما جعل **الملك محمد السادس** في خطابه الافتتاحي للدورة التشريعية لشهر اكتوبر2017 يكشف على أن النموذج التنموي غير قادر على الاستجابة للحاجيات الملحة و المتزايدة للمواطنين و غير قادر على الحد من الفوارق بين مختلف فئات المغاربة و التفاوتات المجالية و على تحقيق العدالة الاجتماعية.

لكن ما يعاب على النموذج التنموي في ظل الجهوية المتقدمة أنه لم يأخذ بعين الاعتبار البعد المجالي من أجل تحقيق عدالة مجالية للتنمية بكل مستوياتها الاقتصادية الاجتماعية البشرية وتقييم عادل لآليات خلق الثروة بين كل جهات المملكة وتوزيع ثمار التنمية بين الجهات الغنية والفقيرة وهذا ما أدى في النهاية إلى انعدام الموازنة بين التنمية الاقتصادية وضرورات التنمية الاجتماعية ومن هنا نطرح الأسئلة التالية: كيف يمكن وضع بديل لهذا النموذج التنموي الذي اتسم بالهشاشة الاجتماعية؟ وماهي

الأطراف المؤهلة للمشاركة في صياغته؟ وكيف يمكن أن تصبح الجهوية المتقدمة سببا في نجاح النموذج التنموي؟

النموذج التنموي الجديد ورهانات المستقبل

إن النموذج التنموي الجديد لا يمكنه أن يشكل قطيعة مع سابقيه بل هو امتداد للتوجهات الكبرى للإصلاحات التي تم إقرارها. وما يميز هذا النموذج هو إدخال البعد الاجتماعي كأساس لتحقيق التنمية بكاملها مما جعل المواطن المغربي في صلب عملية التنمية واعتباره هو الأساس في كل القطاعات أي التعليم والصحة وما إلى ذلك وهذا ما جاء في الخطاب السامي للذكرى العشرين لعيد العرش المجيد، حيث أن الهيئة الاستشارية التي ستقوم بصياغة المضامين الأساسية للنموذج التنموي الجديد يجب أن تتكون من مختلف أطياف المجتمع المغربي أحزابا ونقابات وغرفا مهنية وجمعيات ومواطنين كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي في تقليص الفوارق بين الجهات بهدف تحقيق النمو الاقتصادي في ظرف وجيز وإيجاد ميكانيزمات جديدة لخلق الثروة وتوزيعها بين الجهات بشكل عادل.

من الأهمية هنا الحرص على إشراك كل الكفاءات الوطنية ذات تعليم عال وتجربة مجالية، باعتبارها من أهم المرتكزات القادرة على إقرار نظرة شمولية لخلق شروط إنجاز المشاريع اللآزمة من أجل إنجاح النموذج التنموي الجديد وبتوفير عقليات جديدة قادرة على تجاوز كل الأخطاء ومسايرة التطور الاقتصادي الوطني والعالمي الذي لا يتوقف عن النمو وتوفير الوسائل الكفيلة بإيجاد آليات التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية وإقرار مبدأ الحكامة التدبيرية وعدم اغفال مساهمة المواطن المغربي في تنمية البلاد.

إن الاعتبارات المستجدة والطارئة المتمثلة في الضيف الثقيل الذي يجتاح كل أنحاء العالم ولم يستثن وطننا الحبيب وهو فيروس كورونا المستجد والذي لولا ألطاف الله ولرؤيا السديدة لملك البلاد الذي تدخل بحزم وصرامة ليضع صحة مواطنيه ورعاياه أولى الأولويات. وقد أعطى ذلك درسا بأن إشراك الكفاءات ومختلف هيئات المجتمع المدني سواء في صياغة النموذج التنموي الجديد الذي يشمل النظرة الاستشرافية أو في التصدي للأزمة الوبائية ضمانة مهمة في خلق مناخ دفع إيجابي لكل فعاليات المجتمع.

النموذج التنموي الجديد :
الآفاق المستقبلية وأوراش التنمية

مصطفى القضاوي

يلعب تأطير القطاع غير المهيكل دورا هاما في تعزيز قيم المواطنة التي تشكل حجر الزاوية في تحقيق التنمية على جميع المستويات باعتبارها المحرك الذي يتحكم في التسريع بتنزيل مقتضيات التنمية كالإنتاج وخلق الثروة وتعزيز التنافسية الاقتصادية والتقليل من الفوارق الاجتماعية والمجالية، الأمر الذي يتطلب تشجيع فعاليات المجتمع المدني بتسهيل المساطر القانونية لإنشاء الجمعيات المهتمة بهذا الشأن وتحفيزها بالاستفادة من الفضاءات الثقافية ودور الشباب للقيام بدور التوعية والتحسيس من خلال أنشطة فنية ورياضية وثقافية بالاعتماد على شروط الانخراط في مشاريع تنموية هادفة للمنخرطين.

ويحيلنا هذا الأمر على ضرورة تأسيس نوادي للمجتمع المدني في المجالين الحضري و القروي تقدم أنشطة بمضامين قائمة على أساس تحقيق غرض الهيكلة للعاملين في القطاع غير المهيكل الذي يشكل الشطر الكبير للاقتصاد الوطني وتقديم خدمات موازية يستفيد منها المنخرطون كوضع فضاءاتها رهن الاستفادة للمقاول الذاتي والمقاول الصغير في عرض منتجاتهم وكذا الاستفادة منها في المناسبات العائلية لإعطاء الدينامية بالتدابير الإجرائية لتنزيل المبادرات النابعة عنها وفق مقتضيات النموذج التنموي بوضع التعاون الرابط بين المؤسسات والنوادي القائم على تحقيق أكبر قدر من المصلحة الدافعة لعجلة التنمية لما تقدمه النوادي من خدمات اجتماعية على شكل تطوعي وتمكينها من آلية الرقابة في المجتمع مقابل إمكانية الترافع عن المواطنين الذين يعانون من الاختلالات التي قد تشوب الحكامة للمؤسسات المحلية، بعد رفع الإشعارات و التوضيحات في شأن تظلماتهم.

ويعزى للمؤسسات العمومية مهمة وضع خرائط استثمارية تقنية حيوية للاستخدام في الإنتاج الصناعي والزراعي والأمن المائي لإعتبار الإنتاج الفلاحي وما يشكله من عصب للاقتصاد الوطني مع ترجمة تلك الخرائط إلى مشاريع إنتاجية محددة بها مختلف مؤشرات الجدوى الاقتصادي.

ووعيا منها بدور المعرفة في تحقيق الاكتفاء الذاتي واستهلاك المنتوج الوطني وتطويعها لمسايرة التطور والنهضة، تعمل الدولة على وضع خطط و استراتيجيات لتجنيب المجتمع تداعيات الظواهر العالمية التي يموج بها عصرنا الحالي ووقايته من شرورها المتمثلة في الهيمنة الاقتصادية والثقافية وطمس الهوية ومسخ الشخصية الوطنية.

إن هذه الجائحة التي أصابت المغرب على غرار باقي دول المعمور أبرزت الضرورة الملحة لامتلاك القدرة على صياغة البرامج المعلوماتية وفك رموز الجينات أي امتلاك المعرفة في جميع الفروع والتخصصات رغم الفوارق في مجال الهندسة الوراثية المحتكرة في الدول الصناعية الكبرى التي يمكن أن تكون خطرا محدقا بنا لو أسيء استخدامها وهذا يدفع إلى المطالبة بضرورة امتلاك رؤية مستقبلية في مجال الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية من أجل وضع منهجية مغربية لأخلاقيات الهندسة الوراثية من أجل الإعمار وترقية الحياة على أرض المغرب.

وبعد التطور الملموس والأوراش الكبرى التي أعطيت انطلاقاتها الفعلية إلا أننا يحذونا التطلع إلى معاينة بنية تحتية من الطريق السيار على طول ساحل المغرب ببحريه إلى جانب قطار فائق السرعة والطرق السيارة للأقاليم الداخلية والجنوب الشرقي تربطها بالموانئ وسفن مغربية لنقل السلع للإنتاج والرفع من مقدار الصادرات وتنوعها على مختلف الأسواق الدولية بما يعود على المغرب بالعملة الصعبة وإنتاج الحديد والصلب.

■

Le Maroc de demain

Hajar Al Moukadam

Entre 2000 et 2020, l'image du Maroc a complètement changé à travers le monde. Alors qu'il était un simple pays d'Afrique parmi tant d'autres, le Maroc d'aujourd'hui est considéré comme une puissance africaine. Outre son positionnement stratégique et son ouverture sur l'océan Atlantique et la mer Méditerranée, le Maroc a su investir les richesses de ses terres et l'ouverture d'esprit de ses habitants pour aller de l'avant. Malgré cela, le Maroc est officiellement toujours un pays en voie de développement, et même si les efforts fournis sont considérables, on a encore du chemin à faire que ce soit sur le plan économique, social, ou même politique.

Commençant par l'économie, notre pays si cher à nos cœurs a certes développé son économie sur les deux dernières décennies, mais il reste des efforts à faire, et plus des investissements auront lieu au Maroc plus il y aura d'emplois et donc moins de chômage, les Marocains sont loin d'être des fainéants, et la preuve sont les Marocains résidents à l'étranger et qui travaillent d'arrache-pied sans se plaindre dans leurs pays d'accueil et même si leur pays natal leur est cher, le manque d'efforts de travail ne leur permet pas d'y retourner pour s'y installer, et par conséquent ils préfèrent rester finalement à l'étranger et revenir au Maroc quand ils ont le mal du pays ou une fois arrivés à l'âge de la retraite, et ceci est vraiment désolant.

D'un point de vue social, les disparités sociales font barrage et n'aident pas à sécuriser l'avenir des plus démunis, le SMIG est à peine suffisant pour payer un loyer, et il faudra revoir les conditions requises pour octroyer la sécurité sociale aux citoyens marocains, car la sécurité sociale devrait être le droit de tout un chacun, et pourquoi ne pas prendre exemple sur les pays développés et permettre aux hôpitaux publics de fournir des IRM, radiographiques et scanners couverts totalement par la sécurité sociale et sans rendez-vous.

Politiquement parlant, le Maroc devra encourager les jeunes à s'y invertir et à y introduire de nouvelles idées, des idées fraîches et déterminantes. Les temps changent, (phrase supprimée) alors il est temps d'arrêter de voir les jeunes comme des irresponsables, insouciants et incapables, et pour cela, il va falloir leur faire confiance et leur donner une chance.

La voie qu'a pris le Maroc est très encourageante, mais il ne faudra surtout pas ralentir la cadence. Les pays développés continuent à se développer, alors nous devons aller de l'avant et fournir deux fois plus d'efforts pour peser encore plus lourd sur la balance et être l'exemple à suivre en Afrique, et parce qu'à la fin, on ne récolte que ce que l'on sème.

La jeunesse d'aujourd'hui et le Maroc de demain

Fatima Zahra Hamamm

Notre royaume est l'un des plus beaux pays du monde, une perle dont chaque jeune de notre société doit prendre soin, quelles que soient ses conditions par son amour, sa volonté et sa citoyenneté. De même le royaume a considérablement contribué à faciliter la participation des jeunes pour construire le Maroc de demain mais (quelques mots supprimés) dans tous les discours, le mot « Jeunesses » est abordé d'une façon générale. Il serait plus judicieux de préciser de quelle jeunesse il s'agit ? Urbaine ? Rurale ? Éduquée ? Vulnérable ? Au chômage ?...

La femme marocaine, une parmi ces jeunes, et cette femme fait de la solidarité sociale une priorité absolue. Elle est moderne et ouverte sur le monde, son quotidien est très actif entre la représentation de son pays dans les domaines sociaux et de bienfaisance et l'éducation exemplaire qu'elle veille à donner à ses enfants.

On ne doit surtout pas oublier que la femme marocaine incarne une nouvelle image de la femme arabe, elle marque un changement de la société civile marocaine, l'espace accordé au gendre féminin et de plus en plus investi par de brillantes et talentueuses femmes marocaines.

Mais il faut avouer que même la jeunesse derrière les grilles a le droit de contribuer et spécialement les femmes détenues, malgré tout leur chagrin elles font de leur mieux et continuent à se battre pour s'imposer un peu plus.

La plupart des femmes proposent d'activer la coopération, avoir un suivie suivi quotidien par le conseil national des droits de l'homme , avoir une collaboration avec le ministère de la solidarité de la famille et de développement social et avoir des rencontres quotidiennes avec des sociologues.

À la fin je tiens à penser aux femmes détenues accompagnées par leurs enfants et je demande qu'on leur donne beaucoup plus d'importance, non seulement à elles, mais leurs petits également.

« On ne peut pas gagner les défis du développement si on n'a pas le capital humain qui pourra le gérer ».

En dernier lieu et non le moindre, revoir le système à travers des démarches logiques et non sécuritaires et dépasser tout esprit de coercition pour un esprit de réintégration, privilégier les mesures alternatives et en faisant tout pour préserver les droits d'autrui et enraciner encore plus l'état de droit dans le pays.

Aussi, si on réussit l'éducation par le patriotisme et de l'éthique dans un climat de prospérité économique, l'environnement social sera plus propice, il y aura de moins en moins des problèmes de justice et de délinquances, les brebis galeuses seront plus faciles à gérer car peu, donc maîtrisables et le droit aura plus d'écho et de poids.

Toutes ces prérogatives imbriquées induiront sans équivoque à une culture de performance dans tous les domaines et par voie de conséquence une meilleure couverture médicale, une meilleure couverture sociale, un épanouissement de l'humain, une prise de conscience écologique, un peuple en perpétuelle création, l'exception sportive, bref, une vraie conscience collective.

Le Souverain a annoncé lors de son discours Royal : « L'enjeu est ainsi de rebâtir une économie forte et compétitive encourageant l'initiative privée, en lançant de nouveaux programmes d'investissement productifs et en créant de nouvelles opportunités d'emploi. Dans la même perspective, il convient de renforcer l'efficacité des institutions et de faire évoluer les mentalités des responsables ».

En effet, il faut dire que la construction d'une nation passe inexorablement par des réformes audacieuses et grâce à la cohésion du roi et de son peuple, l'exception marocaine sera toujours dans l'ordre du jour.

Notre Roi visionnaire a lancé ce chantier pour que le MAROC se place au diapason des nations avancées et derrière sa bannière, on ne pourra que transcender les difficultés à venir afin d'arriver aux résultats escomptés.

4. La condition pour des résultats efficaces et efficients est de traiter ces trois éléments comme un seul corps et actionner toutes les volontés vers une mobilisation générale. Toute la population doit se responsabiliser pour le même essor et faire appel à l'esprit patriote pour faire adhérer le maximum de la population expliquant la volonté inébranlable d'arriver à des objectifs clairs (l'exemple de la route de l'unité, la marche verte, la crise sanitaire du Virus covid19) est un flagrant exemple que le marocain adhère aux messages clairs quand l'enjeu est important.

Pour commencer, pour toute intégration de ce nouveau modèle de développement de la part de la population, il faudrait créer les moyens nécessaires et un environnement de richesse, rebâtir une économie forte et ultra-compétitive, lançant de nouveaux programmes d'investissement , se donner des objectifs très pratiques s'ouvrant aux différentes économies du monde, benchmarker les meilleurs tout en gardant notre spécificité nationale « zone de libre-échange, créer l'économie de région, créer des échanges d'expériences entre les entreprises marocaines et internationales, injecter de la liquidité par le biais du système financier , créer un climat de confiance dans le monde des affaires ....etc».

Oser serait le maître mot pour une économie dynamique et novatrice mettant le focus sur des grappes donnant le maximum de la valeur ajoutée et se libérer d'une économie sclérosée, et archaïque, nonobstant, avoir des conditions économiques favorables n'est nullement suffisant car l'élément humain est central, en effet, comment peut-on créer, imaginer, bien travailler, se surpasser ou gérer si l'humain est défaillant ?

Ainsi, la refonte du système éducatif pour créer des élites et des têtes bien faites, capables de performance et de gestion de crise avec une intégrité et une sincérité patriotique est le point d'ancrage liant tous les besoins connexes. Pour cela, revoir le budget de l'éducation nationale d'une manière radicale faisant des professeurs des stars et des étudiants des énergies sans fin est une fin en soi.

Aujourd'hui, le Maroc souffre chroniquement d'un système éducatif très défaillant, du primaire à l'université, le système doit intégrer l'éthique et l'apprentissage dans un esprit d'analyse avec une ouverture sur les langues, les autres cultures et viser à améliorer l'esprit et le rendre autonome et novateur.

Grâce à cet effort le Maroc va pouvoir emboîter le pas à une génération d'hommes et de femmes prêts à gérer des entreprises, des administrations avec un sens des valeurs, une démarche logique et créatrice loin de toute éducation scolastique.

Le nouveau modèle de développement

Hosni Skali Abdelsalam

Le guide de la nation le Roi Mohammed VI a dit lors de son discours adressé au peuple : « plutôt que de s'inscrire dans une logique de rupture avec le passé il s'agit de poser un nouveau jalon dans notre processus de développement. Il importe avant toute chose de faire preuve d'audace, d'esprit d'initiative, d'un sens élevé des responsabilités lors de la mise en œuvre des conclusions judicieuses et des recommandations pertinentes qui seront adoptées, seraient –elles difficiles ou coûteuses ».

Ainsi, le visage du Maroc de demain est en train de prendre forme à travers les orientations du souverain appelant à une mobilisation générale afin de concevoir une nouvelle vision stratégique semant les ingrédients pour aller de l'avant.

Le projet fédérateur « made in Morocco » englobe les compétences du pays pour pouvoir diagnostiquer les dysfonctionnements, faire un constat afin de pouvoir tracer les pistes et esquisser un nouveau modèle de développement.

Pour cela, il faudrait revoir les questions suivantes :

- Quelle vision stratégique concorde avec le cap vers lequel nous voulons aller ?
- Quelles sont les chantiers à prioriser ?
- Quelles sont les réformes économiques et sociales à établir ?

Il va sans dire qu'aujourd'hui l'ancien modèle de développement est arrivé à bout de souffle malgré les différentes performances réalisées depuis l'indépendance du MAROC, ceci en termes de : « l'infrastructure du pays, les institutions démocratiques, l'augmentation du PIB, l'amélioration du niveau de vie, les droits de l'HOMME, le projet titanesque de l'INDH, la couverture médicale généralisée, etc.».

En effet, les différentes mutations mondiales métamorphosent d'une manière continue les paramètres intrinsèques au pays et augmentent par ce fait les

difficultés d'adaptation et d'acclimatation par rapport au paysage mondial, ceci explique la nécessité de mettre sur la table le débat de la refonte du modèle existant et rend impératif une rétrospection du futur, et enfin, satisfaire les besoins propres du pays.

Par ailleurs, pour pouvoir pallier les différentes lacunes et manquements, le projet ne doit pas être seulement un projet social, il doit porter des réponses claires sur la création de richesses économiques, la réforme de l'humain ainsi que la gestion des différentes institutions ce qui représente aussi bien le moteur et le catalyseur à l'échelle du pays.

Ce projet doit trouver des solutions inédites sur les grands maux de la société, pour cela une démarche « leap frog » est nécessaire afin de sauter les étapes classiques et de créer des chemins de traverse pour un développent en grand V.

« Zipper le temps » peut nous faire gagner plusieurs décennies de dur labour.

Par ce fait, le maillon fort pour esquiver les étapes est « de créer de la richesse » dans un environnement prêt à l'absorber, le nourrir et le développer, avec la synergie de trois éléments, toutes les prérogatives pour l'épanouissement d'un pays verront le jour avec une facilité déconcertante. La démarche systémique ayant pour tête de lance ces trois volets auront un impact direct sur tous les axes stratégiques et fondamentaux sociaux, culturels, droits civils environnementaux... etc.

1. Créer un environnement économique de création de richesses financières et de performance.
2. Provoquer un vrai séisme dans les fondations du système éducatif et rétablir l'esprit patriote et engagé respectant les valeurs humaines et d'éthiques universelles.
3. Revoir le système judiciaire pour le transformer d'un système coercitif à un système de réintégration et d'adhésion tout en préservant les droits d'autrui et l'Etat de droit.

ses préoccupations et l'humanisme, en tant que mouvement, a basé toute sa pensée sur l'homme en lui faisant confiance, en l'instruisant, en lui donnant une éducation complète tant au niveau physique qu'intellectuel. Et c'est là, la même démarche que nous devons adopter. Nous sommes amenés à apprendre à nos forces vives à pêcher et non pas leur donner un poisson chaque jour et comme le disait Montaigne « plutôt la tête bien faite que bien pleine.» Qu'elles- nos forces vives- sachent dire « cultivons notre jardin » comme le voulait Voltaire. Et si Rousseau pense à travers « l'Emile ou de l'éducation » que l'homme est foncièrement bon et que c'est la société qui le corrompt, nous devons agir et immuniser notre homme contre la corruption, les excès et les extrémismes quels qu'ils soient.

Le Maroc de demain devra se réveiller avec un système éducatif adapté aux exigences du marché de l'emploi : l'oisiveté n'est-elle pas la mère de tous les vices ?

Un Maroc de demain compétitif, compétent ne peut exister que si l'on rend la confiance au citoyen en les institutions en place : une école qui forme des compétences, un hôpital qui dispense ses soins à tout le monde, un tribunal équitable ? Ce Maroc n'existerait que si l'on abolit le favoritisme et le clientélisme qui finissent par détruire la foi en l'appartenance et poussent au reniement de l'identité. Pour assurer ce Maroc de demain, il faudrait sans aucun doute, ne marginaliser aucune composante de la société car marginaliser renforcerait le sentiment de l'exclusion et par un rapport de cause à effet, renforcerait le sentiment de frustration et par le même rapport renforcerait le sentiment de la non-appartenance dont les conséquences pourraient être dévastatrices et pour l'individu et pour la société.

Le Maroc de demain ouvrira grande les portes à tous ses enfants expatriés qui y transféreront le savoir, le savoir-être, le savoir-faire et le savoir devenir.

Le Maroc de demain sera encore plus fort avec des partis politiques citoyens, engagés pour la bonne cause et faisant abstraction systématique de leurs ambitions individuelles ou partisanes au profit des ambitions de toute une nation.

Le Maroc de demain devra être leader dans les énergies renouvelables afin d'alléger la facture à l'importation des énergies fossiles et le gain sera mis dans la réalisation de projets qui assureront le développement

durable des populations démunies et réduire ainsi l'écart existant entre les couches sociales et qui pourrait être source de tension dont les conséquences ne seraient guère bonnes.

Le Maroc de demain devra penser autrement et dépasser le fatalisme et le déterminisme sources de léthargie et d'absence de prise d'initiative.

Le Maroc de demain devra s'intégrer dans le monde dans le cadre de la globalisation sans pour autant se départir de ses spécificités éthiques et culturelles.

Un Maroc de demain soucieux des problèmes environnementaux car altérer gravement l'environnement condamnerait irrémédiablement l'homme d'où l'obligation de sensibiliser la population -surtout les enfants- aux risques encourus par une dégradation létale du biotope.

Un Maroc de demain qui ne montrerait pas les mêmes carences manifestées lors de la crise du Covid 19 : un système de santé qui a montré des défaillances tant au niveau des ressources humaines qu'au niveau logistique ou infrastructurel. Une population qui a montré une absence de conscience flagrante et une insouciance navrante vis-à-vis de la pandémie faisant fi des rudiments de la prévention aggravant ainsi la situation. Ce qui nécessite une révision globale des méthodes d'éducation à la citoyenneté engagée loin de toute démagogie à la Machiavel.

Un Maroc de demain dont les cœurs battront à l'unisson pour un leader dont la probité n'est plus à prouver, un leader symbole de l'unité est garant de l'égalité.

Enfin, de derrière les barreaux, il est légitime que mon cœur batte pour mon pays ; je jubile quand il sourit et je souffre le martyre quand il a un caillou dans la chaussure et mon rêve, c'est de me réveiller, demain, avec un Maroc de demain.

À mon réveil : un Maroc de demain

Mostafa-Jamal Moujir

Penser le Maroc de demain, une question anodine en apparence mais qui nécessite, réellement, une mûre réflexion et ainsi, il s'avère que ce n'est point là une sinécure et que pour y répondre, il faudra faire appel à l'objectivité scientifique bien qu'on ne puisse pas se débarrasser totalement de la subjectivité due à une relation affective dictée par l'instinct grégaire et l'attachement indéfectible à cette terre nommée Maroc.

Nonobstant ce, une réflexion autour du sujet est inéluctable afin de contribuer tant soit peu à ce débat collectif et faire germer ne serait-ce que des amorces à d'autres idées plus pertinentes.

Le Maroc de demain est à mon sens, une expression qui, implicitement, signifie une rupture avec le Maroc d'hier et celui d'aujourd'hui. Rupture avec un mode de vie, un mode de pensée et une gouvernance désuets et qui ne répondent plus aux exigences d'un mouvement global prêt à broyer tout état qui ne serait pas capable de s'imposer tant politiquement qu'économiquement ou socialement et le monde, dans sa dynamique du XXI siècle, se délestera des pays dont le modèle de développement est inadéquat.

Dans ce cas, quels atouts pour un Maroc ambitieux ? Quelles sont les ressources nécessaires à une bonne intégration dans un univers de plus en plus globalisant ? Et quelles politiques (économique, sociale...) devront être suivies pour assurer un réveil, demain, sans anicroche ?

De par sa situation géographique, le Maroc offre des attraits majeurs. Proche de l'Europe (14 kms) et constituant un accès fiable au marché africain (des centaines de millions de consommateurs potentiels) le pays draine des investissements étrangers très consistants pouvant contribuer à un essor économique certain à condition, bien sûr, de leur préparer un terrain fiable et non pas friable. Outre cet atout, un

autre point fort, celui d'un pays dont la population est majoritairement jeune et qui a montré une très grande prédisposition à la maîtrise des nouvelles technologies outil nécessaire à l'installation des FMT (Firmes Multinationales) attirées aussi par le coût bas de la main d'œuvre locale. La variété de l'offre économique (touristique, commerciale, industrielle, de service...) est aussi à prendre en considération car tout investisseur trouverait facilement son compte. Un autre atout et non des moindres est la stabilité politique étayée par une paix sociale dont toutes les parties bénéficient de la garantie du roi, le roi de tout le peuple, ouvriers, syndicats et patronat inclus.

A un autre niveau, le Maroc n'est pas un pays à pétrole ou à gaz, mais c'est un pays d'hommes et de femmes confiants en leur terre natale, ambitieux, quoique, souvent, frustrés par certains agissements outrageants mais qui n'arrivent pas à les faire douter. Enfin, si les ressources minières font défaut, le pays peut compter sur d'autres ressources (halieutiques, agricoles, ...) qui le qualifient déjà à être le leader de tout un continent surtout depuis le retour au sein de la communauté africaine en 2017. Cette position lui confère le rôle de pont, de jonction entre un continent développé et un continent dont les manques sont, hélas énormes et ceci, bien sûr, dans une logique de gagnant/ gagnant comme l'a souvent signifié le monarque marocain lors de ses nombreux déplacements dans les pays africains.

Si les signes (atouts et ressources) augurent d'un bon lendemain, faut-il, pour autant, être optimiste à outrance ou plutôt prévoir une stratégie globale, objective, réaliste et réalisable pour assurer un réveil sans surprise désagréable?

La dynamique déclenchée aujourd'hui doit être axée sur l'homme car la marche du Maroc est une sorte de renaissance. Rappelons que la renaissance européenne au XVI siècle a mis l'homme au centre de

Le Maroc de demain

Taib Mohammed Alaoui Douri

« Mon idée est basée sur un modèle de développement économique qui colle à la réalité et l'intérêt de notre pays ».

Notre économie s'est trop longtemps basée sur les grandes entreprises, les grands opérateurs économiques et pourtant la proportion des moyennes et très petites entreprises (TPE et PME) est de 95 % du tissu économique du pays.

Malheureusement les PME et TPE sont tellement écartées du système qu'on pourrait se poser la question sur l'importance que leur accorde l'Etat. Certes avec les circonstances, il y a eu un retard, mais nous sommes quand même bien loin de gagner la bataille.

Ces entreprises supportent les frais plus choisie que les grands groupes, mais le problème s'est pas que dans la tarification désavantagée, mais aussi des ressources humaines mises à leurs dispositions, pourtant le TPME sont le nerf de l'Economie du pays ; avec plus de 200 000 entreprises de cette taille encadrées et non encouragées et qui devraient être une préférence nationale.

Concernant ma vision, premièrement, les entreprises à elles peuvent seules résoudre les problèmes de chômages, d'employabilité et d'investissement.

Deuxièmement, il faudrait concrétiser le partenariat entre les banques, les administrations publiques et les grandes entreprises qui ont été ordonnées par Sa Majesté le Roi.

Troisièmement ; il faudrait élargir la capacité d'investissement de TPE et PME à l'étranger et plus exactement en Afrique.

Puisque les grandes sociétés ont une capacité d'investissement en Afrique qui atteint 100 millions de dirhams sachant que cette somme reste un grand ticket par les TPME et cet-accès reste permis qu'aux grandes entreprises qui utilisent les facilités offertes par la réglementation de l'office des changes ainsi que les secteurs TPME restant très limités.

Il est temps d'inverser la pyramide de notre modèle économique afin de bâtir une base solide et durable pour notre peuple jeune et créateur et une compétitivité économique démocratique. ■

Mon Maroc de demain : un pays de progression et de développement

Doha Mowassine

La société marocaine regorge des sujets, des chômeurs, des débauchés, des rêveurs, des chastes, des opportunistes, des extrémistes, des poètes, des fous, des jeunes et des vieux. Comme toutes les sociétés, sauf qu'au Maroc, il y a toujours la progression dans tous les domaines.

Le Maroc d'hier n'est pas le Maroc d'aujourd'hui et non plus le Maroc de demain, ce dernier est un pays de lumière, de changement, de liberté d'expression, de tolérance ainsi que d'amour, un pays du développement durable grâce à la sagesse, la clairvoyance, le savoir-faire et l'illumination de notre auguste jeune Roi Mohammed 6 que Dieu le glorifie.

A mon avis, le Maroc de demain sera en pleine progressivité et dans tous les domaines. Dans le domaine de l'éducation et de l'enseignement, il y aura plus ou moins d'absence d'instruction, une vraie diminution d'analphabétisme surtout aux au niveau des habitants et des enfants ruraux avec les opportunités de scolarisation sans obstacles (rapprochement d'établissements, facilité de transport). L'accompagnement des élèves et des étudiants universitaires sera obligatoire tout au long de leurs parcours scolaires, par un conseiller d'orientation pédagogique et professionnelle qui sera chargé de diriger et de déterminer le meilleur parcours scolaire et universitaire en fonction des capacités et des motivations.

Nos étudiants n'auront plus besoin de quitter leurs pays pour poursuivre des études supérieures à l'étranger parce qu'on sera conventionné avec des universités internationales agrées par l'État Marocain.

Notre système éducatif tiendra sévèrement aux formations complémentaires à ses cadres, ses professeurs, ses techniciens, pour leurs permettre de s'adapter aux progrès scientifiques et être à la hauteur.

Le Maroc développera les facultés physiques, intellectuelles et morales par l'éducation de ses jeunes, et leur donner l'opportunité d'exposer leurs capacités et leurs compétences aux domaines du travail manuel et intellectuel.

Demain, le Maroc sera sans jeunes chômeurs, un Maroc ou l'éducation, la bonne formation, l'intelligence et le talent facilitent l'accès à un emploi. Demain, un Maroc en pleine réussite qui évolue qu'il se débarrasse de ses caries qui le pourrissent.

Passant au système sanitaire, où nous aurons des médecins, des infirmiers, des chirurgiens compétents, et des hôpitaux qualifiés pour soigner les malades et leurs rassurés et ils peuvent même prétendre à la prise en charge totale ou partielle du cout des soins dispensés à certains membres de sa famille ou à lui-même ainsi qu'à une indemnité journalière pendant la durée des arrêts de travail prescrit par le médecin traitant.

Demain, mon Maroc sera un pays solidaire, sécurisé, stabilisé, paisible, tolérant.

Maroc vise à réduire le nombre des personnes vivant en dessous du seuil de pauvreté, en renforçant les programmes de la protection sociale.

La révolution industrielle qui deviendra de plus en plus compétitive avec le reste du monde pour produire de la richesse grâce à la mise en œuvre des matières premières avec des impôts et des tarifs douaniers moins élevés.

Une augmentation de production agricole ce qui va nous permettre d'exporter les produits du sol, de l'industrie ou bien des capitaux à l'étranger. Maroc de créativité débordante et illimitée, ou l'artisanat et l'art traditionnels amélioreront la productivité et explosera l'énergie potentielle et la tendance créative des jeunes.

Demain, la politique du Maroc ira bien, il agira avec habileté dans les affaires du pays, les hommes d'Etat prendront en charge la gestion des ensembles de services publics, et leurs représentants, ministres, fonctionnaires assumeront leurs responsabilités.

Maroc sans corruption, sans drogue, sans prostitution, sans alcool et sans délinquance juvénile.

Nous n'avons pas de pétrole, nous ne sommes pas un pays riche comme au Moyen-Orient, mais le Maroc de demain aidera ses jeunes à atteindre leurs objectifs et construire leurs avenirs pour qu'ils apparaissent dans la vie politique économique et éducative et sanitaire dans tous les cercles du pouvoir du pays.

C'est le sens des contacts de la Commission avec la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion en vue d'organiser cette écoute des besoins et attentes de la population carcérale dans le cadre du modèle de développement.

Les contributions reçues ont été nombreuses et reflètent l'espoir d'une société meilleure où tous peuvent être partie prenante. Elles ont été soumises à un comité de lecture relevant de la CSMD pour sélectionner celles qui se distinguent par leur qualité et leur argumentation et qui sont publiées dans ce numéro des « Cahiers des prisonniers ».

Je tiens ici à remercier particulièrement Monsieur le Délégué général et tous ses collaborateurs pour leur mobilisation et appui pour la réussite de cette opération qui a concerné l'ensemble des établissements pénitentiaires à travers le Maroc.

Comme je tiens à remercier l'ensemble des détenus qui ont contribué à ce numéro spécial de la revue des Cahiers des prisonniers dédié au Modèle de Développement en partageant leur conception du « Maroc de demain ».

M. Chakib Benmoussa
Président de la Commission Spéciale
sur le Modèle de Développement.

Propos introductif

de Monsieur le Président de la Commission Spéciale sur le Modèle de Développement (CSMD)

Dans le cadre du Mandat qui lui a été confié par **Sa Majesté Le Roi Mohammed VI, que Dieu L'Assiste**, la Commission Spéciale sur le Modèle de Développement a adopté une approche de large écoute ouverte à tous les citoyens quel que soit leur condition ou leur situation.

L'objectif de cette démarche a été double : d'abord, affiner le diagnostic et s'assurer qu'il reflète bien la réalité des marocains, de tous les marocains, surtout que le modèle ambitionne de mettre le citoyen au cœur de ses préoccupations ; puis ensuite nourrir les travaux de la Commission, des propositions et recommandations qui émanent de ces écoutes en termes de contributions à la construction du Maroc de demain.

Dans le cadre de cette approche, la Commission a estimé nécessaire d'écouter une frange particulière de la population, qui est la population carcérale, pour comprendre ses réflexions sur la société, sur les questions de vivre ensemble, sur les questions de confiance, sur les questions de solidarité ou sur les questions d'insertion et réinsertion qui sont autant de questions qui peuvent rendre notre société plus forte en développant ses capacités à affronter ses difficultés et à se projeter dans une Nation qui rassemble tous ses citoyens en responsabilité.

L'âge des contributeurs varie entre 19 et 65 ans. Il comprend également divers niveaux scolaires, fondamental, secondaire et universitaire.

Le comité de lecture issu de la commission spéciale sur le modèle de développement et après évaluation des contributions a décidé de sélectionner 33 contributions répondant aux critères prédéterminés pour faire l'objet de ce numéro spécial des « Cahiers des prisonniers ».

Etant donné le but ayant motivé la décision de faire participer les détenus, qui vise surtout à s'enquérir sur les idées, les opinions et les perceptions sur le modèle de développement du Maroc de demain, le comité scientifique de la revue « Cahiers des prisonniers » a préservé le contenu des contributions tel qu'elles ont été écrites par leurs auteurs.

La direction de la revue réitère son engagement à continuer à faire de ce pilier de communication un espace d'épanouissement et de créativité au profit des détenus.

Directeur Général de la revue
M. Mohamed Salah Tamek
Délégué Général à l'Administration Pénitentiaire
et à la Réinsertion

Suite à ces réunions la DGAPR a saisie la CSMD de ses contributions en tant qu'institution, en exposant la réalité actuelle des prisons et en relatant les défis quotidiens de la gestion de l'exécution des peines privative de liberté qui sont surtout liés à la surpopulation et à l'insuffisance des moyens tant humains que matériels.

Cette contribution comprend également un volet dans lequel la DGAPR a donné sa perception du développement du secteur pénitentiaire de manière à accomplir sa mission par la conciliation entre des programmes sécuritaires et les actions de préparations à la réinsertion et ce dans le cadre de la nouvelle acception de la peine privative de la liberté.

Par ailleurs et dans le cadre de l'élargissement du cercle des consultations pour toucher les détenus en tant que citoyens jouissant de tous leurs droits, les représentants de la DGAPR et de la commission spéciale sur le modèle de développement ont convenu de solliciter les contributions des détenus en exprimant leur opinion par écrit.

A cet effet deux comités ont été mis en place : le comité de pilotage, comprenant des représentants de la CSMD et des représentants de la Délégation Générale, et un comité de lecture émanant de la commission spéciale sur le modèle de développement qui a pour charge la lecture et l'évaluation des contributions des détenus.

Ce processus a abouti à la réception de 217 contributions issues de la participation de 215 détenus dont 3 sont des mineurs. Ce nombre est reparti entre 207 contributions des détenus de droit public et 9 contributions pour les détenus incarcérés dans le cadre de la loi sur le terrorisme.

Editorial

du quatrième numéro des ***Cahiers des prisonniers***

La Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion est une institution sécuritaire mais elle a également une vocation sociale dans la mesure où sa mission, dont les grandes lignes ont été tracées par les orientations de SA MAJESTE LE ROI QUE DIEU L'ASSISTE données au Délégué Général nommé en 2008, et qui consiste à préserver les droits et la dignité des pensionnaires, de promouvoir la situation des établissements pénitentiaires et les mettre à niveau, d'adopter une gestion professionnelle, minutieuse et rigoureuse et d'y moderniser et d'y développer les outils de travail, **de manière à réunir les conditions adéquates d'une insertion effective et d'une véritable qualification de leurs pensionnaires**, afin qu'ils deviennent des éléments parfaitement intégrés au sein de la société.

De ce fait, et dans le cadre de l'approche participative adoptée par la Commission spéciale sur le modèle de développement et qui vise à impliquer toutes les composantes de la société, (institutions et citoyens), à donner leur vision sur le nouveau modèle de développement, des réunions ont été tenues entre les responsables de la DGAPR et de la CSMD afin de s'enquérir des visions, de la perception et des propositions, de développement du secteur pénitentiaire ainsi que sur l'approche à adopter pour associer les détenus en tant que citoyens dans les consultations engagées par la CSMD concernant la conception du « Maroc de demain ».

Les cahiers des prisonniers
Revue marocaine périodique

Direction de la revue :
Directeur général : Mohamed Saleh Tamek
Directeur éditorial : El Mustapha Rezrazi
Rédacteur en chef : Moulay Idriss Agoulmam

Comité scientifique :
Khadija Marouazi
Driss El Yazami
Ahmed Abbadi
Nourredine Mouaddib
Driss Ouaouicha
Jamal Eddine Naji
El Mustapha Rezrazi
Nizar Messari
Mustapha Shimi
Hammad Kassal
Salah El-Ouadie
Abdelkader Chaoui
Farid El Asri
Hassan Rachik
Farida Zomorod
Habib Belkouch

Les photos de couverture sont l'œuvre de détenus choisies sur la base d'un concours organisé dans ce cadre.

Les tableaux artistiques présentés sont des œuvres de détenus.

Les opinions et les idées exprimées ne concernent que leurs auteurs et ne présente pas l'opinion officielle de la Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion.

Cette revue est publiée à l'initiative de la Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion.

Rédaction et édition :
Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion
Avenue Aarar, Hay Riad, Rabat
www.cahiers.ma
e-mail: cahiersdesprisonniers@gmail.com

Dépôt légal : 2017PE0044
ISSN : 2550-5297

ISSN 2550-5297
9 772550 529003

Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement
Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion

Les Cahiers des prisonniers

Revue marocaine périodique

Quatrième numéro • décembre 2020

Edition spéciale
Nouveau modèle de développement

Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion

Les Cahiers des prisonniers

Revue marocaine périodique

Quatrième numéro • Décembre 2020